

إعادة اختراع الدولة

رؤية منهجية لضياع دور الدولة في عصر العولمة

د. محسن أحمد الخضيري

إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

إعادة اختراع
الدولة

إعادة اختراع الدولة

إعداد

أ. د/ محسن أحمد الخضيرى

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر

إعداد/ الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

الخضيرى ، محسن أحمد.

إعادة اختراع الدولة : رؤية منهجية لضياع دور الدولة في عصر العولمة / إعداد: محسن أحمد الخضيرى . ط ١ . القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤. ٢٩٦ص ؛ ١٧×٢٤سم

تدمك ٢ ٢٧٥ ٢٨٣ ٩٧٧ ٩٧٨

١- الدولة ٢- العولمة

أ- العنوان

٣٢٠,١

اسم الكتاب: إعادة اختراع الدولة

اسم المؤلف: محسن أحمد الخضيرى

رقم الطبعة: الأولى

السنة: ٢٠١٤

رقم الإيداع: ٢٠١٣/٨٩٧٧

الترقيم الدولي: ٢- ٢٧٥- ٢٨٣- ٩٧٧ - ٩٧٨

اسم الناشر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

العنوان: ١٢ش حسين كامل سليم – الماظة – مصرالجديدة

المحافظة: القاهرة

التليفون: ٢٤١٧٢٧٤٩

اسم المطبعة: الدار الهندسية

العنوان: زهراء المعادي – المنطقة الصناعية ـ قطعة رقم ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦،

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾

[الرعد: 17]

صدق الله العظيم

مقدمة

لا يستطيع اى اقتصاد مهما كانت قوتة ان يعيش، وينمو، ويتوسع دون ان يكون هناك توازنا قائما ما بين: القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى.... توازنا يتحقق فى الفاعلية، وفى القوة، وفى القدرة على تحقيق الذات، سواء فى اختيار مجالات التفوق، او السبق بالريادة، او حتى فى النمو، وهوتوازن حركى يعنى بمجالات وانشطة، تتحقق من خلال عناصر:

- المنافسة.	- الشفافية.	- الانطلاقة.
- العدالة.	- الافصاح.	- التعاون.
- الفاعلية.	- الواعدية.	- الدافعية.

وهذه العناصر تتداخل مع بعضها البعض فى جميع القطاعات الثلاثة (اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى)، لتحكم معاملاتها وتفاعلاتها، سواء الذاتية الداخلية، والخارجية، او مع بعضها البعض، خاصة فى مشاركة كل منها واضطلاعها بالدور الرئيسى والاساسى فى قيادة التنمية الشاملة من خلال مشروعاتها التى تقوم بها.

وهو ما يعطى لقضيه التوازن الادائى الحركى فاعليتها وحيويتها فى النمو فى القطاعات الرئيسيه الثلاثه: اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... وهو توازن ادائى ارتباطى بفاعليه الدوله، وبقوتها، وبقوتها الاقتصاديه، خاصه ان الدعاوى الاخرى تسقط بالتبعيه، وتعطى الفاعليه والحيويه لهذا التوازن الحركى الذى تحققه الدوله.

هو ما يستدعى وجود الدوله الفاعله، تلك الدوله التى تعطى لهذه القطاعات فاعليه تنسحب اليها.

ولكل قطاع من هذه القطاعات قدراته، وابداعاته، وواعديته، وهو ما يحتاج الى ضرورات البقاء والاستمرار، وليس الانهاء والتصفية، وهى متطلبات اساسية لتحقيق النجاح فى اى منها.

وبالتالى فان استبدال التوجهات واحلال اهداف اخرى محلها يجعل الوضع المتكامل فى خطر تصفيه الدوله، وانهاء عناصر وجودها، واحلال الفوضى والعشوائيه محل التخطيط والتنظيم والتوجيه، والتنسيق، والتحفيز، والمتابعه... وهو ما يحتاج الى فهم ووعى حقيقي بالمصالح العامه التى تسعى الدول المختلفه الى تحقيقها.

وبذلك تاتى الدولة لتقود قطاعاتها الثلاثة، وتوازن بين اطرافها، فالدولة بما تملكة من سلطات تستطيع التوجية، وتستطيع تقديم الدعم والمساندة، كما تستطيع حث الاستثمار فى قطاعات معينة بذاتها، وفى الوقت نفسة تحقيق:

- سياسات التوظيف والتشغيل.
- سياسات الاستثمار.
- سياسات التفعيل.

فالدوله تملك بذاتها مواردها، وتهيمن على موارد هائله، وتستطيع ان تحرك، وتعيد توطين عناصر انتاجها، وان تدفع بطاقات هائله من اجل التطوير والتحسين، ومن اجل رفع الاداء التشغيلى غير المحدود للفواعل الاقتصاديه فيها.

والدولة بذلك اداه فعل غير محدود، واداه تفعيل فائق، فعل بالتوجية نحو عمل مشروعات معينة، باستخدام وتفعيل الموارد والامكانيات، لتحقيق افضل استغلال ممكن لها، وهو ما يرتبط اداءا ووجوبا بوجود الدولة ككيان مستقل له سلطات، وله صلاحيات، ولذلك هناك حاجة الى قوة الدولة لتحقيق ذلك، وهو ما يعنى ان وجود

الدولة عنصر اساسي في النشاط الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والثقافي.... الخ. وان هذه السياسة غير متصورة اذا ما كانت في غير وجودها، وبذلك فان الدولة كيان اداري له مقوماته، وله فاعليته، وله دورة الذي لا يجب ان يبتعد كثيرا عنه[1]، او هو دور متعدد ومتنوع الوظائف.

ان بداية النظرة للدولة يتصل بالامن القومي الشامل، اي الامن في محيط ما ينتظرها من اخطار وتهديدات... سواء في المجال العسكري... او في مجال التمثيل الخارجي... او في مجال امن البيانات والمعلومات... فضلاً عن الاخطار الاقتصاديه والسياسيه والثقافيه الرهيبه التي تجتاح عالمنا اليوم....

ان هذا التوازن الذي يتم صنعه، ولا يصنعه هو امر اساسي الا وجود الدولة، يحتاج الى ان يكون حركي ديناميكي، سواء في تصوراته العامة، او في واقعة الخاص الذي يحققة، ويعمل من اجل الوصول اليه في علاقاته المتداخلة، والدولة في هذا الاطار الفاعل توازن بين هذه القوى الثلاث للقطاعات الثلاثة: القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاوني... تعطي لكل منها دورة وفاعليتة، وتؤسس في الوقت ذاته مناهجة الفاعلة في النمو والحركة.

وهو دور يوازن ما بين طموحات كل قطاع، وبين احتياجاته من أجل:

- التطوير.
- النمو.

---

(1) يجب الاخذ في الاعتبار كافه التصورات غير الصحيحه عن الدوله وفي الادوار التي تقوم بها، وان يتم نفي هذه التصورات الخادعه، والتي كانت اهم صورها ما قاله لويس الرابع عشر ملك فرنسا : انا الدوله، والدوله انا ... وكانت نهايته المفصله ولا الاعدلم وانتقام الشعب منه في صراع. الثوره الفرنسيه ظن وبالتالي فان هناك فرقاً حقيقياً ما بين الدوله وبين نظام الحكم الفردي.

- التوسع.

- الانطلاق.

- التقدم.

خاصه ان دور الدوله لا يقتصر على تقديم التمويل من خلال المساعده في التأسيس، او من خلال الشراء الحكومى، او من خلال تقديم البيانات والمعلومات ذات الطبيعه الخاصه... الخ، بل انها المسئوله عن الاوضاع التوافقيه التى تساعد على تحقيقها بوسائلها المختلفه.

وبذلك فان الدولة كيان ادارى فاعل ومتفاعل، كيان مؤثر ومتاثر، كيان يحرك قوى كثيرة، ويعطى لذاته المكانه التأثيريه في انجاح رسالته التى تزداد تفاعلاً، والتى تحرك فى نطاقها عناصر كثيرة فى النشاط الاقتصادى، وهى فارضة بقوتها هذا التوازن بما تملكة من ادوات فاعلة لتحقيقه.

والدولة تملك من الوسائل، ومن الاساليب ما يجعلها فاعلة فى المجتمع، فهى محيطة بامالة العريضة الواسعة، وداعمة لجهودة المستمرة فى الارتقاء والتقدم، وساعية الى التفاعل الحيوى فى قطاعاته الثلاث، التى يعيش بها وعليها وفيها كافة القوى الاقتصادية... وليس على احلال احدها محل القطاعين الاخرين، بل السماح بوجودهم معا والسماح بمشاركتهم فى صنع الغد... وهى طموحات تم ترجمتها فى اشكال مختلفة، ومتعددة لا يستغنى عنها، بل من الضرورى القيام بها فى تفاعلها الذى تحدثة فى المجتمع.

ان تواجد الدولة اساسى وضرورى من اجل الحفاظ على وجود القطاعات الثلاثة، وهو تواجد فوقى متداخل، وهو تواجد له طبيعته الادائية فى احداث الرؤية التى يقوم بها رئيس الدولة، سواء فى تحقيق الاتجاهات الاستثماريه او فى تحديد

المجالات الاستشاريه، او فى تحديد النوع والمدى الاستثمارى فى اطار التوافق العام فى القطاعات الاقتصاديه الثلاث.

وهو ما يحكم علاقات النشاط ووظائفة بين القطاعات الثلاثة، وهى علاقات قائمة على الفهم المتكامل لكل من الدور والوظيفة والاداء المتوقع والمنتظر لكل منها، فى اطار التوافق الاداتى الذى يتم ويحدث فى الاسواق... وبالتالى فان قدره الدوله على الاستمرار، وعلى تحقيق رسالتها يرتبط بمدى هذا التوافق، وبمدى محافظتها على القطاعات الاقتصاديه الثلاثه..

فهناك ضرورة اساسية فى تواجد كل منها، وفى تفاعلة، وفى تحقيق معدلات التقدم له، وبتعاونة مع القطاعين الآخرين، وهى عملية اساسية تتطلب نظرة توازنية الى اداء كل قطاع من القطاعات الثلاثة، وهى مسئولية الدولة.

ان الدولة بذلك كيان ادارى عام مشرف على كافة الانشطة، لها بذلك ادواتها، ولها ايضا مصادر قوة وفاعلية لاداء هذا النشاط، وتحدد مجالات ومناطق الارتكاز الحيوى، فاعلة ومتفاعلة فى ومع كل نشاط، ومساعدة له للتفوق، وواضعة قيودا لا يجب تجاوزها، ليس فقط للحد من استغلال كل قطاع من القطاعات الثلاثة، او سيطرته، بل سامحة له بالتطور والنمو والتوسع، مع الاحتفاظ بالقوانين والتشريعات الحامية للعمال والمحققة امنهم.

وبالتالى فان وجود القطاعات الثلاثة مهمة اساسية للدولة، وهو وجود فاعل، وتستخدم الدولة فيه مجموعة الحقوق الاساسية لوجودها[1]، وهو ما يعنى ان الدولة

---

(1) هذه الحقوق المتعدده قائمه على ان الدوله هى شعب، له سياده، وله اقليم، يعترف به، وله تمثيل، وتستمد الدوله قوتها من ذاتها ومن اطراف اخرى كثيره، وهى وهى ككيان ادارى قادره على التخطيط وعلى التنظيم، وعلى التوجيه، وعلى التحفيز، وعلى التنسيق، وعلى المتابعه، وهى بذلك تملك الكثير، قائمه على فكره التوازن الحيوى، وعلى التوافق الاداتى، فاعله، ومتفاعله تعطى الدافعيه للتقدم..

ضرورة تفرض ذاتها، وان اى اخلال بدور الدولة هو اخلال قاتل، وان تفـاعلات هذا الدور ممتد بشكل ايجابى ليشمل كافة الجهود التى تقوم بها سلطاتها: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وهو ما يبقى على الدولة، ويصون هيبتها بين الدول.

ان هناك نظرة عامة وحاكمة فى تطور دور الدولة، وفى ممارسـة سـلطاتها الثلاثة، اى السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسـلطة القـضائية... وهـى ممارسات تظهر بوضوح الدور الذى تمارسة الدولة وتحققة فى الانشطة المختلفـة للقطاعات الثلاثة، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... وهو ما يعنى ان الوعى الادراكى الشامل بحقيقة دور الدولة يؤدى الى مزيد من تفـاعلات الحركة فى بنيانها.

ان هذه النظرة شديدة الاتساع لاوضاع القطاعات الثلاثة تفترض وبشدة وجود الدولة، وان يسعى الجميع من اجل توفيرمتطلبات الوجود، خاصة ان امال الشعوب وطموحاتها فى تحقيق جودة حياة مناسبة تضغط فى سبيل ذلك.

وبالتالى فان تقليص الدور الاقتصادى وقصرة على قطاع واحد مسيطر[1]، هو اتجاه مدمر للدولة، وهو امر ملموس فى كافة الدول رغم اختلاف النظم المسيطرة والحاكمة للنشاط، فوجود قطاع واحد مسيطر على النشاط يعنى دمار للدولة، ودمار لمواردها، ودمار لوظائف عمالها وللكوادر البشرية العاملة فيها.

وبذلك فان الاستقرار الذى ترغب فى تواجدة كافة القوى هو استقرار يـرتبط

---

(1) سواء كان هذا الدور القطاع العام كما فى تجربه الدول الاشتراكيه، او كان هذا الدور للقطاع الخاص فى اطـار عمليات الخصخصه، او فى النظم الرأسماليه... فان حجم المشاكل والعقبات والتهديدات المتعدده كثيـر ... وقـد ادى ذلك الى رفض الشعوب، والى ثورتها واحتجاجها الشديد وهو احتاج الى طريق ثالث، طريق لـه جاذبيتـه، وله فاعليته، خاصه ان هذا الطريق يحقق التوازن الاداتى الحركى لكافه القطاعات، ويتيح لكل منها كامل الفاعليه فى النمو والتقدم.

اساسا بالكوادر البشرية العاملة فى القطاعات الثلاثة، وان وجود اى عملية اضطراب لدى اى من العاملين فى هذه القطاعات يشجع على التمرد وعلى الثورة، وهو هدر يتسع مداه، فيفقد المجتمع مواردة، وامكانياته، ويفقد ايضا عائد استغلال هذه الموارد.

لقد ثبت يقينا ان التضحية بامن واستقرار العاملين، ووضعهم فى اطار من القلق مدمر للاقتصاد، وهو ما يجب عدم السماح به.... بل ان اى اتجاه بشأنه يحتاج الى ايقافة بشدة... ومحاسبة مرتكبية.... ولعل القارئ الجيد للتاريخ الاقتصادى سوف يرى ذلك فى كافة الاضطرابات والمظاهرات والاضرابات العمالية... ويرى حجم الاضرار والتكاليف التى حدثت، ويرى كيف انقسم الشعب الى فئات كل منهم يتصارع مع الاخرى... وكيف تاثرت بذلك برامج النمو والتنمية.

ان حجم التكاليف الباهظه والارواح التى ازهقت، والخسائر المدمره التى اجتاحت هذه النظم كان كثير...

لقد جرى سحب العديد من الحقوق التى حصل عليها العمال، وهى حقوق اساسية ووظيفية، وتم استخدام الحيلة والخديعة لتجريد العمال من هذه الحقوق، وبالتالى فان غياب الدولة يؤدى الى اختلال واسع المدى، فى توزيعات الانشطة على القطاعات الثلاثة، حيث يؤدى الى:

- سيطرة قطاع معين منها على النشاط الاقتصادى.
- ظهور الاحتكار نتيجة هذه السيطرة.
- ضعف قدرة الدولة على توجية الاستثمارات.
- انحسار قوة الدولة وتراجعها فى كافة المستويات.
- انحسار العدالة الاجتماعية وشيوع حالة من العدمية والظلم الاجتماعى.

- فقد الدولة لدورها الى درجة تهديد امنها القومى.
- ظهور العداء الشديد لبعض رموزها ومن تسلطوا وطغوا فيها.
- ظهور حالات من التوتر والقلق المتصاعد بين عناصر نسيج الامة.
- ظهور النعرات بين الاجناس والفصائل التى يتكون منها، وظهور فجوات بين نسيج الوحدة الوطنية.
- اشتداد المطالب الخاصة بكل شيعة وفرقة من الفرق، والاستقواء بالاجنبى الدخيل فى معارضة الفريق الاخر.
- شيوع الاضطرابات واسعة المدى والالتجاء الى الحل الامنى لقمع هذه الاضطرابات.
- اللجوء الى التزييف والتزوير وارتكاب الجرائم، واتخاذ ما يحدث مبررا لتنفيذه وبشده.
- اعتقال الافراد من قادة الراى واستخدام اساليب التعذيب المختلفة معهم.
- تراجع ملحوظ فى الانتاجيه وفى الابداع وفى الانتاج.
- حدوث تكاسل وظيفى واداء تشغيلى هابط.
- استئثار فئه بالثروه مع حرمان الفئات الاخرى منها.

ان هذا يظهر بوضوح كم للدولة من دور بالغ الاهمية والخطور، وكم لها من مخاطر اذا ما اختفت او انكمشت، وتقلص دورها[1].

(1) الدوله كيان ادارى له جانبه المادى والمعنوى، والذى له فاعليته الكامله فى حاله اكتمالها، لكنها تخضع لحكامها، وبصفه خاصه اذا ما كانت لهذا الحاكم تطلعات خاصه، مما يؤدى الى طغيان المفاهيم المرتبطه بالدوله وبدورها الذى تمارسه، وتقوم به، وهو ما يحتاج الى وجود رقابه محاسبه للحاكم، وبالتالى اداء اعاده توجيه وترشيد من اجل زياده فاعليته وتحقيق توازنات ادائيه لتأكيد سلامته.

وبذلك فان للدولة دور هام فى منع هذا كلة، فالدولة كيان مستقل قادر على فهم واستيعاب كافة الاتجاهات، وتامين حقوق الانسان، وزيادة مساحة حريتة الكاملة، وضمان توفير متطلبات هذه الحقوق، وبصفة خاصة الحق الشامل فى جودة الحياة، متضمنا حق العمل، وحق ضمان المستقبل.

ان هذا يظهر اهمية ودور الدولة، وفاعليتها غير المحدودة فى كافة الانشطة والمجالات التى تشرف عليها، وهى فاعلية ارتكازية غير محدودة تضيف الى ذاتها قوة جديدة، مؤثرة ومتأثرة بالاوضاع العامة فى النشاط الاقتصادى.

حيث تعامل الدول فى اطار هذا المفهوم بقوتها الذاتية، معبرة عن الحقائق الاساسية، وليس على راى قطاع من القطاعات، او راى فرد من الافراد... بل كثيرا ما يشتط فرد من الافراد ذى السلطة فيها، يتحدث بدون مراعاة للقواعد والاصول المتعارف عليها، ويخرج متحدثا رسميا ينفى ان يكون هذا المسئول معبرا عن الدولة، او عن اتجاهها،...!!!

وهو ما يؤدى الى امتلاك الدولة قوة تاثير فى مجتمعها وقوة احترام، وقوة تقدير بين الدول والشعوب الاخرى... قوة تلاحم الدولة مع الصالح العام الذى تمثلة وتقوم علية.

وبالتالى فان وجود الدولة لضمان ذلك عنصر بالغ الاهمية، وهو عنصر للحماية والوقاية ليس فقط من الازمات، ولكن من طغيان القطاع الخاص وتجبرة، ومن تحول الثروة الى مغنم قاتل، ليس فقط لحائزيها، بل ايضا لمن يسعى اليها، ويستخدمها، وهو ما يعنى ان وجود الدولة امر ضرورى واساسى، وهو يختلف عن وجود القطاع العام، الذى كان يعانى بشدة من بطء حركتة، فضلا عن سيطرة البيروقراطية الادارية الخاصة بسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى،

وفقدان الدافعية، وعدم وجود اطار مشترك لتفاعل الدولة بقطاعاتها الثلاث... وهو ما يشير الى ان وجود الدولة عنصر اساسي ورئيسي فعال، لازم لاحداث التوازن الحركي ما بين القطاعات الثلاث: القطاع العام، والخاص، والتعاوني... وهو توازن دائم، لكنه لايتم الا للضرورة، حيث تستدعية حاجة فعلية فى اطار الحركة التي تتم وتحدث في الاقتصاد.

وبالتالى فان تدخل الدوله من اجل احداث هذا التوازن يكون عند احختلال العلاقات الوظيفيه بين القطاعات الثلاثه، اى ان يكون هذا الاختلال:

- فى درجات النمو.
- فى التوافقات الحركيه لكل منها.
- فى التنافسيه الحيويه.

وهو ما يعنى ان القطاعات الثلاث هى قطاعات اساسيه فعالــه، وان اساس الملكيه لا يجب ان يقلل من هذه الفاعليه، وان تتابعات الحركه الاتجاهيه عنصر مؤثر فى اختيار سياسات التشغيل، وسياسات الاستثمار.

ان هذه النظرة الاساسية تبدو كانها احدى البديهات او المسلمات الافتراضية، والتى يجب ان تتواجد وتؤسس لما بعدها، اى لفاعلية دور الدولة... وهو دور لا يقاس بما حدث وتم فى الماضى، ولا يتم الاستناد فيه الى اوضاع الحاضر... بل ان الفاعليه الكامله فى تحقيق امال المستقبل..

ان هناك تناقض قائم ما بين حريه الراسمالية القائمة على سيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادى، وسيطرة طغاة راسمالية على الثروة، واستحوازهم عليها، واستخدامهم لها فى تكديس مزيد من السلطة لهم، وبين دعاه تحقيق العدالة الاجتماعية، بين محبى استغلال غياب الدولة واحلالهم محلها، واخلالهم بقوى

التوازن فى الدولة، وما بين ما يثار عن ضرورة الارتقاء بقوة الدولة والوصول بها الى اعلى مستوى، سواء فى القوة الاقتصادية للدولة، او فى قوتها السياسية، او فى قوتها الثقافية، او فى قوتها المعرفية، او فى تناسقها الاجتماعى...الخ.

وهو ما يقتضى ان للدولة دورا بالغ الاهمية والخطورة فى النشاط الاقتصادى، وهو دور لا يمكن لاى قوى ان تقوم به، بل ان توازنات القـــوة، واخــتلال نقــاط الضعف، وخطورة التهديدات، وضرورات انتهاز الفرص السانحة... جميعها تدفع الى ايجاد الدولة، والى تفعيل دورها الاقتصادى.

لقد جرت مياه كثيرة فى ظل انفجار اوضاع ظالمة للقطاع العام، والتى كانت تجعله مهيمنا بشدة على النشاط الاقتصادى، وهو مـــا ادى الـــى اصـــابة النـــشاط الاقتصادى بالجمود، وادى الى تصاعد البيروقراطية وانخفاض الابتكار... وهو ما دعا الى الخاصخصه والتى تمت بعد ان جرفت معها شركات القطاع العام والتـــى كانت تقود النشاط الاقتصادى، وقد حلت شركات القطاع الخاص محـــل شـــركات القطاع العام، وابتلعتها فى اطار برامج الخاصخصة، وفقدت معها هذه الـــشركات قوتها... بل فقدت رغبتها فى التوسع والتطوير، وتحولـــت مـــن شـــركات انتـــاج منتجات، الى مجرد بيع لاراضى واصول... فقد كان هدف تحقيق الارباح الضخمة هو المسيطر، وقد بيع بعضها، وقد تم تصدير المـــصانع واســـتيراد الانتـــاج!!... وجرت تحت دعاوى الحرية الاقتصادية والمبادأه تجريد الدولة من عناصر قوتها، واشتد طغيان القطاع الخاص المحتكر والمسيطر والمدمر حتى لذاته، واصبح معها فقدان الشئ لقيمتة... بل هدر القيمة هو القائم والسائد.

وبالتالى فقد كل منهما توازناته، بعد ان اهدرت الكفـــاءات، واهـــدر العلـــم، واهدرت سنوات الخبرة... واصبحت عملية الاحلال مدمرة، احلال عديم الخبـــره والكفاءه محل اصحاب الخبره والقدره، احلال من لا يعى ولا يفهم ولا يدرك محل

من يعرف ويدرك، احلال السلبيه محل الجديه... الى الدرجه التى معهـــا انتــشر التزوير والتزييف.... انتشر نهب الاموال، واغتراف المال العام، والمتاجره بكافه القيم.... والى الدرجه التى تمنى معها الافراد، بقاء الشركات كما هـــى، فالــشركه كيان ادارى فاعل، ونموها سوف يزداد عددة، وسوف تتطور اذا ما اخذ كل منهـــا دورة واتسعت مجالات النشاط امام:

- شركات القطاع العام.
- شركات القطاع التعاونى.
- شركات القطاع الخاص.

لقد استغل ادعياء الحرية ديكتاتورية اصطنعوها، واوضاع مختلقـــة لفــرض سيطرتهم واستئثارهم بالنشاط الاقتصادى، مغيرين قوانين كثيرة الى الدرجة التـــى معها فقد الكثير من العاملين حقوقهم المكتسبة، وعانى من تاثيرها انكماش خطيـــر فى الاقتصاد.

ان الدولة بذلك مفهوم واسع المدى يتسع لحركة توازنات القوى الاقتــصادية المختلفة، وهى بذلك كيان معنوى له اذرع اخطبوطية ممتدة فى النشاط الاقتصادى، والسياسى، والثقافى، والاجتماعى،.....الخ، فاعلة فيه ومتفاعلة معه، وتحس بـــه، وتدخل لمساعدتة وتعاونه من اجل تحقيق التقدم... كما انها تتدخل عنـــدما تـــشعر بخروجة عن الاطار المحدد لهذا النشاط.

لقد اصبحت مسارات الدول والشعوب ومتغيراتها يتم اختيارها تحـــت وطـــأه سياط الرغبة فى السيطرة عليها من جانب اعداء حقيقين... لا يعبأون بشئ... بـــل انهم يهددون أمنها القومى،... وان النظرة الاستعمارية لا تزال سائدة لدى بعـــض الشعوب... وان شبح عودة الاستعمار البغيض مرة اخرى لا تزال ملامحه واضحة

المعالم... لقد جرى امام اعين العديد من الخبراء تقليص دور القطاع العام... بل الغاء هذا الدور... وضاعت او ضيعت مهام دور الدولة امام جبروت الافراد.

ومن خلال مساوئ الهجمة التاتشيرية(1) لسيطرة القطاع الخاص، وتزاوج شرس للسلطة بالثروة ظهرت "قيمة" القطاع العام، وقيمة اعادة اختراع الدولة REINVENTING THE STATE، ومتطلبات العدالة وتحقيق التوازن الاجتماعي.

ان ماساة ملايين العاطلين، وسوء توجية الاستثمارات، وضياع المليارات فى غابات من الاسمنت منتشرة فى الشواطئ، والمضاربات المجنونة في اسواق المال والعقارات، ونشوء الاحتكارات الملعونة....الخ، جميعها خير شاهد على ان انفراد القطاع الخاص بالنظام الاقتصادى سوف يقودة الى الدمار، وهو ما دعا الى وقفة لعودة القطاع العام مرة اخرى الى النشاط الاقتصادى... ان ادعياء الحرية الاقتصادية، والمبادرات الجريئة للقطاع الخاص، تساقطت دعاواهم امام هذا الظلم البشع الذى اذاقوة للبشر فى العمليات والمعاملات، والتى تسلطوا فيها على الارزاق، واذاقوا ملايين البشر سوء اعمالهم.

لقد اتسع دور البطالة فى الاقتصاد القومى، وازداد ببشاعة عدد العاطلين عن العمل، واضيف اليهم ملايين البشر فى ما سمى بالمعاش المبكر... وعرفت الاسر الفقيرة مزيد من البؤس، وعرفت الاسر متوسطة الدخل الالام نتيجة ارتفاع الاسعار، وتحولها تحت ضغط هائل الى فقيرة.

---

(1) – تعود الى رئيسه وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر التى تزعمت عمليات بيع العديد من الشركات البريطانية العامة الى القطاع الخاص، وادت الى كوارث اجتماعيه وانسانيه شديده فى بريطانيا، وتبعها العديد من رؤساء دول العالم الثالث طمعاً فى اغتراف مزيد من الاموال الحرام نتيجه عمليات البيع لشركات القطاع العام..

ان الطبقة الوسطى الحامية للمجتمع والمحافظة على قيمة، قد تلاشت واختفت تحت ضغوط شديدة، وتحت ممارسات قاسيه مورست على افرادها، لقد حدثت هذه الضغوط والممارسات نتيجة اعادة سيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادى، وان فقدت الدولة فاعليتها، واصبحت فاعليتها محدودة فــى ظــل تجبــر الثــروة وطغيانها وتفاعلها مع السلطة، لتصبح قوتهما معا غاشــمة صــادمة للمجتمــع... ومعادية له، وهو ما يؤكد ان تحقيق الانسجام للقطاعات الثلاثة لا يمكــن ان يــتم بدون وجود الدولة، وان عمليات "الاحلال محل" لا يجب ان تتم او تحدث، بــل ان وجود القطاعات الثلاثة هو الذى يجب ان يتم، وان يختار كل فرد ما يناسبة ليعيش فيه، ويتحمل تكاليف هذا الاختيار... ان القطاع التعاونى قد طــال انتظــاره، وان عمليات انشاؤة ونموة وتوسعة امر بالغ الاهمية والضرورة... وهوما يجب الاهتمام به فى ظل وجود الدولة... وهو قطاع موازى لكل من القطــاع العــام والقطــاع الخاص.

لقد تراجعت الدولة عن دورها امام ضغوط الافراد، ونشأت مع هذه الضغوط شواهد خطيرة، من بينها عودة نفوذ تقودة القبيلة، والعائلة، والفرد... وهــو نفــوذ طاغ ضد كل شئ... يملى نفوذه على الجميع..ويعلن بفجاجة ارادته، وهى اقــوى من كافة القوانين، واقوى من اى املاءات اخرى.

لقدسقطت والى الابد دعاوى سيادة المبادرة الفردية، وقيادة الافراد وحيــازتهم كل مقدرات النشاط الاقتصادى، امام عدم الامان الوظيفى، امام حالةالضياع والعدم التى عاشتها الاسر الفقيرة، نعم لقد سقطت بشدة دعاوى التربح، وازدياد الثروة امام غول ارتفاع الاسعار، والعوز، والمرض.

نعم لقد سقطت هذه الدعاوى بشدة امام تصاعد حدة التــوتر، ومــع اشــتداد استخدام القلق والاضطراب وسيادة اللامنطق فى ميدان الاعمال، نعم لقد ذهب كل

هذا الى غير رجعة امام تساقط المليارات فى الازمة التمويلية العالمية[1]... لقد ثبت بطلان هذه الدعاوى..لقد سقطت الفوضى والعشوائية الارتجالية امام:

- التخطيط العلمى الرشيد.
- التنظيم العلمى الواع.
- التوجية العلمى السديد.
- التنسيق العلمى الفعال.
- التحفيز العلمى القادر.
- المتابعة العلمية الحقيقية.

فالعلم مصدر قوة لا يجب ابدا هدرة، والعلم ايضا مجال لاكتساب القوة لا يجب اهدارة، اوالسخرية منه والاستهزاء به، وبمايقوم به ويؤسسة... وهو ما حدث امام طغيان وجبروت وسطوة المال والجهل والحماقة.لقد ارتبطت "حماقات " هدر القيمة، وهدر القيم، وتدمير النظام العام، بغول طغيان جبروت القطاع الخاص وسيطرة الافراد على كل شئ... فى تحد سافر للدولة التى غابت وغيبت، تحد للقانون...وتحد للدستور... وتحد لكل شئ... نعم لقدحدث ذلك... فى تحد سافر لكل شئ... فى ظل غياب دور الدولة... تم الخروج عن السيطرة...تم اهانة ومهانة السلطات العامة، اى السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، فى تحد سافر لكل شئ... وتم مزج اى سلطة منها فى الاخرى، وفقدت بذلك كل من هذه السلطات استقلالها الذى كان يحافظ عليها، لقد تداخلت السلطات التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، وضياع دور كل منها... بل والاستهانة بها

---

(1) كانت هذه الازمه سبباً فى نهوض اصوات تعارض تكتل المال فى دول ستريت، وتعارض النمو غير المبرر فى الاوراق التمويليه، خاصه المشتقات، والتى ادت الى افلاس ما يزيد عن 2500 بنك امريكى، وادت الى توقف العديد من الشركات عن العمل والى ازدياد عدد العاطلين عن العمل.

جميعا... فى تحد للواقع، ومع استفحال اوضاع شاذه بالغة القسوة جرفت معها الاحساس بان هناك دولةتحد من سطوة الافراد بها... تقيم العدالة، وتعطى لكل ذى حق حقة.

ان تخلى الدولة عن مسئولياتها وتركها لدورها يؤدى الى سيادة العشوائية الارتجالية الجاهلة بكافة اشكالها، وفى كافة المجالات، ويفقد المجتمع تصوراته نحو المستقبل، فضلا عن قوة الحاضر... وهو ما يؤدى الى فقد الامن والامان، وهوما يؤدى الى الدمار الاقتصادى، حيث يؤدى الى:

- تولى المناصب لفئة من الجهلة عديمى الكفاءة مرتزقى المليارات.
- عدم الربط ما بين الوظائف والاداءالذى يتم فى هذه الوظيفة.
- عدم الربط ما بين التاهيل العلمى وبين الوظيفة.
- عدم الخضوع للقوانين التى يجرى اخراجها وتعديلها والاستثناء التطبيقى منها.
- ازدياد حدة السخط وعدم الرضا لدى العاملين وتمردهم واعتصامهم ومظاهراتهم واضرابهم عن العمل، وتصاعد احتجاجهم بشكل ملحوظ.
- تراجع كافة الحقوق التى حققها العاملين مع تصاعد حدة الاعتبارات الامنية وعمليات الاعتقال العشوائى لهم.
- استخدام انظمة ظالمة فى التفرقة ما بين الموظفين، وعدم ايجاد الاعتبارات الاساسية فى التقييم، خاصة ما يرتبط بكل من:
  - المؤهل العلمى.
  - الخبرة العملية.
  - الكفاءة الادارية.

واستخدام هولاميات ارتجالية يتم التصنيف بها وفقا لآراء واجتهادات عشوائية... وبالتالى استخدام الفروق السائدة فى تقييم المرتبات والمكافآت والحوافز[1] وهدر اى مقومات لانشاء انظمة متوازنة الى الدرجة التى يتم فيها:

- هدركل قيمة علمية.
- هدر كل قيمة عملية ذات خبرة.
- هدر كل قيمه ادبيه ذات مكانه.
- انشاء العشوائية بابشع صورها.

لقد تسيدت هذه النظرة تحت دعاوى فردية شخصية، تحت سيطرة أوضاع اغتراف المال الحرام والسيطرة به، تحت ضرورات التسيد والاستمتاع به، وهو ما يؤدى الى عدم الانصياع الى القوانين، والعمل على تمييع تنفيذها، ورهن مستقبل الافراد لاوضاع ظالمة.

ان هذا يؤدى الى عدم وجود دورللدولة، او لاى مؤسسة فيها، وتحول كل شئ الى اختلال شديد القسوة ومناطق ضعف متسعة... لقد حدث تناقض كبير ما بين:

- اوضاع طاردة فى كافة وحدات القطاع العام بشكل دائم تُجعل من الصعب البقاء فى هذه الوحدات، والخروج منها بالمعاش المبكر.
- اوضاع جاذبة فى شركات القطاع الخاص مرحليا لاستيعاب الخبرات التى خرجت من شركات القطاع العام، ثم التعامل بقسوة مع العاملين.

---

(1) تم استخدام ما اصطلح عليه "المرتبات الفاجره" من اجل إحكام تدبير كافه مقومات الدوله، ومن اجل اغتصاب كل شئ فيها، ومن اجل فتح المجال واسعاً امام السيطره الاجنبيه على مقدرات البلاد، فى تحد سافر لكل شئ، وفى اعتداء وقح على مستقبل الدول.

- اوضاع تحكم وسيطرة للقطاع الخاص فى ظل تردئ وتدنى الاوضاع العامة للشركات وعدم وجود وظائف.

لقد تحول متخذ القرار الاقتصادى الى مروج وصانع لاوضاع ظالمة، وتحول القرار الى مغانم كثيرة، سلبت فيه الشركات... ان القراءه الهادئة لما حدث سوف يظهركم هو حجم الماساه التى حدثت، سواء على المستوى المهنى، او المستوى الفنى، او المستوى الاقتصادى، وهو بذلك احداث تراجع كبير فى المجتمع الذى تجرفة اوضاع ظالمة الى مستنقع الفساد الاثن، وتعمل فيه اصابع الفاسدين نهبا واغترافا، مع استخدام القمع والجبر لاملاء الاراده على الاخرين، الذين ليس لهم دور الا الانصياع لما يملى عليهم.

لقد ادت النظرة الضيقة الى اهمية دور القطاع الخاص فى المجتمع الى تصور انه وحدة يستطيع قيادة النشاط الاقتصادى... وهو امر لا يمكن ان يحدث، بل ان النشاط الاقتصادى فى توازناته الادائية يحتاج بشدة الى ان يكون هناك ثلاث قطاعات اساسية لكل منها دور، ولكل منها رسالة وهى:

- القطاع العام.
- القطاع الخاص.
- القطاع التعاونى.

ويتولى كل منها اداء دورة فى تحقيق التنمية والتشغيل الكامل، وهو ما يتطلب وجود (الدولة) لتوازن بين الادوار الثلاث فلا يطغى احدها على الاخر، ويؤدى الى كارثه اقتصادية. ان ادارة التنمية الاقتصادية تحتاج الى ادارة عملية وعلميه رشيدة، خاصة من حيث التكاليف والعوائد المحققة. لقد ادى غياب الدولة وانسحابها من النشاط الاقتصادى الى العديد من العواقب من اهمها:

- تشوه هيكل الاستثمارات وتوجيهها الى مجال يحقق ارباح فلكية [1] دون مراعاه لمصالح الجماهير وحقوقهم واحتياجاتهم.
- انحراف القرار الاقتصادى ووقوعة فى ايدى المستغلين الذين يقومون باساءة استغلالة.
- حدوث مؤثرات عنيفة نتيجة تغلغل عقلانية استغلال القطاع الخاص، وتطبيق مساوئ الاحتكارات.
- حدوث ظلم اجتماعى شديد نتيجة سوء توزيع الدخل واستئثار فئة قليلة من المجتمع به.
- حدوث اختلال كبير فى مجالات اقتناص الفرص، وعدم الاقدام على مشروعات طويلة الاجل او متوسطة الاجل ذات عائد اقتصادى مرتبط بغيرة.
- حدوث حرمان عام ملحوظ مع اتساع نطاق الفقر والجهل والمرض بشكل شديد القسوة والالم.
- فقدان الثقة بالذات وعدم القدرة على تحقيق امال وطموحات الافراد مهما تدنت.
- تراجع وانكماش حجم الطبقة الوسطى فى المجتمع، وانكماش دورها الملحوظ فى صيانة هيكل القيم العليا.

---

(1) تم التغاضى عن الاخطار التى تهدد الاموال التى يتم استثمارها فيها، خاصه انها اموال مقترضه من البنوك والمصارف والافراد، وبالتالى عدم الانصياع للقانون الاقتصادى الشهير : "الربحيه تعادل المخاطرة"، وبالتالى فان ارتفاع الارباح يعنى ارتفع المخاطره، والتى اذا ما تحققت ظهرت خسائر شديده تؤدى الى كوارث اقتصاديه عنيفه نتيجه للذعر والفزع التمويلى الرهيب الذى حدث.

ان هذا يظهر بشكل رئيسى ضرورة وجود الدولة ككيان ادارى فعال حـامى المجتمع، ومحقق لتوازناته المستهدفة، وصيانة السلام الاجتماعى، وتفعيل اليـات الاقتصاد فى المجتمع.

لقد حدثت احداث كثيرة، حدثت وتفاعلت معها اوضاع تركت المجتمـع نهبـا للكثير من المواقف المؤسفة[1]... حيث اوضاع البطالة والعطالة السافرة... حيـث التعصب والارهاب... حيث الجريمة المنظمة البشعة فى كـل مكـان... جريمـة اصحاب الياقات البيضاء، حيث لم يعد هناك مجال او مكان لم يهددة عـدم وجـود الامان... فى الوقت الذى ينهب فيه البعض الملايين ويـذهبوا الـى الخـارج، او يغدقوها على ملذاتهم، اوتسرقها منهم الجوارى والمحظيات.

ان هؤلاء لم يعرفوا المعنى الحقيقى للاستثمار... لم يستثمروا... ولم يعرفـوا اهمية الاستثمار... بل هربوا الاموال التى اغترفوها الى الخارج... لقد حدثت هذه الجرائم فى المجتمع... حدثت فيه بكافة صورها واصبح الصراع شديد ما بين:

- جيل قيم ومبادئ عاش عليها ولا يستطيع ان يحيا بدونها ومستعد ان يموت فى سبيلها.
- جيل لا يعرف الا اللاقيم واللامبادئ وينتهز كل فرصة لاغتـراف المـال الحرام.

ان هذا انشأ صراع شديد القسوه، راح ضحيته المجتمع بأسره، راح ضـحيته بآماله، وضاعت او ضيعت هذه الامال... وهو ما جعل هناك غـضب شـديد... وتوتر متصاعد حدته... حتى وصلت الى درجه الغليان.... والثوره.

---

(1) كان اخطر هذه الاحداث حوادث الانتحار نتيجه الفشل فى الحصول على وظيفه، رغم المؤهلات العلميه العاليه، ورغم الكفاءه العاليه فى كل شئ ... فقد ادت الاحتكارات الى عدم اتاحه الوظائف امـام الافـراد... مـن اجـل اجبارهم على الانصياع، ومن اجل احكام السيطره عليهم، ومن اجل اذلالهم امام لقمه العيش، واهانتهم، ومن اجل دفعهم دفعاً للتطاحن على الفتات تلقى اليهم ... من اجل الخنوع والاذلال والمهانه.

لقد عاشت بلادنا اوضاع شديده القسوه، كان فيها الظالم مستبداً متبجحاً، كـان مستهتراً، كان انتهازياً كان مهيناً، وكانت تعزف له الاغاني والاناشيد، كان كل شئ محدداً له ابعاده، ومحدداً جوانبه... وقد امتد له في غيه... الى الدرجه التي نسى فيها انه محاسب عن كل شئ قام به.

وهو ما جعله يتصور ان استخدام دعاوى الباطل انه يحقق انتصار امام الحق، وانه سيمر دون عقاب... فمهما كان نفوذه او سلطانه... او ثروتة التي اغترفهـا، سوف يحاسب... وسوف يتم تجريمة، وعقابة... انها القضيه الازليه تضيف الشر الذي سيعاقب، وان الحق سوف ينتصر، فدوله الحق الى قيام الساعه.

ان هذه هي احدى المسلمات البديهيه، انها القاعده العامه للتواجد البشري، مـا من طاغيه ظالم الا عوقب عقاباً شديداً يتناسب مع جرائمه، وما من مجرم الا لاقى حسابه عن هذه الجرائم التي ارتكبها.

كان التناقض الجوهري ما بين الاوضاع التي عليها الظالم، وبين الاوضـاع التي يعيشها الشعب... ما بين الغنى الفاحش وبين الفقر المدقع كان الدافع للثوره... وكان التناقض مفجراً للغضب.... والذي ملأ الصدور... وادى الى الثوره.

ان هذا الكتاب الذي اقدمه الى قارئ اللغه العربيه هو مجرد محاوله من اجـل تأكيد أهميه دور الدوله، واهميه تواجد هذا الدور في عالمنا المعاصر، واهميه عدم الانصياع لعمليات تدمير هذا الدور، وهو عمل قصد به وجه الله سبحانه وتعـالى، ارجو ان يثيبني الله عنه خير ثواب الدارين، الدنيا والآخره، وان يتجاوز عـن اى قصور فيه وان يعينني على معالجته في مراجع اخرى قادمه باذن الله، والله الموفق والهادي لحسن السبيل.

د. محسن أحمد الخضيري

المبحث الاول
مفهوم الدولة

الدولة كيان اداري مادي ومعنوي لازم وضروري من اجل حماية المجتمع من غيلان الافراد، ومن استبدادهم وجبروتهم وتجبرهم... فالدولة هي حصن الامان ضد الفساد والافساد العمدي الذي تئن تحت وطأته الشعوب.

ان الدولةبهذا الكيان، كيان شديدالفاعلية في المجتمع، حافظ لتوازناته، واداء قطاعاته، محققا الفاعلية الكاملة لهذه القطاعات.... وهي بذلك عنصر اساسي حاكم من اجل تحقيق هذه التوازنات..

لقد حدثت ماسي كثيره من اهمها العنصرية البغيضة التي ارتبطت بالافراد، والتي تم خلالها استعباد واسترقاق البشر، وتسخيرهم ووضع القوانين الطاغية لاستمرار هذا الطاغوت والجبروت... لقد تم نهب العديد من الشعوب، وسرقة ثرواتهم وخيرات بلادهم.... وادى هذا كله الى انحراف القرار الاقتصادي وابتعاده عن الرشاده الاقتصاديه.

ان اكبر المآسي هي تصور ان التاريخ الانساني يمكن ان يعود الى الخلف... الى الوراء... وان المآسي الانسانية يمكن ان تعود تحت سياط جلادين البشر... وان العبودية يمكن ان تأتي من جديد... وبصورة اقسى واشد... ان هذه النظرة العنصرية التي لاحت في الأفق، ان لها ان تخمد... مهما كانت دعواها، ومهما كانت اسبابها[1]...

---

(1) لقد ادى غياب الدوله وتغيبها الى عوده صوره من الاستغلال الواقح للانسان، والى تصاعد صرخات الملايين من البشر الذين تم استغلالهم والحط من شأنهم في تجاره لاجزاء الجسم الانساني، وفي استعبادهم بأشكال وطرق مهينه مخالفه في تحد سافر لكافه القوانين التي لا تطبق ولا يتم تنفيذها نظراً لغياب الدوله وتغيبها.

ان داخل النوازع البشرية يكمن الكثير من الشر، شر مسيطر للاعتلاء علــى الاخرين، شر لابد ان يجمح، وان يخمد، وان لا يسمح ابداً بوجــوده، أو بنــشر افكاره، او بالانصياع له، مهما كانت دعاواه وحججه ومهما كانت مبرراتــه التــى يسوقها... خاصه ان عليات السيطره على العالم، واشعال حروب عالميه قــد ادت الى تصل الملايين، واضاعت المليارات التى كان يمكن استخدامها فى تحقيق المزيد من التقدم العلمى.

ان نضال الشعوب منذ ان حررها الرسول صلى الله عليه وسلم من العبوديــة الى الحرية... طريق طويل من النضال طريق شد وجذب... طريق من الــصراع بين الحق والباطل...، بين المؤمنين بالله وعبيد الشيطان.

ان هذا النضال قائم على ايجاد الدولة ككيان ادارى معنوى فعال يمارس حفظ التوازن، ويحقق الكفاءة الاقتصادية، ويحمى البشرية من تجبر طاغوت الاستعباد، والذى ما ان يخمد حتى يظهر من جديد.

لقد حدثت العديد من الاحداث المؤسفة التى استدعت عودة الدولة الى ممارسة النشاط كالاقتصادى والسياسى والثقافى والاجتماعى من جديد... احــداث جــسام تتطلب اعادة اختراع الدولة.

ان اعاده اختراع الدوله الفاعله بكافه جوانبها وابعادها، وبدورها الذى تقوم به، وتمارسه، وبقدرتها غير المحدوده فى صنع مستقبل افضل.

والدولة الحديثة مع استخدام المؤشرات الاقتصادية، والتى دخلت الى النــشاط الاقتصادى من خلال القطاع العام، وهو ما ساعد على:

1. تحقيق التوظيف الشامل لعوامل الانتاج فى المجتمع، وعلى ربــط التعلــيم باهم الاحتياجات الفعلية للعمل.

2. تحقيق انتهاز الفرص الاستثمارية الجيدة، سواء فى مجال زيادة الانتاج من منتج قائم، او فى مجال انتهاز فرصة ادخال منتج جديد الى الاسواق.

3. جعل العمل حق، والعمل واجب، والعمل حياة، والعمل مشاركة من اجل التقدم، وبذلك تنعدم فرص العطاله والبطاله فى المجتمع.

4. الابتعاد عن الازمات الاقتصادية[1] الخانقة والتى تؤدى الى ضياع الاصول وفقد قيمتها نتيجة الفقاعات الاقتصادية التى ازداد تاثيرها مع دعاوى الحرية الفوضوية لراس المال.

5. تحقيق حماية المجتمع، وتفعيل توازناته خاصة توازنات القوة ضد اختلال الضعف الذى يقوم به تجبر تزاوج السلطة بالثروة.

6. اكتشاف الفرص الاقتصادية السانحة، وانتهازها، والترويج لها، ودفع الاقتصاد بها الى التقدم، وتحمل اعباء وتكاليف عمليات الانشاء بسهولة ويسر، وحماية هذا الانشاء من اى متغيرات لم تؤخذ فى الحسبان، خاصة مع تغير الظروف او استهداف قوى خارجية له.

7. تفعيل التوازنات الاقتصادية من خلال احداث التفاعل الحيوى بين قطاعات الاقتصاد، سواء العامة، او الخاصة، او التعاونية، واحكام تفاعلات النمو والحركة.

8. زيادة قدرة المجتمع على تحقيق التنمية الشاملة، وربطها بالعدالة الاجتماعية السليمة.

---

(1) ينشأ اقتصاد الفقاعات من عمليات التلاعب والاحتيال المالى الذى يتم على اصل من الاصول التى يمكن ان يزداد قيمتها بشكل سريع، بحيث يتم المغالاه فى رفع اصل من الاصول التى يمكن ان يزداد قيمتها بشكل سريع، بحيث يتم المغالاه فى رفع هذه الاسعار وجذب اموال الافراد اليها بشكل كبير وسريع قبل ان تنفجر الفقاعه محدثه قدر كبير من الدمار وانهيار سعر محور الفقاعه.

وبذلك فان الدولة فى حضورها تقود النشاط الاقتصادى عبر سياسات متوازنة، تعطى لكل من:

- القطاع الخاص دورة ومكانتة وريادته.
- للقطاع التعاونى دورة وريادته.
- القطاع العام دورة وتفعيله وريادته.

وهو ما يؤكد على ان الدولة فى تطورها تحافظ على هذه القطاعات، ولا تقوم باستبدال احدها بالآخر، بل تعمل على تواجدة واتساع دورتونموة، وحسن قيام كل منها بنشاطة وبفاعلية كاملة.

ان الدولة بذلك اداه توازن فعال وحقيقى بين القطاعات الاقتصادية للمجتمع، وهى الضمان لحسن التفاعل الحيوى لهذه القطاعات حتى لا يطغى احدها على الاخر، ويؤدى الى حدوث انحراف شديد فى التوازن الاقتصادى العام، ويعمل على احداث اخلال واختلال واسع المدى، وهو ما يقتضى ان يكون هناك ثلاث قطاعات رئيسية فى الاقتصاد هى:

- القطاع الخاص.
- القطاع العام.
- القطاع التعاونى.

وهى قطاعات تسعى الى التقدم، وتعمل على حسن اداء وظيفتها، وتعى ايضا فاعلية حركتها، وحسن ادائها، وتدرك ايضا ضرورتها لاحداث التوازن ودورها، وتعى ضرورات واهمية ابقاء الذات من اجل الاخر، وتعمل على زيادة فاعليته وفاعلية الدور الذى تقوم به.

ان الدولة بذلك اساس فاعل، كما انها كيان متفاعل، يعى ويدرك ان تفاعلها مرهون بوجود هذه القطاعات، وليس بتميز بعضها البعض، وليس بالاحلال محل الاخر، خاصه ان وجود كل منها يساعد الاخر فى تحقيق مهمته ويدفع كل منها الى الآخذ بكل من:

- مناهج التطوير.
- مناهج التحسين.
- مناهج التفعيل.

فى انعكاس اداتى لجعل الاستخدامات متقاربه، وجعل التفاعلات متبادلـه، وجعل اساس التقدم معكوسا على المدخلات ونظام التشغيل والمخرجات.

وبالتالى فان وجود الدولة امر بالغ الاهميـة والـضرورة لحفـظ توازنـات المجتمع، وبصفه خاصه فى القطاعات الاقتصاديه الثلاثه: القطاع العام، والقطـاع الخاص، والقطاع التعاونى، وتعمل على اعتماد كل منها، وعلى حل مشاكلة، وعلى زيادة فاعليتة، وهو ما يجب على اى اقتصاد فهمة والتعامل معه بعقلانية رشـيدة، وليس مع تطبيق اتجاه معين يغلب اى منها على الاخر، وهو ما يتطلب الاتى:

اولا – ضرورة وجود الدولة:

الدوله ضروره لتحسين الاداء، وزياده الفاعليه، بانواعها واشكالها المختلفـه، وهى ضروره ايضاً لتنفيع الاقتصاد، ولتحسين استخدام موارده، ولتفعيـل نظـام التشغيل فيه، وتطوير منتجاته.

حيث تنشأ الدولة لتغطية احتياجات معينة، تتسع وتنمو وتزداد وظائفها عمقـا وتطورا، وبالتالى فان الدولة قد وجدت لضرورة، وهى فى الواقع التطور الطبيعى لنمو شبكة ومنظومة المصالح، والمكاسب، والعلاقات التشابكية المتزايده بشده داخل

المجتمع، وهي بذلك ضمان لتحقيق النمو المتوازن بين كافه قطاعات هذا المجتمع، وهو ما يتطلب وعياً متزايداً بالدور الفاعل الذى تقوم به الدوله داخل هذا الكيان... فالدوله اداه ارتكاز منظومي، يتم التوجه اليها، والتوجيه بها، سواء في المخاطبه، او في الاشراف على وحداتها، وهي في هذا الاطار اداه منظوميه تعمل على التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتحفيز، والتنسيق، والمتابعه لكافه الانشطه الممارسه فيها، خاصه ان هناك مستويات متعدده لهذا العمل الادارى، سواء على مستوى الاقتصاد الكلى القومي، او على مستوى الاقتصاد الجزئى للمشروعات، ومن خلال الوعي بأهميه التوافق الارتباطى بهذه المشروعات.

حيث تستمد الدولة ضرورتها من مستلزمات وجودها، وهو مطلب اساسي ورئيسي وفعال في تقدم الدول، حيث ان اعتبارات الضرورة وظيفية، ويتم القياس عليها من خلال الدور الذى تقوم به وتمارسة الدولة، وتتحدد معها حجم الاعمال التى سوف تقوم بها... ان ارتقاء المجتمعات مرتبط بوجودالدولة، وليس بوجودافراد في الدولة، وهو امر وصل الى درجة البديهيات الافتراضية، لكنة في الواقع المعاصرفى حاجة الى وعى ادراكى شامل، يعى ويدرك الابعاد والجوانب الارتكازية والاساسية لهذا الدور المنوط بالدوله، والذى عليها القيام به.

فوجود الدولة يقلل من الاعتماد على راى الفرد، ووجود الدولة حامى من طغيان هذا الفرد وتجبرة، ووجود الدوله يحول دون سطوته وطغيانه وتجبره... او تحول دون ضياع كل شئ عند تعرضة لحادث او وفاته[1].

---

(1) تعد الدوله الفرديه القائمه على فرد معين بذاته يحكمها ويترأس كل شئ فيها، احد النماذج المزعجه، وهو ما يحدث فى الديكتاتوريات السلطويه طويله الأجل، والتى يتم فيها استخدام أسوأ الممارسات فى الحكم وفى السيطره، وهى نموذج للاستبداد و التسلط بشكل رئيسى ومباشر، فضلاً عن احداث قدر كبير من الاخطاء فى اداره الدوله، وهو ما يعنى ان هناك فرق كبير ما بين الدوله بمؤسساتها، وبين هذا الفرد المتحكم فيها، خاصه مع تزايد أهميه ودور المستشارين فى كافه المجالات ..

وبذلك فان دور الدوله يأخذ جوانبه:

- الاقتصاديه. - السياسيه.
- الثقافيه. - الاجتماعيه.
- الامنيه.

وهو دور له ابعاده المتعدده، ولا يجب ان تتخلى الدوله عنه، وهى بذلك تعمل على تطوير ذاتها، وبتفاعلها المتكامل تتعامل من خلال وعيها الارتباطى بأهـدافها الموضوعه.

وهو ما يقتضى تعريف للمصالح العامة للدولة، بدءا بمصالح الامن القـومى لها، خاصة ان هذه المصالح قابلة للضياع اذا ما ضيعت الدولة، وضـاع دورهـا، وهو ما يضع الدولة على حد السيف، اى ان تكون، او لا تكون، حيـث ان هنـاك خطورة الانسلاخ عن ارض الواقع العملى، والاندفاع فى اطار:

- مخطط عشوائى ارتجالى طائش.
- مخطط تنفيذى بعيد عن مصالح الدولة.
- مخطط لسيطرة الافراد على الدولة.

وتتم هذه المخططات فى اطار دور الدولة، سواء لانهاء هذا الدور، او لوضع عراقيل امام ممارسته، وبذلك فان هناك قوى متربصة بادوار الدول، بعضها اعداء داخلين، والاخرين اعضاء خارجيين، وهذه القوى المتربصة تعمل وفق مـصالحها الذاتية...وهو ما يجب مكافحتة ومعارضته، وهو ما يجب كشفها وحرمانهـا مـن تحقيق اهدافها الخاصة فى منع قيام الدولة.

ان هذا يقتضى ربط قيام الدوله بادوارها بمصالح ومكاسب كثيـره، بعـضها يعود بالخير على كل من:

- القطاعات الاقتصاديه الثلاثه: العام والخاص والتعاونى.
- السلطات الثلاثه: التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه.
- الافراد الذين ينتمون اليها، خاصه فى الخدمات التى تقـدمها الدولـه فـى الصحه، والتعليم... الخ.

وهو ما يعنى ان الدراسات التى تتبعها الدول اصبحت اساسيه وضـروريه لا يمكن تجاهلها او التغاطى عنها، مهما كانت الانظمه السياسيه الحاكمه لها.

ثانيا – متطلبات وجود الدولة:

لا تنشأ الدول اعتباطاً، بل لضرورات متعدده ومتباينه، خاصه ان دور الدوله يزداد خطوره وأهميه فى البلاد الفقيره الناميه، والتى تكاد ان يختفـى فيهـا دور الدوله، حيث لأى دولة دور اساسى فى تحقيق جودة حياة متقدمة لافـراد شـعبها، وهو ما يتصل بمدى تفويض الشعب لقادة هذه الدولة، اما اذا لم تكن هناك دولـة، فان من يملك سيادة الحكم يقوم بالتفضل بمنح بعض من جودة الحياة لبعض افـراد الشعب... بينما اغلبيه الشعب يعانون من عدم توفير جوده الحياه.

فحق جوده الحياه يتضمن العديد من الجوانب أهمها ما يلى:

- الجوانب المعيشيه.
- الجوانب الصحيه.
- الجوانب الثقافيه.
- الجوانب التشغيليه.
- الرعايه الاجتماعيه.

ان جوده الحياه تتضمن ضمانات لحقوق الامان فى الحاضر وفى المستقبل... وهى حقوق اسايه، ولازمه التحقيق، ولازمه التفاعل بارتباطتها المختلفه.

وبذلك تكتسب الدول ادوارها، وتحقق مجالات نشاطها وفقا، والعقد الاجتماعى الذى تم اعدادة ليربط بين افراد الشعب وبين قادة هذا الشعب.

حيث ان الدولة كائن حى، يعيش فى بحر متلاطم الامواج، يحيطه ضباب كثيف من عدم المعرفة، وتدفعة رياح مزمجرة من العواصف والانواء، وتركض فيه الوحوش، وتربض فيه سفن ما بين قرصنه الاصطياد الاستحواذى، وما بين تجارة عابرة، وما بين اعداء متحفزين للانقضاض، واصدقاء يمددون يد المساعده والعون،... وهو ما فرض وجود الدول.

ان هذه الفرضيه البسيطه تظهر الادوار المختلفه التى تقوم بها الدوله فهى تضمن العديد من المزايا التى تحققها وأهمها ما يلى:

- الرخاء لشعبها بكامله وليس لفئه واحده فيه.
- الرفاهيه لشعبها بكامله وليس لفئه واحده فيها.
- أمنها وعزتها وكرامتها وحمايتها للوطن بكامله.

ان هذا الدور المتعدد الدرجات الذى تقوم به الدول، هو اساس فعال لكافه الدول... وهو دور تدركه، وتحيط به، وتقوم عليه، وتؤسس من خلاله منظومه الحكم الذى يزداد ويترسخ، وتتدعم قواعده بأشكالها المختلفه.

وبذلك فان الدول طاقات اساسية للشعوب، تضيف الى الفرد وتعطى له وخدماتها، وتيسر وتعطى له حقوقة، وتؤمن له الحصول على هذه الحقوق، وفى الوقت نفسه تأخذ منه واجباته المحدده... حقوق امامها واجبات... فى انسجام وتناغم... يتم فى اطار منظومى متفاعل، ومتكامل، سواء فى اطار ما يقدمه

ويأخذه، وفى نطاق التعدد الذى تتصف به علاقات الدول بافراد شعبها، حيث تحتاج الدول الى وجود متطلبات حتى يتم تنقيتها من الاوضاع التى تصاب بها، خاصة ان عملية تغييب دور الدولة، كثيرا ما تؤدى الى ضياعها، وتؤدى الى هـدر القيمـة، والى ضياع الطبقة الوسطى الحافظة لتوازنات المجتمع، وبالتالى وقوع المجتمـع ضحية صراع طبقتين غيرمتكافئتين هما: طبقة الارستقراط مـسلحين بـاموالهم، وطبقة العمال مسلحين باعدادهم وتاثيرهم، ويتم الصراع بينهما بشكل شديد.

وهو ما يجعل منظومه العلاقات تبادليه التأثير، ومتعدده التأثير، فى توازنـات العلاقات المتبادله بين كل منهم والاخر، وهو ما يضيف ابعاد وجوانب جديده الـى دور الدوله.

وبذلك فان وجود الدولة لم ينشأ لذاته، ولكن نشأ لتحقيق اهداف، وهى اهداف عامة اساسية، يصعب على اى جهة القيام بها، تحقيقا وتنفيذا... خاصه ان مجريات الاحداث وتأثير الحوادث يضع لدور الدول الاطار الصحيح، وهو ما يعنى ان هناك منظومه اداريه ذات طابع تفاعلى ارتباطى حاكمه لعلاقات الدوله بافراد الشعب.

ثالثا – تفاعلات دور الدولة:

الدوله متفاعله، ويأتى تفاعلها كأحد الخائص المتصله بها، خاصه فى عالمنـا المعاصر، حيث تتعامل مع المواقف المختلفه التى تتواجد على النطـاقين الـداخلى المحلى، والنطاق الخارجى الدولى، وهى بذلك تأخذ الاوضاع الحياتيه ومتطلبـات عمليات التوافق، والتكيف معها كنمط تفاعلى.

حيث يقاس دور الدوله بمدى فاعليه هذا الدور، وتكتسب الدولة فاعليتها مـن خلال ما تقوم به من تفاعلات متعددة فى كافة الانشطة والممارسات، سواء التـى اختارتها، او تلك التى فرضت عليها، وبصفة خاصة ان هناك مجالات عديده يـتم القيام بها، سواء تاكيدا لدورها، او لتحقيق حسن الممارسات الطبيعيـة للوظـائف

الخاصة بها، سياقاً لهذا الدور الذى تقوم به الدله، ارتهاناً للتفاعلات الاستهدافيه التى تقوم بتنفيذها، وبالتالى فان الفاعليه امر يرتبط بفن اداره الدول، سواء على مستوى:

- التخطيط.
- التنظيم.
- التوجيه.
- التحفيز.
- التنسيق.
- المتابعه.

ويتم التنفيذ فى اطار الحركه الفاعله للدوله، وهو ما يعنى ان الدول تكاد تختلف عن بعضها فى بعض جوانب هذه الفاعليه، والتى يجنب ان لا يسمح بابتعادها عن دور الدوله، بل يجب العمل على زيادتها، وعلى الاهتمام بشده بها.... وهو ما يضيف بعداً جديداً هاماً الى الفاعليه.

خاصه ان هذه الفاعليه لها طابع التجدد، ولها طابع التعامل الحيوى المكسب للطاقات التى تحتاج اليها الدول، خاصه فى الوصول الى علاقات تبادليه التأثير.

حيث ان الدولة فى ممارستها لدورها، تتفاعل داخلها عمليات كثيرة ومتنوعة، وهى تفترض ان تكون الدولة فاعلة، وهو مطلب اساسى، حيث تملك الدولة الامكانات والموارد الكافية للقيام بهذا الدور، وبصفة خاصة فى الاتى:

- حجم المعرفة والمعلومات والبيانات.
- حجم الدور التنفيذى الذى تقوم به.
- حجم الموارد والامكانات التى يمكن ان تستخدمها.

وبالتالى فان امتلاك الدولة لهذه المقومات هو امر بديهى، وهو ما يجب التنبية الية، حيث ان امتلاك الدولة لموارد غير امتلاك فرد معين لها... وبالتالى فان توجهات الدول كثيرا ما تختلف عن التوجهات الخاصه بافراد بها.

ان هذا يحدد قدره منظوميه اضافيه لدور الدولــه، خاصـــه ان هــذا الــدور منظومى النشأه، والتكوين، والتطور المتسع الارجاء، كما انه يخضع للعديــد مــن التأثيرات المتباينه التى تحدثها الدوله من خلال ممارساتها التى تقوم بها.

حيث عندما تتواجد الدول تستطيع تحديد الرؤية العامة لها، وهومــا يجعلهــا تخطط استراتيجية عامة لها، وبالتالى فان كافة المؤسسات تعمل علـــى تنفيــذ هــذه الاستراتيجية، ولا تسمح بالخروج عن هذه الاستراتيجية، بل تقوم بتنفيــذ بابعادهــا وجوانبها بشكل كبير فى اطار القطاعات الثلاثة لها، اى القطاع العام، والخــاص، والتعاونى... كما انها تمارس سلطاتها من خلال التوازن الارتقائى لهذه السلطات، اى السلطه التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

وهوما يوضح ان تفاعلات الدولة ارتباطية، سواء من حيث الظروف المكانية او الزمانية، او من حيث انطلاقة الاهداف الارتقائية للمــستوى المعيــشى الــذى ترتضية لشعبها، وتعمل على تحقيقة، وهو ما تحرص على ايجاده كافه الدول، ولا يخرج هذا الدور عن اى من قطاعاتها الثلاثه التى تعتمد عليهــا بــشكل ساســى وفاعل..

رابعا – ابداعات دور الدولة:

يرتبط دور الدوله وتفاعلاته بالاقتصاد الابداعى، الذى تسعى الدوله لايجــاده، والتعامل به، خاصه ان هذا الابداع سوف يكون مساعداً على قيام الدوله بــدورها، وهو ما يجعل فى الوقت نفسه الاقتصاد الابتكارى اداه الدوله المثلى لتنظيم أعمالها.

حيث لم يعد دور الدول التقليدى مبعث اهتمام، بل امتد اليها وبفاعليه كاملــه اقتصاد الابداع الذى ساعد وادى الى تعدد الادوار التى تقوم بها الدول، وادى ايضاً الى الارتقاء بمستويات الجوده فى هذه الادوار... وهو ما ساعد على تنميه وتطور

هذه الادوار، وعلى الارتقاء بها... خاصه ان ممارسات الدول ذات طابع ارتقائى، يعتمد على لجوده الارتقائيه، وبالتالى فان ما يحدث فى هذه الممارسات، وما تؤدى اليه من ردود افعال، تشكل النسق العام الاتجاهى لتطور دور الدوله، وهو ما يعطى ضروره اساسيه لممارسه هذا الدور..

وتؤدى استخدام الاقتصاد الابداعى فى تنميه وتطوير دور الدول والى الاعتماد على اقتصاديات الابتكار... وهو ما يعني ان وجود الدوله امر اساسى لتنميه هـذا الاقتصاد، وزياده فاعليته، وزياده دوره بشكل متعاظم، ليس فقط لما يـساهم بـه، ولكن لامتداد هذا التأثير فى كافه القطاعات والجوانب الخاصه بالدوله.

حيث يمثل ظاهرة الابداع اساس قوى للدول، التى تضيف جديد الى وظائفهـا من اجل الارتقاء بمستوى معيشة شعبها، وهو مصدر اساسى لبقاء الدول متماسكة قوية، يعطى لها هذا الاقتصاد فاعليتها، ويعطى لها مزيد من الطاقه على التطوير، وعلى الارتقاء والتحسين الدائم والمستمر.

حيث تمثل الظاهرة الابداعية كل ما هو جديد تقوم الدولة بعملة من اجل رفعة شعبها كما يمثل لها القدره على:

- التحسين فى مستويات المنتجاتالمقدمه.
- تطوير مستمر فى الطاقه الانتاجيه والتسويقيه.
- فاعليه كامله فى تنفيذ ما هو مخطط وممارس بانواعه واشكاله المختلفه.

ويدعم الاقتصاد الابتكارى القدرات الابداعيه، ليس فقط من اجل الوصول الى المنتجات الابتكاريه، ولكن ايضاً من اجل الوصول الى مستقبل افضل، ومن اجـل تنفيذ والتعامل مع الاوضاع التى تفرض عليها، وتواجهها الدوله، مستخدمة فى ذلك كافة الطرق والوسائل والسياسات التى تستخدمها، وبفاعلية كاملة، خاصة ان الدول

تمتلك الكثير من الادوات التى تمكنها من ذلك.

وهو ما يوضح ان الاقتصادات الابداعيه التى يزداد تأثيرها بشده فى الـــدول، تعمل فى الوقت نفسه على زيادات متلاحقه فى دور وتأثير قطاعات الدوله الثلاثه، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى.

وتعمل الظاهرة الابداعية على تحقيق العديد من الاهداف للدول مثل:

- تحقيق الانسجام والتوافق الاجتماعى.
- تحقيق الفاعلية الاجتماعية.
- توظيف مزيد من الموارد من اجل تحقيق وتنفيذ استخدامات متنوعه.

وبذلك فان دور الدوله لا يقف عن هذا الحد، بل يمتد هذا الدور الى مجـــالات اخرى عديده، وهو ما يعنى الكثير بالنسبه للدول، خاصه ان المجال الاجتماعى من خلال تطوير كل من الاتى:

- الحراك الاجتماعى.
- التنقليه الاجتماعيه.

بحدوث التقارب بين الطبقات، ويتم ازاله الفوارق الضخمه بينها، وهو ما يجعل من مجتمع الدوله مجتمعاً واحداً متجانساً وقوياً وفعالاً.

خامسا – الارتقاء بدور الدولة:

الدول ترتقى، وتتقدم، وهى فى حالة تفاعل مستمر، حيث لا يقف دور الدولة عندحد معين، بل هو فى حالة ارتقاء دائم ومستمر بحكم العلاقات المتداخلة التـــى يثيرها هذا الدور، وهوما يجعل من الدولة العنصر المحرك، سواء لتوازنات القوة، او توازنات الثروة، اوتوازنات الفعل، وهى عملية تتطلب وعيــا ادراكيــا شــاملا

بطبيعة التطور والارتقاء، وحتمية زيادة دور الدولة، وتقوية هذا الدور، وهــو مــا يجب الوعي به وادراكة، سواء كان هذا الادراك عاما جماهيريا، اومختصا بفئة من الفئات، او كان وعياً خاصاً بالصفوه التي تنير الطريق امام الدول، خاصه ان هــذا الارتقاء والتطور هو بطبيعته حاكم للفكر السائد في تطور الدول:

- استراتيجياً.
- سياسياً.
- تكتيكياً.

في كافه مجالات النشاط: الاقتصادي، الــسياسي، والثقــافي، والاجتمــاعي، والامني... الخ للدول، وهو ما يعني ان الدوله في تطورها تعمل على محقه هــذا التطور في الفكر، وتعمد على اعاده توجيه ذاتها من اجل التوافق مع هذا التطوير.

وهو ما يعني ان التطور المتلاحق قائم ودائم ومستمر، ولا يجب ان يتوقــف، لأن التوقف يعني التخلف، وان هذا التخلف يهدد صناعه المستقبل كمــا يجــب ان تكون..

حيث تمارس الدول من خلال الوعي الادراكي الشامل باهمية كونهــا كــائن وكيان اداري فاعل، يعي ويدرك حقيقة الابعاد الكونية له، خاصة في ظل تــصاعد الاطماع لنهب ثروتة، والاطماع في السيطرة عليه، وتسخيرة في اطــار الــصراع الدولي على مواردة.

وهو ما يعني تحول عمليه التطور الى منظومــه مــؤثره ومتــأثره، فاعلــه ومتفاعله، محققه لذاتها فضلاً عن ان قدرتها الذاتيه محققه للتطور... ويعمل بــذلك فكر المنظومات الاداريه على تفعيل ذاته عبر الدوله.

وبذلك فان الدولة قادرة على تحقيق فاعليتها الكاملة اذا ما ارتقت بالادوار والممارسات التى تقوم بها، خاصة ان الدول قد اخذت على عاتقها مسئولية تحقيق مستوى جودة حياة مرتفع لشعوبها، وهى عملية تتطور وتزداد ارتقاءا بشكل دائم ومستمر.

فامتداد واتساع وتطور دور الدوله، وازدياد تبعات هذا الدور يرتبط ارتباطاً مباشراً بقدره الدوله على توسيع طاقاتها والاستفاده من الافراد التابعين لها، خاصه من العقول التى تعطى الفكر من اجل التطوير.

ان هذا يضع على الدول مسئوليات اضافيه جديده، ليس فقط باعتبارها الحاميه لتفاعل قطاعاتها الثلاثه، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... بل ايضاً لضمان المشاركه الفعاله التى تتم بينهم من اجل تحقيق الارتقاء والتقدم العام للدوله ككل.

لقد ادى ذلك الى وجود قناعات كثيره من اهمها القناعات الاتيه:

- أهميه دور الدوله من اجل التقدم.
- ضروره وجود الدوله من اجل الرخاء.
- فاعليه دور الدوله من اجل الرفاهيه.

وبالتالى فان تحقيق جوده الحياه مرتهن بوجود الدوله، وبوجود فاعليتها الكامله.

ان هذا التناغم يزداد تأثيره فى عالمنا المعاصر، وبصفه خاصه لضمان المزيد من التقدم، ولضمان مزيد من العطاء والبذل من اجل اقامه وطن يعيش فى رفاهيه ويسر.

وهو ما يؤسس اطاراً عاماً يضاف الى دور الدوله الحاميه والراعيه، اطاراً له تجسيداته من تحقيق العدل الاجتماعى، ومن توفير الامن المجتمعى، ومن تأكيد ان هناك قدر كبير من التجانس والتوافق صنعته الدوله بافرادها.

ان هذا يضيف للدوله ادواراً متعدده من أهمها تيسير العمل، وتيسيرً السبل، وتفعيل القدرات، وزياده الضمانات من اجل النجاح والنمو، وهو ما يسمح بتحقيق مزيد من التطور والارتقاء... كما ان دور الدوله يتزايد فى تكامله وشموله، وفى الوقت نفسه فان التطور المتزايد لدور الدوله سوف يساعد على جعل رسالتها فى تطور دائم ومستمر، خاصه ان هذه الرساله الخاصه بدور الدوله لها صفات ادائيه متعاظمه، سواء فى:

- محتواها.
- مضمونها.
- مخاطبتها.
- ادائها العام.
- الاحاطه بها.

وهى بذلك رساله لها طابعها الخاص الذى يحكمها، خاصه ما تتصف به من العداله، ومن الدافعيه، ومن حث افراد المجتمع ومؤسساته من اجل تنفيذ المخططات العامه للدوله.

ان هذا يضيف ويفعل الكثير من اجل تأكيد دور الدوله، حيث يحولها الى دوله فاعله، تعمل وتترابط من اجل الوصول الى اقصى درجه من الفاعليه الارتباطيه المحققه للانجاز.

المبحث الثانى
لماذا دور الدولة؟!!

يرتبط السؤال لماذا بالدافعية الايجابيه وراء نشوء دور الدولة، خاصة ان الدول فى تطورها تمارس تطويرهذا الدور، وتقوم بالاضافة الية، وليس بالانتقاص منه... وهو ما يفسر تضخم الموازنات الانفاقية للدول.

حيث يحتاج اى نظام من النظم الى فاعلية التوازن الذى يحققة دور الدولة فى هذا النظام، وهى فاعلية ارتباطية، قائمة على ضرورات الاحتياج لدور الدولة، وقائمة على ظرفيات حاكمة لقادتها، وحاكمة لجو ومناخ النشاط فيها، والمحيط بها، فضلا عن الظرفيات الاخرى، والى تحجيم للمشاكل والازمات والكوارث التى تحدث، وتطرأ نتيجةغياب دور الدولة وابتعادها عن احداث التوازنات الادائية فى النظام.

وبالتالى فان مسئولية الدولة عن احداث التوازنات الادائية اساسا لعملها، وهو عمل محفوف بالمخاطر، خاصة فى ظل تصاعد الاحداث التى تتعرض لها الدول، وهو ما يعنى بوضوح ان الدوله وجدت من اجل ان تبقى، وان مسئولياتها تتصف بكونها:

- متنوعه.	- ضروريه	- ارتباطيه.
- متعدده.	- اساسيه.	- انجازيه.
- متزايده.	- فعاله.	- متحققه.

وفى الوقت نفسه فان "حياديه" الدوله يجعل من انشطتها فاعله فيها، بحيث تتسق مع دورها الذى تقوم به وتحدثه.

وبالتالى فان الوعى الادراكى الشامل بدور الدوله سوف يساعد على تطوير

وظيفتها، وزياده أهميه دورها الذى تقوم به، وتوسعه، خاصه فى عالم اليوم، الذى تجتاحه الازمات والكوارث والمشاكل المتعدده، والتى تحتاج كل منها الى وجـود الدوله.

ان هذا يقود الى التساؤل... لماذا دور الدولة ؟... وما هى الاسباب التى تستند اليها ؟!... فضلا عن الابعاد والجوانب المتصلة بهذا الدور، وهو ما يجب ان تتجه اليه الانظار... خاصة ان هناك قدر كبير تساهم به الدوله فى تحقيق قواعد الارتباط الحيوى مع التقدم وبصفه خاصه من خلال تحديد الطـرق والمنـاهج والاسـاليب والسياسات اللازمه للوصول الى هذا التقدم، فضلاً عن مجالاته.

ان هذا يفترض وجود الدولة، بابعادها، وجوانبها، ومواقفها، وادائها... خاصة ان الاسباب التى دعت الى ذلك كثيرة، ومتنوعة، كمـا ان للدولـه دور اساسـى ورئيسى فى تحقيق ما يلى:

- احداث التوازنات الاداتيه بين القطاعات.
- خلق وايجاد قوى التوازن الحيوى لنشاط هذه القطاعات.
- التنسيق بين القطاعات المختلفه فى معدلات:

- النمو.
- السبق التكلوجي.
- التوسع.
- الابتكار.
- الانتشار.
- الفاعليه الحيويه.

وبذلك فان الدول ككيان ادارى يشرف على قطاعات الدوله الرئيـسيه يبقـى فاعلياتها، ويبقى على تفاعلها، ويبقى على التوافق الاداتى بينهما وبـين الاسـواق المحليه والدوليه، فضلاً عن حل مشاكلها التى تعوق حركتها.

وهى عملية ليست صعبة اومستحيلة، بل هـى واجبـة للتوازنـات الادائيـة المطلوب تحقيقها، والمطلوب تفاعلها، والمطلوب تنفيذها، خاصة فى ظل اوضـاع ومتغيرات غيرمستقرة.

ان وجود الدول مرهون بظرفيات نشأتها، كما انه مرهون باتجاهها، وبما تقوم به وتفعله، سواء كان هذا الامر مرتبط بكل من:

- التنمية الاقتصادية.
- التنمية السياسية.
- التنمية الثقافية.
- التنمية الاجتماعية.
- التنمية الانسانية.

وهو ما يؤدى الى ان دور الدولة بالغ الاهمية والخطورة، وهـو دور بحكـم الازمات يتسع ويزداد ويتعمق، وهو دور له طبيعه خاصة، ليس فقط فى التعامـل مع الازمات، او فى ايجاد الحلول الناجحة لها... ولكن وهـوالاهم فـى الحمايـة والوقاية من شرورها.

وهو ما يؤدى الى نمو واتساع دور الدول، وهى عملية لهـا طبيعـة ادائيـة توازنية، فى كافة الاتجاهات والتصورات، سواء كان هذا التصور شـاملا عامـا ومؤثرا ومنتجا لكافة القطاعات، او كان متعلقا بتوازنات قطاع معين فـى اطـار التوازن العام للدولة، وهو ما يحتاج الى بحث ودراسه عن توازنات الدول، وعـن الاداء الذى تمارسه من خلال اشرافها على القطاعـات الاقتـصاديه الـثلاث، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى.

ان هناك فهما خاطئا قد تسرب الى عدد من الشعوب التى استخدمت بــرامج البنك الدولى فى الخاصـخصة، والتى دعت الى غياب الدولة عن النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، وهوما دعا الى ظهور مأسى خطيرة وشديدة فى هذه الــدول التى اتبعت هذا المفهوم، وادى الى انكشاف رهيب فى جهازها المصرفى، وازمات شديدة، والى اختلال فى توازنات سياسية واجتماعية بالغة القسوة... وصلت الــى درجه الازمات الانسانيه وعمليات فقد الحياه لمن لم يجد عملاً او وظيفــه تحــت مخالب قسوه التعايش فى عالم مستفز للفقراء....

ان هناك دورا اساسياً وهاما فى القيام بالمهام التى لا تستطيع الا الدولة القيام بها، وهى مهام لا يجب التفريط بها، وهى مهام متنوعة من اهمها:

- الادارة الذاتية للدولة هدفاً وموضوعاً بجوانبها الشامله.
- الادارة الواعية بمتطلبات الدفاع والامن والتمثيل الخارجى.
- الادارة التنفيذية للتنمية الشاملة.
- الادارة للتشريع والقانون.
- الادارة القضائية وتحقيق العدالة.
- ادارة التنميه الانسانيه لضمان حقوق الفقراء فى الصحه والتعلــيم وجــوده الحياه.

ان هناك مهام كثيرة ومتعددة تقوم بها الدول، من اجل تحسين مستوى جــوده حياة شعوبها، وهى تتصل بجودة الحياة الى مستويات قياسية، وتوفير حق الفرد فى التعليم، وحق الفرد فى العمل، وحق الفرد فى تامين غده ومستقبله، وهــى عمليــة تحتاج الى دور الدولة بكافة جوانبة وابعادة.

وهو ما يرتبط ارتباطاً مباشراً بالحاجه والغايه من قيام الدول، ومن تفاعلها مع المواقف المختلفه التى تواجهها، سواء بشكل مباشر او غير مباشر... وبالتالى تظهر الحاجه ضروره وجود الدوله، واهميه هذا الدور.

ان الرؤيه الحاكمه لدور الدوله هى التى توضح استراتيجيه الدوله، وهى ترتبط بالخطط والبرامج والاهداف التى توضع من اجل تحقيق التفاعل الحيوى للقطاعات الاقتصاديه الثلاثه، وبدون ان يطغى احدها على الآخر... بل ان التوازن الحيوى الفاعل هو المعيار اللازم لتحقيق التقدم، واحد ادواته الهامه للوصول اليه.

فهناك مهام الامن القومى[1]، وهى مهام بطبيعتها معقدة، بل ان لها جوانبها المتعددة، سواء من الناحية الاقتصادية، او من الناحية السياسية، اومن الناحية الاجتماعية، او من الناحية الثقافية... وهى جوانب ليست بسيطة، بل تحتاج الى ممارسات، والى مستلزمات، كما ان لها دور يعى ويدرك اجماليات الحقائق العامة المرتبطة بهذا الامن، خاصة ان هذا الامن متشعب، كما ان مستوياتة متعددة، وهويدور حول:

- امن الافراد والممتلكات العامه والخاصة.
- امن المعلومات وتامين حق المعرفة وارتباطاتها الحيويه.
- امن المنشأت والمبانى بابعادها وجوانبه المختلفه.

---

(1) تختلف مهام الامن القومى عن مهام امن الرئاسه، او امن الحاكم، وهو احد المؤشرات الاساسيه لدور الدوله، وهو ما يتطلب وعياً وفهماً وادراكاً شاملاً ومتكاملاً للاسس والقواعد الخاصه بمنظومه الامن القومى ... وهى منظومه مسيطره على كافه الاتجاهات الخاصه بالدوله، وتستوعب عمليات التنميه المتكامله التى تؤدى الى زياده عناصر القوه فى الدوله، وتزيد من فرص التقدم فيها، وتهيأ المناخ لحركه القوى المؤثره فى الدوله بابعادها ومفاهيمها وقواها..

- امن العمليات والمعاملات التى تتم داخل الدوله.
- الامن القومى الشامل فى منظوماته الاساسيه والفرعيه.

ان هذا يقتضى العديد من المهام والمسئوليات، والتى من بينها ما يلى:

اولا – دور الدولة فى تحقيق الامن القومى الشامل:

لا توجد دوله من الدول لا تقوم بتحقيق الامن القومى الشامل، مستخدمه فى ذلك كافه الادوات والمعدات اللازمه لتوفير هذا الامن بجوانبه وابعاده المختلفه، وهو ما يرتبط اساساً بدور الدوله وبرسالتها.

ويحتاج مفهوم الامن القومى الشامل الى وعى ادراكى كامل لدى متخذ القرار بالابعاد والجوانب التى يحيط بها هذا الامن، خاصه عناصر التهديد الذى يمارسه الاعداء الحقيقيين للدوله، وما يقومون به من ادوار للايذاء، خاصه عمليات الاختراق لهذا الامن، وبصفه خاصه فى المجالات الامنيه العديده له.

وبالتالى فان هذا المفهوم يتغير وفقاً للاتجاهات العامه للاحوال التى تحدث وتفرض تأثيرها على العالم بمتغيراته ومستجداته، وبتوافقاته الادائيه التى تتم وتحدث باتجاهات مختلفه... وبالتحولات من العداء الى الصداقه، ومن الصداقه الى العداء... ومن التحالف والتعاون الى التطاحن والحرب... حيث تتغير وتتباين المواقف.... لكن تبقى المصالح قائمه وفعاله ومؤثره.

حيث يرتبط الامن القومى الشامل بعناصر التهديد الذى تواجهة الدولة، والتى تؤكد على انه لا يمكن تحقيق الامن الشامل الا بوجود الدولة التى تحدد كل من الاتى:

- مفهوم الامن الشامل. - من المسئول عن هذا الامن؟
- ابعادالامن الشامل. - ما الدور الذى تحققه اجهزه الدوله؟
- جوانب الامن الشامل. - كيف تحقق الامن القومى الشامل.
- الطرق والاساليب لتحقيق الامن. - الادوات والوسائل الخاصه بالامن.
- الفهم الارتباطى بالمصالح.

- درجات العداء ودرجات الصداقه هى اساس من اسس قيام الدولــه، واحــد الاركان لمهامها ودورها المتعاظم، خاصه ان مفهوم الامن القومى يرتبط بمدى قوه الدوله، وبالدور الذى تستطيع ان تؤديه.

وتصبح النظره متكامله للامن القومى الشامل بابعــاده وجوانبــه الاساســيه الارتكازيه.

ان هناك حدوداً دنيا لتعريف هذه الجوانب الامنيه الحقيقيه فى بنــاء نظريــه الامن الشامل، وهو امن يتسع بشده لاستيعاب كل من امن الوطن والمواطن، ويتخذ من الوسائل والاساليب التى تكفل تحقيق هذا الامن[1].

وبالتالى فان الامن مفهوم شامل متطور يأخذ فى معطياتــه كافــه الجوانــب الامنيه، سواء كانت:

---

(1) ترتبط هذه الاساليب بالطرق التكنولوجيه الابتكاريه التى تساعد على جمع البيانات، وتحليلها، والوصــول الــى المعلومات الفعاله، واستخدام الطرق التحليليه المختلفه التى تحتاج كل منهــا الــى عناصــر الدقــه، والــسرعه، والموضوعيه، والتى تساعد فى كشف ما وراء الاحداث، والتنبؤ السليم بها وبالتــالى تحقيــق المعرفــه الكاملــه بالاعداء الحقيقيين وبمخططاتهم وبالتحوط الكامل من خيانه وغدر الصديق، خاصه ان لغه المــصالح هــى لغــه الامن، وان المصالح دائمه اما المواقف فمتغيره.

-حاضره. - مستقبليه. - تكنولوجيه.

- سياسيه. - اداريه. - عسكرى.

- اقتصاديه. - جغرافيه. - الوقائيه والحمائيه.

- اجتماعيه. - معلوماتيه. - الدولى والمحلى.

- ثقافيه. - ثقافيه. الفاعليه الابتكاريه.

وهو ما يستدعى اجراء البحوث والدراسات الامنيه التى تساعد الدولـه علـى تحقيق المفهوم الشامل والمتكامل لامنها القومى، وتعطى فى الوقت ذاتـه مـدلولاً لاجهزتها المختلفه لتعمل بفاعليه كامله من اجل تحقيق هذا الامن بابعاده وجوانبـه المختلفه.

ان هذا يرتبط ارتباطاً مباشراً بمدى قدره الدوله على توفير الحمايه والوقايـه لمواردها الاقتصاديه، وحمايه تراثها الحضارى من اى اعتداء، وهو بذلك يتفـوق على كافه انواع الامن، خاصه ان العدو هنا محدد، وبصفه خاصه فيما يتصل:

- بنوع العداء.
- شكل العداء.
- سلوكيات العداء.

وهو ما يقتضى الكثير من المهام والمتطلبات التى تحتاج الـى جهـد كبيـر لتحقيقها، وهو الدور الاساسى والرئيسى الذى تقوم به الدول، خاصـه ان الدولـه باعتبارها دوله فاعله تعى وتدرك هذه الادوار، وتعى وتدرك حقائق التفاعل الحيوى الذى تمارسه الدوله، خاصه عبر أجهزتها المختلفه، وعبر الاليات التى تؤثر علـى حركه واتجاه مصادر التهديد، ومكامن الخطر الذى تواجهه الدوله.

ان التحليل العلمى لدور الدوله فى الامن القومى الشامل يظهر أهميه هذا الدور، وما يتصل به من معالجه المخاطر المحتمله، وهو ما يجعل دور الدوله اساسى ورئيسى وفعال.

وبذلك فان للدوله أهميه خاصه، تستمد خصوصيتها من خصوصيه الدور الذى تمارسه وتهيأه وتقوم به، وهو ارتباط عقلانى فاعل ورشيد، يحيط بكافه التهديدات ومكامن الخطر الذى تتعرض له.

وهو ما يعطى انطباعاً اساسياً قائماً على ان مصدر قوه الدوله يكون فى ذاتها، وان الامن القومى الشامل يرتبط ارتباطاً قوياً بقوه الدوله، وبفاعليتها، وان هيكل الامن القومى مرتبط بمنظومه القيم والمبادئ المؤثره فى تشكيل واداء اجهزه الامن بالدوله.

ثانيا – دور الدولة فى تاكيد اهداف النمو والتوسع والازدياد

تعيش الدول فى اطار المفهوم العام للنمو، حيث من لا ينمو يتجمد، ومن يتجمد ينكمش، ومن ينكمش يتقلص ويختفى عن الوجود... وبذلك لابد ان تنمو الدول، وتزداد بالتبعيه عمليات النمو الذى يتم فيها.

ولا تستطيع اى دوله ان تعيش وتستمر دون ان تضمن تحقيق اهداف النمو والازدياد والتوسع، وليس فقط فى الدور الذى تقوم به، بل فى الاعمال والمهام والانشطه التى تمارسها وتحققها... فالارتباط الحيوى الفاعل فيها هو وجود الدوله التى تعى وتدرك هذه الحقائق، فضلاً عن استخدامها الاساليب والسياسات التى تحقق لها اهدافها، وتعمل على زياده فاعليتها وتأثيرها بشكلٍ متواصل فى اطار

علمى منظومى[1].

وهو ما يستدعى قيام لدوله بكل من الاتى:

- التخطيط العلمى الطموح.
- التنظيم العلمى الواسع.
- التوجيه العلمى الدقيق.
- التحفيز العلمى التدفوقى.
- المتابعه العلميه الجاده.

اى استخدام الاداره العلميه الرشيده فى اداره وتكوير موارد الدولـه وفـى اكسابها قدرات اضافيه لتحقيق معدلات النمو المطلوب الوصول اليهـا وتحقيقهـا بشكل مناسب.

وتمتلك الدوله بذلك قدرات غير عاديه من اجل صناعه المستقبل، وهى صناعه تنظر الى المستقبل كما يجب ان يكون، وبشكل يساعد على التنميه الذاتيه المستدامه... وهو ما يتطلب اداره ذكيه تعى حجم الفرص وحجم التهديدات، وتعى ايضاً مجالات القوه والضعف فى انشطتها الممارسه.

حيث يتم اعداد اهداف لنمو والتوسع والازدياد فى كافة المجالات التى تراهـا الدولة، وبصفة خاصة الاهداف الاقتصادية من خلال قطاعات الاقتـصاد الثلاثـة:

---

(1) يرتبط هذا المفهوم بقوه الدوله من الناحيه الاقتصاديه من حيث الحجم والاداء والذى تحـيط بجوانبـه الكثيـره، وبالتالى فان امتلاك الدوله لمصادر قوتها سوف يساعدها على تحقيق فاعليه التواجد الحيوى لهـا ... وبالتـالى تكتسب الدوله فاعليتها، خاصه ان الدول مع اختلاف احجامها، تعمل بشكل فعال لتطوير ذاتها من خلال المنـاهج العلميه المؤثره.

العام، والخاص، والتعاوني، ومساهمة كل شركة من شركات هذه القطاعات الثلاث، وفي احداث النمو، ومساعدتها بالبيانات والمعلومات الكافية واللازمة لعملها... فضلاً عن زيادة عدد هذه الشركات وادخال شركات جديدة، سواء في اعمالها ومعاملاتها او في تنفيذ بعض الاعمال المتصلة بها.... وبذلك فان الدوله فاعله في المجتمع ومؤثره فيه، وبصفه اساسيه في اختيار الاهداف، وتحديد مدتها الزمنيه، وفي توفير الموارد اللازمه لتنفيذها.

وتستخدم الدوله في ذلك التوازن الحركي كاداه فعاله في الوصول الى تحقيق الاهداف الموضوعه، خاصه ان الدوله بفضل هيمنتها واشرافها العام تتوصل الى الاطار العام الفكرى للتوافقات الادائيه التي تتم داخل الدوله، خاصه بين القطاعات الثلاثه: القطاع العام، والخاص، والتعاوني وهو ما يتطلب فهماً ووعياً ادراكياً شاملاً[1] للدور الذى تقوم به الدوله، والتأثيرات المختلفه التي يحدثها هذا الدور.

ثالثا – دور الدولة في تأكيد جودة الحياة:

لا تستطيع اى دوله ان تعيش بدون ان تعطي لشعبها جوده حياه، خاصه ان هذا المقياس لمستوى المعيشه اصبح فعالاً في تحديد مدى جوده الدوله، وما تعطيه وتقدمه لشعبها، وهو ما يحدد ما يلي:

- مدى الاستقرار في الدوله.

---

(1) يشير هذا الوعي الى المبدأ العام للتوازن الحركي الذى يعني ضروره وضع حدود للنمو في اطار الحركه الفاعله للقطاعات الثلاثه بحيث لا يحدث اى تناقص او اختلال في هذه القطاعات، وفي الوقت نفسه زياده فاعليتها من خلال التنميه الذاتيه لهذه القطاعات، وفي اطار التوازن الادائي لعمليات النمو والتوسع، وبالشكل الذى يزيد الارتباط الشبكي بين القطاعات الثلاثه : العام، والخاص، والتعاوني، وبما يزيد من قوه الدوله ويرفع من ادائها الاقتصادي..

- مدى احترام شعبها لقيادته.

- مدى الانضباط السائد في الشعب.

وبالتالى فان اختيار مستوى متقدم من جوده الحياه يعمل على زياده الاستقرار وفقاً والمعادله الاتيه:

مستوى الاستقرار = مستوى جوده الحياه

وهو ما يعنى ان جوده الحياه عنصر مؤثر فى شكل ونظام الحكم القائم، وهو ما يجعل من طرفى المعادله تفاعلاً ارتباطياً مؤثر بشكل كامل فى الاضطرابات الشعبيه واسعه النطاق.

حيث تعد جوده الحياه احد المقاييس بالغه الخطوره والاهميه عن معيار ما توليه الدوله لشعبها، وما تقدمه له من اجل تحسين مستويات معيشته، واضافه المزيد من التطويرات على الخدمات الاساسيه التى تقدمها اليه، وبما تمكنه من تطوير سبل الحياه الكريمه التى يحياها ويعيشها، بما فى ذلك الامان المستقبلى.

وترتبط جوده الحياه بالوفره التى تحققها الدوله فى كافه جوانب الحياه المتصله بافراد شعوبها، وهى وفره ارتباطيه تزامنيه تزداد بشكل شامل وكامل.

وتعتبر هذه الجوده هى مقياس دائم التطور والتحسن باستمرار، خاصه ان عائد التنميه يتم توزيعه على السكان بشكل عادل، وبما يحقق افضل مستويات الحياه، خاصه ما يلى:

- مستويات المعيشه.

- مستويات التعليم.

- مستويات الصحه.

- مستويات الثقافه.

- مستويات الدخل.

- مستويات السكن.

- مستويات العمل والوظيفه.

الى جانب ضمانات الحياه بشكل دائم ومستمر، وهو ما يعنى ان هذا الفـائض سوف يعكس ذاته على كافه جوانب الحياه التى يعيشها ويحياها كل فرد من افـراد المجتمع، وبالتالى تصبح جوده الحياه عطاءاً متبادل التأثير بين الفرد والمجتمع، كل منه يعطى للآخر..

وهى احدى المهام الاساسيه التى تحرص الدول على القيـام بهـا وتأكيـدها، خاصـه ان جوده الحياه هى نتيجه افتراضيه قياسيه تعمل كمحصله لكافـه الجهـود التنمويه المبذوله... ويتم الارتقاء بهذه الجوده فى شكل جهود مبذوله من اجل زياده معيار هذه الجوده.

ويتم النظر الى مستوى جوده الحياه التى ينعم بهـا جميـع افـراد الـشعب باعتبارها المقياس الادنى المتوفر للجميع، وهو مطلب اساسى ورئيسى تسعى اليـه الدوله من اجل تأكيد ذاتها، ومن اجل تأكيد رضا شعبها عنها، وفى اطار علاقـات تأثيريه متبادله بينها وبين افراد هذا الشعب، وبما يؤدى الى زياده عناصر الـولاء والانتماء والتفاعل الحيوى معها.

حيث تتصل جوده الحياه بالمستوى المعيشى الذى يعيشه ويحياه شعب الدوله، وبصفه خاصه ان جوده الحياه متعدده الجوانب من حيث:

- مستوى المعيشه.

- مستوى الدخل والانفاق.
- مستوى الصحه والتعليم.
- مستوى الثقافه والترفيه.
- مستوى النواحى الانسانيه.

وبذلك فان جوده الحياه امر يتصل ونتواصل علاقاته الارتباطيــه بالتنميــه، تضاف اليها معدلات مناسبه من النمو، خاصه فى المستويات الشعبيه الفقيره، ومن حيث توسيع نطاق الطبقه الوسطى وبشكل مؤثر على الحراك الاجتماعى والتنقليــه الاجتماعيه فضلاً عن عمليات الدمج الاجتماعى للاقليات فى صلب المجتمع.

وبذلك تحرص الدول على تاكيد فاعليتها من خلال توفير جوده الحياه، وجعلها دليلاً واضحاً على تحقيق هذا القدر المناسب من جوده الحياه لافراد الشعب، وهـــى بذلك تقاس هذه الفاعليه فى احد جوانبها الاساسيه بمدى ارتباطها بتوفير جوده حياه مناسبه لافراد الشعب، ربما يعطى الانطباع عن العداله الاجتماعيه فـــى مجتمـــع الدوله.

وهو الهدف الحقيقى لكافة الدول امام شعوبها، خاصة ان جودة الحياة تتـــصل بكافة جوانب الحياة، سواء الثقافية، او الاجتماعية، او الـــسياسية، او الاقتـــصادية، وهى عملية ليست بسيطة، بل تحتاج الى جهد كبير لاقرارها وتنفيذها والعمل مـــن خلالها... خاصة ان جودة الحياة هى احد مقاييس الدول فى مسار التقدم.

رابعا – دور الدولة في تحقيق السيادة:

تعد السياده احد المقومات الاساسيه لوجود الدوله، فهى احدى الشروط القاعديه المؤسسه للدوله، مع شرط الاعتراف، والتمثيل فضلاً عن وجود شـعب، وارض، وبذلك فان سياده الدوله هي أحد الاسس اللازمه لوجودها، وان وجود الدوله مبنـــى على السياده الخاصه بها.

وتعنى السياده "المنعه" امام الاعداء، وتعنى ايضاً "الفاعليه الكامله" فى استخدام الموارد، وفى تنفيذ الخطط التى تقوم بها، خاصه ان مسار السياده قائم على احترام الدول لاخرى لها، ومن خلال المحاور التاليه:

- عدم الاعتداء على الدوله او اى من مواطنيها.
- الاعتراف للدوله بكامل حقوقها.
- تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات التى الدوله طرف فيها.

وبالتالى فان السياده هى تعبير عن المنعه، وعن القدره التنفيذيه على السلوك، وان المعايير المتعدده لقياس مدى السياده تحدد درجاتها من حيث:

- امكانيه استغلال الموارد.
- امكانيه تشغيل الموارد.
- امكانيه الارتباط على الموارد.

ويدخل فى هذا الاطار العمليات التشغيليه التي يجـب ان تتـصف بالعدالــه وبالفاعليه الكامله، كما تتصف بالنزاهه والبعد عن الاهداف الشخصيه، خاصـــه ان السيطره على الموارد، والاستحواز على مقدراتها امر يرتبط وجوباً واداءاً بالسياده الوطنيه، وان حمايه المصالح والمكاسب هو من صميم أعمال السياده.

وهى امر يرتبط بكل من قوه الدوله من ناحيه، وبالفاعليه من ناحيه اخـــرى، خاصه ان الدوله القادره تستند الى قوتها، وهى متعدده المجالات، وبصفه خاصـــه القوه الابتكاريه، والتى تعمل على زياده فاعليه الدوله، وتضيف اليها قدرات هائلــه على تحقيق السياده الكامله فى اراضيها، والسياده الكامله لمواطنيهـــا، والاحتــرام الكامل لكل منهم.

وترتبط سياده الدول بتطلعاتها المستقبليه، وبحجم المصالح والمكاســب التـــى تحققها فى عمليات التأمين المستقبليه والاكتشافات المتطوره، والتى تــسعى الــى ايجادها، والى تفعيلها بجوانبها المتعدده، وما تملكه من خلالها من قوه لحمايه كـــل من:

- حدودها الاقليميه.
- تواجدها فى المحافل الدوليه.
- فضاء مصالحها فى كافه دول العالم.

وهو ما يجعل نطاق السياده ذو فاعليه ممتده، خاصه مع اتساع نطاق المصالح الارتباطيه، وازدياد الضغوط للوصول الى تحقيق مكاسب اكبر من تــأمين هـــذه السياده.

وتحتاج الدول لتأكيد سيادتها على اراضيها الى اختبـــارات عديـــده لمـــصادر قوتها، وبصفه خاصه فى عمليات "تحجيم الخطر" التى تحدث من وقت الى آخـــر، وتتطلب اجراء عمليات حمائيه دفاعيه، او مواجهه عسكريه شديده القوه... خاصه ان اختراقات المخاطر تتطلب ذلك.

ولما كان مفهوم السياده متسع يشمل كل من:

- سياده الوطن.
- سياده الشعب.

فان هذا المفهوم يتعامل مع عده نطاقات، تظهر فيها الدوله، سواء فى اتجاهها الحالى، او فى تطورها المستقبلى، كما يمتد مفهوم السياده الى كل من استغلال الموارد المتوفره، والى حقوق هذا الاستغلال... فى حمايه كامله وفعاله لحق الاجيال القادمه.

وهو ما يؤكد على ان "السياده" هى سياده دائمه، وسياده كامله غير منقوصه، ترفض بشده اى اعتداء عليها، وترفض اى اجراء ينال منها... وان دور الدوله فى تأكيد هذه السياده، وفى حقها فى صيانتها امر شديد الاهميه.

خاصة ان سيادة الدولة تتصل بالعديد من الجوانب من اهمها عدم الاعتداء على شعبها، وعدم اهانته، سواء فى الداخل، او فى الخارج... ويتحقق فى الدوله باعتبارها دوله ذات سياده العديد من جوانب الفاعليه الكامله، وهى فاعليه تبنى على القوه الخاصه بالدوله، وعلى القدره على القيام بالاعمال الخاصه بها، فضلاً عن الوصول الى اعلى درجات الكفاءه الكامله فى تنفيذ المخططات، ومتابعتها بشكل يؤدى الى عدم وجود اى قصور او اخطاء..

وهو ما يؤكد على ان "سياده" الدوله امر محقق لتواجدها الحيوى، وفى الوقت نفسه لازم لتفاعلات هذا الدور بالغ الاهميه، وبصفه خاصه فى تأكيد الحمايه والوقايه والصيانه ضد اى عمليات لانتقاص هذه السياده، او اى اعتداء من اى قوه عليها. ان هذا الارتباط الحيوى بين مفاهيم السياده سوف يعمل على زياده دور الدوله، وزياده قدرتها، وزياده فاعليتها، خاصه فيما يتصل بتأكيد سيادتها(1).

(1) ان الوعى الادراكى الشامل بحقائق العصر وارتباطاته المتزايده فى الاتساع والشمول، سوف تظهر لنا بوضوح ان هناك تفاعل حيوى للمفهوم، خاصه فى النزاعات الدوليه، وفى هذا الانفاق العسكرى الذى يتزايد، وينعكس ذاته على نمو الاساطيل البحريه، ونمو القوات الجويه والبريه بشكل كبير.

وبالتالى فان وجود الدوله امر ضرورى من اجل سيادتها، وان اى انتقاص من هذه السياده هو انتقاص لدور الدوله، وان اى اعتداء على هذه السياده هو اعتـــداء على الدوله.

خامسا – دور الدولة فى تحقيق العزة:

يعد تحقيق العزه لكل م الوطن والمواطن احد الادوار التى تقوم بها الدولـــه، خاصه ان الحرص على حمايه وصيانه كرامه المواطن فى اى مكان من العالم هو احد الوسائل القويه على وجود هذه العزه... وبالتالى فان متطلبات تحقيــق العــزه قائمه فى وجود الدوله.

حيث تعد "العزه" الاحساس الكامل بالفاعليه الكامله من جانب افراد الـــشعب، وهى عزه لازمه لاعتزاز الافراد بانتمائهم الى الدوله الاكثر قوه، والاكثر منعـــه، والاكثر فاعليه... وهى عزه تحتوى كافه التأثيرات السلبيه التى تحدث فى بعــض الفترات، وتحولها الى تأثيرات ايجابيه تحمى بها ذاتها.

وترتبط العزه بالقدره الكامله التى تحققها الدول فى حمايه كـــل مـــن ذاتهـــا، وحمايه افرادها، وكفالتهم وكفائتهم، وبالتالى امتلاك القوه التأثيريه فـــى الاحـــداث المحليه والعالميه، وحمايه الافراد من مخاطر هذه الاحداث.

وبالتالى فان هناك ارتباط حيوى بين العزه، وبين دور الدوله فى تحقيق هـــذه العزه، خاصه ان:

- مجالات تحقيق العزه مرهونه بوجود الدوله.
- ان هناك تعدد فى مستويات العزه.
- ان هناك فهماً متعدداً للعه من جانب الدول.

وكلما كانت الدوله فاعله، كلما حققت العزه باختلاف مستوياتها وباختلاف مجالات تفوقها.

وهى عملية اساسية بالنسبة للدول، خاصة ان العزة هى قرين الاستقلال، وهى ايضا قرين المنعه، وهو ما يحتاج الى كفاية وكفاله احتياجات الشعب... وتأمين هذه الاحتياجات بشكل اساسى[1].

خاصه ان العزه تكون فعاله فى تأمين المصالح والمكاسب الخاصه بالدوله، وفى الوقت ذاته حمايه شعبها من الوقوع فى مؤامرات تديرها عناصر خارجيه ذات اطماع فى موارد الدوله وفى خيراتها.

ان العزه تجعل افراد الشعب واثقين من:

- قدراتهم.
- انفسهم.
- فاعليتهم.
- ذاتهم.
- تمكنهم.
- ارادتهم.

وبالتالى فان توفير الدافعيه الحركيه يساعد على الاستفاده الكامله من الطاقه الابتكاريه لدى افراد الشعب، ومن خلال هذه القدرات تزداد قوه الدوله، وتزداد قدرتها وتزداد عزتها.

ان احد الجوانب الاساسيه هى فرض الاحترام للدوله، وفرض عدم الاعتداء عليها، وفرض حمايه ورعايه افراد شعبها، وعدم الاستهانه بهم او الاجتراء عليهم.

---

(1) ترتبط العزه بوجود الدوله القويه القادره على حمايه مصالحها، وعلى حمايه افراد شعبها، وهو ما يجعل من عزه الدوله اداه اساسيه فى تنميه دورها، فضلاً عن ان حمايه المصالح كثيراً ما تصطدم باطماع احدى الدول الكبرى التى ترغب فى السيطره على الدوله، وفى الحصول على جانب من مواردها.

وترتبط ايضاً عمليه تحقيق العزه بضمان وتأكيد فاعليه الدول، وفـــي تحقيــق استقلالها، وصيانه وحمايه هذا الاستقلال، وهو ما يجعل العلاقـــات فـــي افـــضل اوضاعها بين الدوله وبين افراد الشعب.

ويتم في اطار سيطره الدوله زياده القوه، وهو ما يتطلب البحث عـــن القـــوه، وعن مصادرها، والعمل على زيادتها بفاعليه كامله، وزياده تنميه هذه المـــصادر، وبالتالي الوصول الي:

- تكامل القوه.
- فاعليه القوه.
- القدره على استخدامها.

وهو ما يتيح للدوله قدرات فعاله في عصر التهديد، وبالتالي حمايه مواردهـــا من كافه عمليات الاستغلال السئ، ومن العبث بمصالحها التى تحرص عليها، وتتيح ايضاً زياده مكاسبها، وجعلها متناميه، خاصه ان عزه اراضيها، وعزه ســـيطرتها على مواردها، وعزه شعبها امر مصان، ومشهود، ومعترف به من كافـــه القـــوى العالميه.

ان العزه بذلك اداه ووسيله لحمايه الدوله من اى مخططات خارجيه تعمل على انهاء وجودها، وتعمل على احتلال اراضيها، وتعمل على سحق اراده شعبها.. وهو ما يؤكد على ضروره العزه للدوله، والتي يجب عليها حمايتها وصـــيانتها، وعـــدم التهاون في سبيل ذلك.

ان امتلاك العزه له اسس داله عليه، وبالتالي فان الحكم على هذه العـــزه اداه ترتبط بعده عناصر من بينها التأثير الارتباطي للدوله، سواء على المستوى العـــام المحلي، او المستوى العام العالمي... وهو تأثير يتم قياس فاعليته بما تملكه الدوله

من وسائل التأثير، سواء كان عسكرياً، او امنياً، او ادارياً، او اقتصادياً، او سياسياً، او اجتماعياً، او ثقافياً، او تكنلوجياً.

وبالتالى فان مفهوم القوه يتضمن التهديد باستخدام القـوه، ويتـضمن ايـضاً عمليات الردع اذا ما حدث اى خطر يهدد امن البلاد، وهو ما يعنى ان حيازه القوه، بأشكالها وانواعها المختلفه امر اساسى وضرورى ولازم لتأكيد العزه، وبالتالى فان هدف تحقيق العزه، هو احد الاهداف الدائمه الاساسيه للدول، وان وجود الدوله هو الذى يحقق هذه العزه، وهو وجود وسط اطماع عديده من جانب قوى معاديه عديده تطمع فى مواردها، او فى استغلالها، او فى السيطره على شعوبها.

وبالتالى فان العزه هى احد المقاييس الاساسيه لقياس قـوه الدولـه، وقيـاس فاعليتها، وقياس قدرتها الخاصه بتحقيق أهدافها.

ان هذا يقود الى ان الدول تقاس فاعليتها بالادوار التى تمارسها وهـى ادوار اساسيه يتم التعارف عليها، وهو ما يجعل من الدوله ضروره حياتيـه للـشعوب، وضروره حياتيه لذاتها، خاصه ان مواجهه متطلبات الحياه تفترض وجوداً للدوله.

المبحث الثالث

ما هي اهداف دور الدولة؟!!

الدول اوجدتها ضرورات، كما تطلبتها محاذير، وادت الى وجودها أعمال ومصالح ومكاسب تسعى الى وجودها، وتقوم بتأكيدها، وتعمل على تحقيق فاعليتها... وبذلك تكتسب الدول فاعليتها، كما انها تكون قادره على تنفيذ متطلبات تحقيق اهدافها، خاصه ان الدول تعمل على تحقيق اهداف اساسيه وضروريه، فالدوله وجدت لتحقيق أهداف، وهى مرهونه بالقواعد الاساسيه لنشأتها كضروره حياتيه من اجل تحقيق الفاعليه الكامله... خاصه ان الدوله ككيان ادارى لها متطلبات وجود من اجل تأكيد هذه الفاعليه.

فالدوله ككيان ادارى لها متطلبات وجود من اجل تأكيد هذه الفاعليه، خاصه ان تحقيق اهداف الدوله ارتباطاً مباشراً بقدرتها على تحقيق هذه الاهداف الموضوعه[1].

وهو ما يعنى ان الدول لها اهداف عامه يجب ان تحققها، وان هناك اهداف مرحليه خاصه تسعى اليها، وهى فى هذا الاطار تضع لخطواتها طريق ومسار معين للحركه، خاصه ان الدوله عندما تتحرك، تتحرك معها اجهزتها المتخصصه... كما يتم رصد الحركه، وتتبعها من جانب قوى معاديه وصديقه، وتحليل هذه الحركه، واستخدام انظمه كثيره تملكها هذه الدول من اجل اخذ هذه الحركه، واستخدام انظمه كثيره تملكها هذه الدول من اجل اخذ الحمايه والحيطه

---

(1) حيث تمارس الدول وظيفتها الاساسيه المرتبطه بتحقيق الاهداف العامه الاجماليه المحدده، وبالتالى فان فاعليه الدوله مرتبطه بفاعليه اختيارها للاهداف، وبالتالى فان طموح الدول مقاس بالابعاد والجوانب التى ترتبط بوظيفتها العامه فى تحقيق الاهداف، خاصه ان هناك دائماً قيود ومحددات محليه وعالميه تحول دون تحقيقها لاهدافها، وهو ما يجعل من اسانيد الشرعيه امر محدود بنطاق فرص هذه الشرعيه.

منها، خاصه ان مصالح الدوله قد تتعارض مع مصالح هذه الدول.

وبالتالى فان قدره الدوله على تحقيق اهدافها مرتبطه بعده عناصـــر اساســيه هى:

- نوعيه الاهداف التى تم اختيارها.
- عدم اصطدام الاهداف بمصالح دول اخرى.
- الذكاء فى التعامل مع القوى المعاديه والصديقه.

وهو ما يجعل من اهداف الدول، اهداف عامه علنيه يتم الكــشف عنهــا فـــى وسائل الاعلام، ويجعل ايضاً هناك اهداف خاصه سريه، لا يتم الاعلان عنها فـــى وسائل الاعلام... وتحتاج الى سياسات مرتبطه بكل من قدره الدوله على التنفيــذ، وكذا بمقدار فاعليتها فى الموائمه بين اختيار سياسات التنفيذ.

حيث يتم تنشيط الدول من اجل تحقيق العديد من الاهداف جميعهــا وطنيــة، وبصفة خاصة من اجل تحقيق كل من اهداف السيادة، والامان لــشعبها، وتحقيــق التقدم الاقتصادي والسياسى والاجتماعى والثقافى... الخ، وهو ما يجعل من الدول فاعلة ومحققة لاهدافها، خاصه ان الدول مختلفه في اختيار وتحقيق اهــدافها عــن اهداف الافراد... وهو ما يجب فهمة والوعى الشامل بكافة جوانبة وابعادة.... حيث تستمد الدول حيويتها من خلال دورها المتعاظم الذى تقوم به فى تامين جودة حياة مناسبة لشعوبها، وهو ما يجعل من جودة الحياة مقياسا لتطور الدولة، وهـــى مــا يتصل باحداث قدر كبير فى رفاهيه الشعب، وفى مستويات معيشتة، وفـــى تامينــة لذاته ومستقبلة.

ويرتبط تحقيق الاهداف بالخطط التى تصنعها الدوله، سواء فى الحاضر او فى المستقبل، وفى اطار توجهها الاستراتيجى العام عبر تحقيق كل من:

- الاستراتيجيه العامه الشامله للدوله.

- السياسات الاطاريه اللازمه لتحقيق الاستراتيجيه المختاره.

- التكتيكات التنفيذيه اللازمه لتنفيذ السياسات المختلفه التي تقوم الدوله بوضعها.

ان هذا يضع على الدوله مسئولياتها في احداث التوافق والتلائم والاتساق بي خيارات اختيار الاهداف، وبين السياسات المحدده لتنفيذ هذه الاهداف، وبين التكتيكات التي سوف تتبع من اجل تنفيذ هذه الاهداف.

وتستخدم الدوله كافه مواردها وامكاناتها من اجل تحقيق هذه الاستراتيجيه، خاصه انها تتضمن رؤيه الدوله لذاتها في المستقبل الذي يمتد لاكثر من عشرين عاماً.

وبذلك فان سعي الدول لتحقيق اهدافها يحدد معالمها، ويحدد ايضا الطريق العام الذي تسلكه كل منها، وهو ما يحتاج الى وعي ادراكي شامل بهذه الحقيقة، في عالمنا، حيث تتعدد مجالات الفرص، وتتعدد مجالات التهديد، والذي يحتاج الى وعي ادراكي شامل بأهميه مجالات القوه، وبأهميه معالجه مجالات الضعف.

فضلاً عن معرفه الاهداف اساسيه المرتبطه بالنمو والتوسع والاستمرار، خاصه ان هذه الاهداف اساسيه في بناء القوه الذاتيه للدوله، وفي تأكيد مدى قدرتها على التواصل بصفه دائمه ومستمره، خاصه ان مجالات التوافق من اجل تحقيق هذه الاهداف مرتبطه بوجود الدوله، ومرتبطه بالادوار التي تقوم بها.

حيث تحتاج الامم والشعوب الى دولة قوية قادرة على حماية امنها، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية السليمة لشعوبها، وعلى صد اى اعتداء على ذاتها، وهي عملية ترتبط ارتباطا قويا بمفهوم الدولة الحديثة، وهي دولة تعمل على استيعاب

كافة الاحتياجات والرغبات للمجموع العام للسكان، والعمل على تحقيقها بانواعهــا واشكالها المختلفة.

خاصه ان هناك اهداف عامه على المستوى الاقتــصادى، وعلــى المــستوى السياسى، وعلى المستوى الاجتماعي، وعلى المستوى الثقافى، وعلــى المــستوى التكنلوجى... الخ، وهى اهداف تتطلب وجود الدوله لتقوم بتنفيذها، خاصه ان جوده هذه الاهداف تتطلب ان تكون الدوله فاعله حتى تصل اليها بهذه الفاعليه.

وبالتالى فان هناك اهداف عديده تعمل الدوله على تحقيــق بعــضها وبــصفه خاصه الاهداف التاليه:

- اهداف اساسيه عامه.
- اهداف فرعيه خاصه.
- اهداف طويله الاجل.
- اهداف متوسطه الاجل.
- اهداف قصيره الاجل.

ومن خلال تحقيق هذه الاهداف تزداد فاعليه الدوله، وفى الوقت نفسه تــزداد قدره الدوله على تحقيق مزيد من الاهداف، خاصه ان التطور امر لازم لنمو الدول، وازدياد قوتها، وفاعليتها.

ان هناك ضرورة لوضع اهداف للدولة، وهى اهداف حيوية اساسية ولازمــة، لا تستطيع ان تستمر الدولة الا بها، وبصفه خاصه ما يتصل بمستوى رضا الافراد عن معيشتهم، وعن جوده الحياه التي يحيوها، وبالتالى فان اقتراب الدوله السليم من افراد شعبها يجعل لها القدره على التعرف على مدى رضا هــؤلاء الافــراد عــن الدوله، وعن جهودها التى تقوم بها.

وبالتالى فان عنصر تحقيق الرضا لدى الشعب سوف يساعد على نمو الدوله، وعلى اعدادها لبرامجها التنفيذيه من اجل تحقيق الاهداف، وبصفه خاصه ان امتلاك متطلبات الفاعليه تستوجب استخدامها للوصول الى تحقيق الاهداف.

ان هذا يعطى للدولة زخما جديدا، سواء فى اطارة العام، او فى نطاقة الخاص، وبالتالى يرتبط اداء الدولة بانجازاتها المتحققة فى عناصر جودة الحياة التى تعيشها شعوبها، وان هذه الجوده هى مقياس لتقدم الدوله، ومقياس لفاعليتها التى تعمل بها.

وبذلك فان الدولة يتحدد دورها وفقا للعديد من العوامل بالغة الاهمية، من بينها:

- حجم الاخطار والتهديدات التى تواجة الدولة.
- حجم الفرص السانحة امام الدولة.
- امتلاك عناصر القوة والرغبة فى زيادتها.
- مجالات الضعف التى عليها ان تعمل على اخفائها ومعالجتها.

وهو مما يتطلب ما يلى:

اولا – تحديد المفهوم العام للقوى المهيمنة على مستوى العالم:

هناك قوى مهيمنه على النشاط الاقتصادى، والسياسى، والامنى، والثقافى... وهى دول كبرى، مؤثره بحركه الفعل الكبرى، موجهه العالم الذى نعيش فيه، وهى دول بحكم التدافع التاريخى ترفض التنازل عن سيطرتها، وعن جبروتها، وعن ما حددته لذاتها من اهداف وطموحات... بل تحاول ان تؤمن هذه الحقائق... لكن هيهات... فالتاريخ الانسانى وصراع الحضارات يرفض ان تستمر هذه القوى

حاكمه ومتحكمه فى العالم... بل سيأتى يوم وتضعف، وتحل محلها قــوى اخــرى افضل واحسن وأرقى.

ان هذا يوضح ان الصداقه، والعداء ليسا صفتتان دائمتان، بل ان يحكم امـــلاء المصالح سوف يتم احلالها محل الاخر، وفى حركه تبادل مع تبدل هذه المصالح.

حيث ان الدوله لا تعيش فى العالم بمفردها، بل هى جزء من العالم، وان هذا العالم يختلف في دوله من حيث التقدم والتخلف، ومن حيث حجم الممارسات التــى تقوم بها كل منها، ومن حيث العلاقات التبادليه التأثيريه، وبصفه خاصه من حيث:

- القوه. - القدره. - الفاعليه.

وبالتالى فان تأثير كل منها وتأثره يختلف من حيث الحجم، ومن حيــث ردود الافعال، ومن حيث المصالح التى يسعى كل منها للوصــــول اليهـــا، او حمايتهـــا والمحافظه عليها.

وهى عملية تقوم الدولة بها عبر اجهزتها المتخصصة كجزء مــن تطورهـــا، خاصة ان الدول فى تحديد ابعاد امنها القومى الشامل تاخذ العديد من المعطيات فى توجيهها الذاتى، وهوما يتطلب وعيا ادراكيا شاملا لدى متخــذ القرارفــى الدولـــة باهمية وضرورة الامن القومى الشامل، وبمرتكزاته، حيث ان هناك دائمـــا قـــوى مهيمنة مسيطرة، وقوى اخرى مناوئة لها، ويتم حساب هذه القوى لتوازناتها الادائية المتحركة، وحساب كيفية التعامل معها وفق لسيناريوهات متعددة، وهو ما يتطلـــب وجود الدولة باجهزتها المختلفة للقيام بذلك.

حيث ان تعريف الاخطار التى تهدد الدولة، وتهدد امنها الشامل يجعــل مــن الدول ان تختار ما بين:

- مواجهة هذه التهديدات بسياسات حكيمة.

- التصدى لهذه التهديدات باعلان الحرب عليها.
- التسليم بما تطالب به القوى الاجنبية والرضوخ لها.

وكلما كانت الدوله قويه وتزداد قوه، كلما زادت فاعليتها، وهو ما يجعل العالم ميداناً فسيحاً لجولات متصارعه بين القوى والتكتلات الدوليه... وبالتالى فكل مصادر التهديد التى تواجهها، يمكن التعامل معها، واحتوائها بأشكالها المختلفه... خاصه ان الدوله القويه يمكن اضعاف قوتها، وبوسائل عديده، وباستغلال نظام الحكم القائم فيها...، وبالتالى فان تعرض الدوله للاختفاء يضعف من ذاتها مهما كانت قوتها، خاصه اذا ما كان نظام الحكم فيها لا يعنى ولا يدرك مخاطر التهميش، ومخاطر الانزواء، ومخاطر الابتلاع....

وبالتالى فان قوه الدوله تزداد مع احساس الدوله بذاتها، وبضروره التوافق الارتباطى ما بين:

- الطموحات والامال والاهداف التى تسعى اليها.
- الامكانيات والموارد اللازمه للوصول الى هذه الاهداف.
- الارتباطات التى تتفاعل عبر مصالح ومكاسب معينه لتحقيق ذلك.

وبالتالى يتم الاستفاده من التناقضات الحيويه التى تحدث فى هذا الاطار، وهو ما يعنى ان صناعه المستقبل تمثل الركن الاساسى لجهود الدوله[1] ان هذا المستقبل ينظر اليه فى اجمالياته العامه التصاعديه، والتى يتم صناعتها بتفاصيلها الحيويه فى

---

(1) يعد الانفاق على البحث العلمى من اجل الوصول الى اكتشافات جديده ومن اجل الوصول الى مصادر جديده للقوه، وهو ما يطلق عليه القوه الناعمه للدوله، خاصه ان البحث العلمى متعدد الوظائف والجوانب، ومؤثر فى كافه اركان وجوانب الدوله، وبشكل ايجابى فعال، يؤدى الى ازدياد قوه الدوله، خاصه ان هناك اسس ومرتكزات طبيعيه مؤثره فى قوه الدوله، وفى فاعليتها.

شككل مشروعات اجماليه تنفيذيه، تتولى معها تصميم الاطار العام الذى ستتخذه الدوله، وهو ما يجعل من تفاعلات الدوله اساس جيد للحكم عليها..

ثانيا – رسم سياسة التعامل مع هذه القوى:

يرتبط بقاء الدوله آمنه ومستقره بقدرتها على تخطيط سياسات آمنه ومستقره فى تعاملاتها مع القوى الاجنبيه والخارجيه التى تسيطر وتوجه عبر تفاعلات كثيره، وهو ما يؤدى الى استخدام الدوله لكافه مواردها من اجل تحقيق التنميه المتواصله والمستدامه، ومن اجل رفاهيه شعبها، حيث تحتاج الدول الى رسم السياسات الكفيله بتحقيق هذه الاهداف، وبصفه خاصه سياسات التعامل مع هذه القوى الكبرى، سواء كان الامر يتعلق ويرتبط بإبداء الصداقه واستخدام سياسات التعاون، او سياسات الرفض والعداء.

وتقاس أهميه هذه السياسات من خلال حساب التكلفه والعائد المترتب عليها، خاصه انها سياسات حاكمه تظهر دور الدوله، وتظهر أهميه الاختيار بين السياسات الاتيه:

- سياسات التوافق، والرضا، من اجل التعاون الحيوى مع هذه القوى.
- سياسات الرفض، والتعارض، والعداء المتصاعد مع هذه القوى.

وبالتالى يتم اختيار التجهيزات التى تساعد على جعل الدوله فى اى من هذين الاتجاهين، وهو ما يعنى ان الدوله تعيش دائماً على اظافرها، سواء فى حالات الصداقه او حالات العداء.

وهى عملية اساسية فى الدول، سواء كانت هذه السياسة قائمة على مناهضة وعداء بعض هذه القوى، او رسم الصداقة والتعاون معها، اوتجنبها وعدم الدخول فى مغامرات معها، وبالتالى امتلاك كل من الرؤية، والتوجة نحو هذه القوى، سواء

من خلال استخدام سياسات:

- العداء والمهاجمة دون هوادة والمراوغة من اى عمليات تستهدف الحد من الصراع مع هذه القوى.
- المهادنة ووضع قواعد لها والانصياع لمتطلباتها، خاصه فى اجراء عمليات الاستيعاب والاحتواء لما يتم ويحدث من جانب هذه القوى.
- سياسات الحياد وعدم الدخول فى اى صراعات تلتهم الموارد، والتعايش السلمى مع كافه الاطراف، وعدم الخضوع لمقربات او لتهديدات الصداقه والعداء.
- الصداقة وعدم العداء معها فى عملياتها، واستخدام سياسات قائمه على الفهم للحركه التى تقوم بها هذه القوى.
- التعاون وبذل الجهد فى المشاركة والمساعده، واستخدام الامكانات والموارد من اجل زياده هذا التعاون واستثماره[1].

وهوما يحتاج الى الدولة لاقرار هذا الامر والتعامل معه بكافة الصور والاشكال التى يفرضها طبيعة اللقاء او المصالح فى عالمنا المعاصر... خاصة ان هذه المصالح قد تزداد وتتنوع وفقا وتطور الاحداث الزمنية، وما تلقية من تبعات لمهام جديدة علي الدولة.

---

(1) قد تستخدم الصداقه وسياسات التعاون من اجل اخفاء العديد من اساليب العداء والتصدى، واستخدام الادوات القاتله من جانب الدوله فى عدائها مع الدول الاخرى، واغراقها بالديون والمشاكل والاضطرابات الشديده المؤثره فى حركه هذه الدول .. كما قد تستخدم سياسات العداء الخفى فى اغراق الدول المعاديه فى الديون واغراقها بالاموال السهله من اجل الحصول على اسرارها، خاصه المعرفه الفنيه والامكانات الجاهزه فى نظم الانتاج، وفى نظم التسويق، وفى نظم التمويل، وفى نظم الكوادر البشريه وهى عمليه ارتباطيه تكاد تتوقف على وجود الدوله..

ان هذا يتوقف على ما لدى الدوله من عقول وقدرات بشريه من اجل استخدام كافه المهارات البشريه من اجل اختيار سياسات التعامل مع هذه القوى، وبالتـالى سبل التعايش معها.

خاصه فى تحديد ردود الافعال مع الابعـاد والجوانـب المتعـدده للاحـداث والحوادث التى تطرأ وتحدث فى عالم اليوم الملئ بالمتناقضات.

ثالثا – تحقيق المكاسب الدائمة عبر تنمية المصالح:

تقوم الدول بدور بالغ الاهميه من اجل تنميه المكاسب عبـر زيـاده وتنميـه المصالح وهو دور يكتسب مع الدول أهميه خاصه، وذلك من خلال قـدره الدولـه على تحسين علاقاتها الارتباطيه بالدول الاخرى، وعبر سياسات احداث هذا القـدر المتوازن من العلاقات بين القوى لمختلفه، خاصه ان مصالح الدول متعارف عليها، وان نمو هذا المصالح وازديادها مرهون بنمو قوتها، وبقدرتها التوافقيه مـع كـل منها، ومع اى منها.

حيث يرتبط وجود الدول بوجود المصالح، وبوجود المكاسب، وكلمـا كانـت الدوله ذكيه كلما كانت اقدر على تحقيق مصالحها ومكاسبها، وكلما كانت افضل فى تطوير وزياده وتنميه هذه المصالح والمكاسب.

ان التاريخ الاقتصادى للدول، يظهر بوضوح شـديد كيـف ازدادت وتمـت مصالح كل منها، وكيف انتقلت كل منها من سياسات معينه بذاتها، الـى سياسـات اخرى، وكيف انها استطاعت ان تتوافق مع سياسات الـدول الاخـرى، او كيـف استطاعت ان تتحول من سياسات معينه الى سياسـات اخـرى عبـر اسـتخدامها للقدرات المتاحه لها فى تنميه وزياده مكاسبها.

حيث تحتاج الدول الى تنميه مكاسبها من خلال استخدام تنميه المصالح التـى تسعى الدوله الى تنميتها، وهى عملية تقوم بها الدولة من خـلال الاعتمـاد علـى قطاعاتها الثلاث، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى، فضلاً عن استخدام سلطاتها التشريعيه، والتنفيذيه، والقضائيه من اجل تحقيق ذلك.

وبالتالى تصطنع المواقف التى تنفذ بها السياسات المتبعه، وهو ما يجعل املاء الموقف يخضع لمتطلبات اختيار وتنفيذ سياسات محدده بـذاتها، خاصـه ان لكـل موقف من هذه المواقف ادوات صنع مطبقه مستخدمه، سواء بـصوره مباشـره او غير مباشره.

كما ان تحديد اساليب وسياسات التعامل يتم اعتماده من خلال الدولـه، وهـى سياسات التوافق والتلائم مع الاوضاع التى تواجهها، ومع المواقف المنـشأه لهـا، ومع ما لديها من موارد وامكانات كافيه لمواجهه الموقف، وعن الـسياسات التـى ستواجه بها الموقف، خاصه اذا ما تصاعدت حدته.

وبالتالى فان خيار واختيار كل من: الادوا، ولوسـائل، والاسـاليب يـرتبط بخيارات الدوله، وهو ما يعنى ان امتلاك الموارد ليس وحده ما يعطى قراراً معيناً، بل ان هذا القرار يخضع لظرفيات مختلفه ومتباينه تعمل على املاء القرار المتخذ.

وتعتمد الدوله في ذلك على القطاعات الثلاثه المشكله للادوات التنفيذيه لها، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى، فى اطار عـام مـن الحركـه الفاعله، وهى بذلك تضع وتختار مراكز قوتها، وتضع وتختار مجـال المواجهـه، وتضع وتختار الاهداف الموضوعه.

هى عمليه ترتبط ارتباطاً مباشراً بمدى اتـساع دور الدولـه، ومـدى الفهـم الارتباطى لحركتها الفاعله، خاصه ان الازمات والكوارث التى تؤثر على الـدول

وتجعل قدرتها محدوده، وتجعل من عمليات التكيف معها، عمليات اساسيه، وبصفه خاصه المجالات المتنوعه لحركتها الفاعله المؤثره على الاتجـاه العـام الحـاكم لعمليات النمو والتنميه الحادثه فيها.

وهو ما يجب ان تعية الدول الذكية التى تحترم شعوبها، بحيث يؤدى ذلك الى زيادة دور القطاعات الثلاث، وتنمية كل منها، وذلك بشكل متوازن لا يؤدى الـى سيطرة احداها على الاخرى.

ما يظهر دور الدوله فى تحقيق هذه المصالح.

وبالتالى فان فهم ومعرفه التوازنات الاستهدافيه لهذه القطاعـات الثلاثـه، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى سيساعد على تحقيق دور الدولـه فى ايجاد هذه التوازنات الاستهدافيه، وفى انطلاق قواعدها، وفى زيـاده تفاعلهـا، وفى انطلاقتها.

وهو ما يستدعى ايضاحاً لكل من الاتى:

- الدور الذى سيتم اسناده لكل منها.
- الاهداف المرتبط بتحقيقها كل منها.
- الممارسات التى سيقوم بها كل منها.

وهو ما يحتاج الى جهد كبير من اجل تفعيل التوازن الحركى لكل مـن هـذه القطاعات الثلاثه، فى اطار التناغم والانسجام الادائى المطلوب لخطه التنميه الذاتيه المستدامه للدوله.

حيث يحتاج تفعيل دور الدوله الى استخدام العديد من الوسائل الكفيله بتنـشيط هذه التوازنات الاتجاهيه وبصفه خاصه كل من:

- الوسائل المباشره لتنميه الانتاج وزياده التسويق.

- الوسائل غير المباشره لتنميه الانتاج وزياده التسويق.

وبذل كافه الطرق من اجل ازكاء روح تعاون المتنافسين بين القطاعات الثلاثه: العام، والخاص، والتعاونى فى بناء متكامل وجهد متواصب لتعزيز دول الدوله.

وهو ما يتطلب زيادة حجم ونوع المصالح الخاصة بالدولة، وهو ما يقتضى استخدام سياسات المشتريات الحكومية من اجل زيادة ذلك التوازن الحركى... ومن اجل استخدام الحراك الاقتصادى لتوجيه التفاعلات الحيويه لتحقيق ذلك..

رابعا – تحسين الصورة الذهنية عن الدولة والشعب:

تعد الصورة الذهنية المكونه عن الدوله وعن الشعب من العناصر الاساسية التى تهتم بها الدول، خاصة ان الصورة الذهنية التى تم تكوينها عنها وعن شعبها هى التى تحكم كافة علاقاتها، سواء الحالية او المستقبلية، وبصفة خاصة فى تأثيرها فى هذه المجالات والنواحى مثل:

- النواحى الاجتماعية بين الدول بعضها البعض والشعوب وعلاقات الاندماج داخل النسيج الوطنى، وبصفه خاصه ان القوى الاجتماعيه المؤثره على قوه هذا النسيج، ومدى تماسكه، ومدى الوحده الاجتماعيه فى اطار تنافس الاصول الاجتماعيه، والاعراق، وتصنيفات كل منها على ممارسه الحياه الاجتماعيه.

- النواحى السياسية بتفاعلاتها المتعدده، خاصه فى نظام الحكم، وفى المجالس النيابيه... ومدى الاعتراف بحق الانتخاب، وبحق التمثيل وحق الترشيح وحق

الانتخاب... وما يترتب عليها من تداول فى السلطه، وعدم اقتصار اباحتها على فئه معينه، او طبقه معينه، او نوع معين من الافراد[1].

– النواحى الاقتصادية، وبصفه خاصه فى تحقيق سياسات التوظيف الشامل، ونظام الماليه العامه، ونظام توزيع الاستثمارات.... الخ وتأثير كل منها على قوه الدوله، وعلى كفائتها، وعلى قدرتها على مواجهه اعدائها، وعلى قدرتها فى تحقيق الارتباطات الادائيه المؤثره على الحياه الاقتصاديه، وسبل العيش لكل الوطن..

– النواحى الثقافية، وبصفه خاصه انتاج الكتب ووسائل الثقافه والاشراف على المتاحف والمعارض ودور السينما والمسرح وغيرها من دور الثقافه، والتى تحدد مدى وعى وادراك افراد الشعب لذاتهم، وثقافتهم، وممارستهم الحياه الثقافيه بأبعادها وجوانبها المتعدده.

ان هذا يعنى ان هناك ضرورة اساسية للدول، وان هذه الضرورة تزداد فى عالمنا المعاصر، وان هناك ادوار لا يجب ان تغفلها الدول، خاصه فى تحسين الصوره الذهنيه عن الشعب وعن ذاتها، وان هذه الصوره الذهنيه سوف تدفع الى توليد الانطباع الايجابى عنها، وتعمل على زياده الاثر الذى يساعد على تنميه الصادرات بشكل ايجابى فعال..

وتبذل الدول جهوداً كبيره من اجل تحقيق الانطباع الايجابى والصوره الذهنيه عنها، خاصه فى مجال الاستفاده الكامله من هذا الانطباع فى كل من:

– الصادرات.

---

(1) خاصه ان دعاوى الطبقيه تؤدى الى افقار الدوله من مفكريها، ومن فاعليه هؤلاء المفكرين، فضلاً عن التناغم والانسجام المترابط بين كافه الطبقات المكونه للنسيج الاجتماعى للدوله.

- الواردات.
- المساعدات.
- الهيئات.
- المنح.

وهى عمليات اساسيه لا تستطيع الا الدول القيام بها، وبالتالى فان وجود الدوله الفاعله امر بالغ لضروره والاهميه.

وهو ما يقتضى ان تكون هناك علاقات وطيدة ما بين الدولة والشعب، وهى تعنى الكثير بالنسبة للدول ككيان فاعل، كما يعنى ايضا متطلبات توفير الامن القومى للشعب وللدولة معا.

ان هذا الارتباط بالقوى الذاتيه المسيطره على تفاعلات الدول سوف يساعد على تنميه العلاقات القويه بين الدول بعضها البعض، كما انه سوف يساعد على جعل الدوله قادره على تحقيق طموحاتها، خاصه ان اعتماد الدوله على تنميتها الذاتيه، وزياده قدراتها سوف يحقق لها الكثير.

خامسا – تحقيق فاعلية الدولة:

ترتبط فاعليه الدوله بالعديد من الجوانب والابعاد بالغه الاهميه، خاصه فى مجال التعايش فى عالم اليوم، وفى مجال التوافق مع الاخطار التى تهدد وجود الدوله ككيان ادارى فعال، وبصفه خاصه ما يهدد قدرتها غير المحدوده على تحقيق التواصل فى عمليات النمو والتنميه الاقتصاديه المستدامه.

حيث تعد الفاعليه اساس تنفيذ الاهداف التى اختارتها الدوله، خاصه ان امتلاك

الدوله لموارد معينه وقدرات خاصه يساعد على تفعيل الامكانات والموارد الخاصه بهذه الدوله، ويزيد من قدرتها على احداث النمو والتنميه المتواصله المستدامه. وتحقق الفاعليه من خلال رؤيه الدوله لذاتها، ومعرفه كيفيه استغلال مواردها الاقتصاديه، واستغلال المواقف السياسيه بشكل علمي وعملي من اجل زياده قدرتها، وهو ما يحقق لها مزيد من الفاعليه الارتباطيه، كما ان الممارسات التي تساعد الدول على ان تكون فعاله تضيف لها قدرات جديده من اجل الوصول الى الاهداف الموضوعه.

وبذلك فان فاعليه الدوله مرتبطه بما تحققه من انجاز، وبما يمكن الوصول اليه من مستويات الانجاز العلمي المتوازن، خاصه ان هناك اسس وقواعد مؤثره لمستقبل العلم في تحسين مستويات الانتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشريه.

وبالتالى فان الدوله تستطيع ان تفعل الكثير بهذه الفاعليه، اذا ما استطاعت الدولة ان تحدد لها اهدافا، وسعت نحو تحقيقها، واكتسبت فاعلية عبرهذا التحقيق، خاصة ان استخدام النتائج يجعلها تتحول الى اسباب، وان امتلاك الاسباب سوف يؤدى الى تحقيق مزيد من النتائج، ويتم ذلك بزيادة عناصر المبادأه، والتحسين الدائم والمستمر لمستوى الرفاهية للسكان، وهى عملية اساسية لازمة ترتبط بوجود الدولة، ووجود رؤية خاصة بها، ووجود وعى ادراكى شامل لحاضرها، ومعرفة كاملة بالمجالات التى تعمل على تطويرها، وعلى استغلال مواردها، وعلى تهيأه سبل الحياة السليمة فيها.

وبالتالى فان امتلاك الدوله لسبل الفاعليه يجعلها قادره على الخروج السريع من مرحله التخلف من خلال ما يلى:

- القضاء على كافه صور العاطل والفاقد والمهدر.

- تحسين مستويات الانتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشريه.

- تطوير الاقتصاد واكتساب قدرات متزايده على تحقيق النمو المتكامل في كل منها.

ان امتلاك اسباب الفاعليه سوف يساعد الدوله على اكتساب مزيد من الفاعليه، وهو ما يجعل الفاعليه تحقق ذاتها عبر استخدام العديد من الموارد التى تزيد من فاعليه اتجاه الدوله نحو تنميه قدراتها.

وبالتالى فان امتلاك الدوله لرؤيه كامله لمستقبلها، سوف يساعد على تحقيق امالها واهدافها العليا، ويساعد على اختيار نمط الحياه بجوده مرتفعه، وبالتالى تستطيع ان تحيا وان تزداد قوتها وفاعليتها... وهو امر بالغ الاهميه لتنميه الدوله لذاتها، واكتساب مزيد من القدرات.

ان هذا لا يوجد اى تعارض بين نمو الدوله ككيان ادارى مشرف على القطاعات الاقتصاديه الثلاثه، وبين نمو هذه القطاعات، وان ما تستلزمه الدوله هو تفعيل ذاتها، وان احد ادوات هذا التفعيل هو تنميه القطاعات الثلاثه.

وهو ما يتطلب وعياً ادراكياً شاملاً بأهميه وجود الدوله فوق القطاعات الثلاثه، وبأهميه وجود هذه القطاعات، وبأهميه تفعيل شركاتها ومشروعاتها، وبأهميه اعطاء القدره والفاعليه لها.

ان هذا يفترض تواجد حيوى للدوله، تواجد اكثر فاعليه واكثر قدره على تحقيق ذاتها، فضلاً عن بناء مؤسساتها الكامله، وهو ما يجب ان ينص عليه دستور الدوله، والتى تتحقق معه دفعيه مقاربات كثيره.

ان هذا قد يطرح على الاذهان عده أسئله لها تفاعلها الحيوى من اهمها ما يتصل بشكل الدله، خاصه ان الادار التى تقوم بها فى غايه الاهميه.

ان هناك فجوات كثيرة تحتاج الى وجود الدولة لعلاجها، خاصة فجوات تدبير الاحتياجات الاساسية للشعب، ثم تحقيق الامن القومى الشامل، ثم الارتقاء بمستوى المعيشة، ثم تحقيق الرفاهية... الخ... ان هذه الاهداف تتطلب ميزة وجود الدولة... ولا تستطيع اى شئ غيرها تحقيقة.

فضلاً عن الاثار: القانونيه، والاقتصاديه، والسياسيه، والاجتماعيه، والثقافيه، والحضاريه... الخ لوجود الدوله، والتى تتطلب وجوداً فعالاً لها.

المبحث الرابع

متى يأتي دور الدولة ؟!!

تعمل الدول على ان يكون الحاجه اليها هي التي تبرر وجودها، خاصه ان الاحسا بدور الدوله يكون عندما تشعر باحتياجك الى هذا الدور، وهو ما تظهره المشاكل المتصاعده حول توجهات الدول، وحول الاخطار المختلفه على كل من: السياده، والاقليم، والشعب، فضلاً عن منازعات الاعتراف، والتمثيل... الخ، وهو ما يتطلب وجوداً للدول، يتفاعل فيه دورها مع الاحداث المتتابعه، وهو وجود تعمل فيه الدول كصانعه لتوازنات اتجاهيه متحركه ومحركه للقطاعات الاقتصاديه الثلاثه: العام، والخاص، والتعاوني، ومستخدمه فيه سلطاتها: التشريعيه، والتنفيذيه، والقضائيه في اطار سياده صانعه لهذه التوازنات.

وهو ما يقتضي وجوداً فعالاً للدول، خاصه مع تصاعد الاحداث التي تتطلب وجود الدوله مثل:

- مواجهه الازمات الشديده ذات المصدر الخارجي، او المصدر الداخلي، وادارتها على المستوى العام الكلي.

- صناعه المواقف التي تستدعي وجوداً شاملاً لانشطه معينه في احد القطاعات.

- احداث الحيويه المتدفقه في الانشطه التي تشرف عليها الدوله.

- التوافق الأتجاهي العام لمفردات السلوك الخاص بالمؤسسات العامله في الدوله ومتطلبات هذا التوافق.

- اجراء عمليات الدمج الارتباطي اللازم الذي يتم بين المشروعات الاقتصاديه المختلفه، في اطار توازنات النمو والتوسع للانتشار.

حيث ان الدول لم تنشأ الا لحاجة، وهى حاجة متنوعة، بعضها ينشأ نتيجة عوامل اساسية دافعة لنشوء الدول، وهى حاجة دائمة ومستمرة، وبعضها تفرضة الظروف والمتغيرات الحياتية التى تمر بها، وتخضعها لها، وهو ما جعل انظمة الدول تختلف، سواء من حيث المستويات الهيكلية التنظيمية، او من حيث التوافق الادائى لما تواجهة من ظروف، وتخضع له من متغيرات [1].

فهناك حاجه لقيام الدول مثل:

- الحاجه السياسيه.
- الحاجه الاقتصاديه.
- الحاجه الاجتماعيه.
- الحاجه الثقافيه.
- الحاده الامنيه.

وتتفرع عن هذه الحاجات، حاجات اخرى تدفع الى وجود الدوله، وتزداد مع الاحداث الدافعه لمتطلبات ادوار الدوله بأشكالها المختلفه والمتنوعه.

حيث تعيش الدول وفقا لقدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات المختلفة التى تتعرض لها، وكلما كانت الدولة قادرة على استشفاف مصادر التهديدات الحالية والمحتملة، كلما كانت اقدر على التعامل معها.، وبالتالى فان الحاجة الى الدولة

---

(1) كثيراً ما تقوم بعض الانظمه الحاكمه بالخلط الفاسد بين مفهوم الدوله ومفهوم النظام الحاكم، وهو خلط متعمد، يؤدى الى حدوث اختلالات شاسعه فى دور ومهام الدول، ويعمل على تقويض عناصرها، وهو ما تخطط له الدول الطامعه فى الموارد الضخمه المتاحه فى هذه الانظمه، وتقوم بمهاجمتها، وهى ضعيفه بعد اجتثاث دور الدوله وانهاء كافه صورها، فالاقتصار وتهميش دور الدوله وقصره على نظام الحكم يؤدى الى اضعاف مقومات الدول ويجعلها لا تستطيع الدفاع عن نفسها، حيث يتحالف اعدائها ضدها، سواء الخارجيين او المحليين.

ككيان ادارى فاعل، هى حاجة دائمةومستمرة، وحاجة ملحة، وحاجة اساسية، وهى حاجة فارضة ذاتها على الجميع... وهو ما يؤدى الى ان الدول قائمه سواء شئنا او ابينا، قائمه ومتواجده بفعل عوامل دافعه....

وكلما كانت الدوله قائمه بوظائفها وادوارها، كلما كانت فعاله ومحققه لاهدافها فى ظل الصراعات العالميه والمحليه، وقدرتها على استيعاب الضغوط المختلفه التى تتم عليها، فضلاً عن الجهود المتسعه لاستخدام الدوله ككيان ادارى فاعل، وهو ما يحدد شكل الدوله، ويعطى لادوارها فاعليه كامله.

وهى حاجة تفرض العديد من المجالات التى تعيش بها الدولة وتحيا، كما انها تضع العديدمن الاسس التى تبنى بها ارتكازات الدولة ككيان ادارى... خاصه ان دور الدوله يتسع ويشمل ابعاد وجوانب عديده، وهى ابعاد فاعله ومتفاعله.

وتعمل الدول فى هذا الاطار على:

- اكتشاف ذاتها وقدراتها المختلفة، خاصة ان اية دولة لها حضارتها، ولها تاريخها، ولها ظروفها العامة التى تحياها، وهو ما يجب اخذه فى الاعتبار عند انشاء الدولة من حيث مراعاة تجربة الماضى، وظروف الحاضر، واتجاهات واحتمالات المستقبل.

- اكتشاف مواردها وامكانياتها، وما تستطيع كل منها ان تحشدة وتقوم بتوظيفة، وتقوم باستخدامة من اجل تكوين دولة قادرة على العمل والفعل المخطط، وقادره على حمايه ذاتها، وبفاعليه كامله.

- كسب رهان صناعه المستقبل باستخدام قدره الدوله على التفعيل الذاتى، وتنظيم مؤسساتها، ووضع لكل منها خطته من اجل اكتساب دافعيه انجاز صوره المستقبل المأمول كما يجب ان يكون، وليس كما يمكن ان يكون.

– توظيف الموارد البشريه بشكل يدفع الى تحقيق مزيد من الانتاجيه والقضاء على الفاقد والعاطل وغير المستغل من القوى العامله المهدره فى المجتمع.

– اكتشاف معاونيها واصدقائها، خاصة من الدول الكبرى، والاستفادة من هذه الدول، ومن ما لديها، وتطوير ما اكتسب منها وفقا للظروف والمعطيات الخاصه بها.

وفى هذا الاطار تتكون لدى الدولة شخصية المواجهة والتصدى، او شخصية الخنوع والرضوخ والانصياع، وهو ما يؤدى الى ان الدول ياتي دورها المتعاظم عندما يكون هناك خطر شديد يهددها، والدوله بذلك تعى حقيقه ان العالم يعيش فى صراع كبير، ما بين اراده التنميه الشامله، وما بين الخنوع الذليل، ولا يوجد طريق وسط بينهما... فالاول يحتاج الى دوله قويه تعى وتدرك حقيقه التنميه الشامله وضرورتها، وتعى وتدرك حقيقه الاستثمار الشامل، وتعى وتدرك ان المستقبل يصنع الآن، وان صناعه المستقبل طريقه الوحيد هو تطوير الحاضر بجهود ابناء الوطن.

وبالتالى فان وجود الدوله امر كفيل بدفع كافه التهديدات بعيداً، وان عدم وجود الدوله يساعد على زياده هذه التهديدات، وبصفه خاصه للانظمه الحاكمه، والتى عملت على تضييع الدول، وعدم السماح باستعاده الدوله... وهو ما يفسر تلك الصيغ الركيكه التى يخرجها نظام الحكم الديكتاتورى المستبد، ويعمل على تأكيدها، خاصه ما يمارسه نظام الحكم فى حق الشعب.

اما دولة الخنوع والرضوخ والاستجابة لكافةالضغوط الممارسة عليها، فهى ليست بدولة، بل مجرد شئ تابع ذليل، وتحول معها نظام الحكم الى قمع ابنائها بدلا

من التصدى للاجنبى الدخيل الذى يحيل حياتها الى جحيم [1].

وبذلك فان اى كيان ادارى يحتاج الى بناء عناصر قوته، ليس فقط من اجل صيانة وتحقيق امنه الذاتى، ولكن ايضا للبقاء فاعلا، وهى عملية تحتاج الى ذكاء كبير فى معالجة المواقف المختلفة، وفى استخدام المواردوالامكانات، وفى تحقيق الاهداف المتدرجة، وهو ما يتطلب وعيا ادراكيا شاملا بطبيعة الاحداث، وكيفية التعامل معها بذكاء اوبمعنى اخر بكيفيه الرقص وسط الذئاب.

ان هذا يقتضى معرفه بدور الدوله الاساسى والذى يتمثل فى ما يلى:

- بناء جيش وطنى قوى.
- بناء حياه ديمقراطيه سليمه.
- بناء عداله اجتماعيه حقيقيه.
- القضاء على الفساد واعوانه.
- القضاء على سيطره راس المال على الحكم.
- بناء تنميه اقتصاديه واعيه ومدركه تحقيقها واهميتها وفاعليتها.

ان هذا يوضح دور الدوله، ويوضح ايضاً الدور الذى تقوم به، ويحقق الابعاد والجوانب التى تتم وتحدث فى الاقتصاد الوطنى ان امتلاك عناصر بناء القوه يحتاج الى وجود الدوله، والى جهودها، وهى عمليه مرتبطه بالاداء الفاعل

(1) وهو ما يفسر لنا ما يحدث من تحولات جذريه ضد الحكم الديكتاتورى المستبد الذى فتح المعتقلات والسجون امام ابناء الوطن، وما ادى اليه من تجاه الجميع ضده، ومن استغلال الاجنبى هذه الفرصه للقضاء عليه بالتعاون مع معارضيه من ابناء الوطن ... ولعل ما حدث فى تجارب اغتيال كل من: اكينو فى الفلبين، ومحمد رضا بهلوى شاه ايران وصدام حسين فى العراق ...، الخ كخير دليل على ذلك.

للاقتصاد، والذى يتم توجيه قوى الفعل فيه ما بين المصالح العام الوطنى، وما بين الخضوع والخنوع لنوازع الاجنبى.

وهى عملية خيار واختيار وفقاً لطبيعة الدولة، ولطبيعة اداء اجهزتها المختلفة، وطبيعة العلاقات التى تربطها، وبعمليات احداث التطور فى هذه الاجهزة، وبناء المؤسسات فى الدولة... وبعناصر اخرى اداريه تفرضها طبيعه المرحله الزمنيه والصراعات التى نشأت فيها ومعها الدوله.

وبذلك فان الدول تتواجد لضرورة ولحاجة اساسية، يشعر بها الجميع، ويتفق عليها كافة الاطراف... وهى التطور الطبيعى للمجتمعات، وهو ما يتطلب ما يلى:

أولا – امتلاك زمن وجود الدولة:

نحن فى عصر ملئ بالمخاطر، كل خطوه فيه تجتاز حقل الغام متفجره، وهو عصر ملئ بالمؤامرات الاستهدافيه، وملئ بالمكائد المهدده للدول، والمهدده للاستقرار اللازم للتنميه الاقتصاديه، ويجعل من "التوتر" علامه مسيطره على الدول الضعيفه التى تعيش فى هذا الوقت القاسى، فى اطار صراعات شديده على الحصول على مواردها الاقتصاديه.

وهى صراعات لها طبيعتها المتفجره، كما ان لها اطرافها المعلنون واطرافها خلف الستار، كما ان لها مؤامراتها ودسائسها، ولها فى الوقت ذاته مصادر قوتها... وهى تعمل على تغيير المواقف... وعلى وضع الاطار العام للتوازنات الاستهدافيه... وبالتالى تحديد حركه المجتمع، وتحديد مستويات التفاعلات الخاصه بالقوى المؤثره فى هذا المجتمع.

وبالتالى فقد ارتبط عصرنا بهذا القدر الكبير من الصراعات التى تفترض وجود الدول، وهى صراعات تأخذ اشكالاً جديده، وتستخدم ادوات جديده، وتدفع

الى هذا الصراع عناصر جديده من اجل إحكام السيطره [1].

ان حجم التهديدات المتولده من صناعه الازمات، ومن تصدير الازمات، ومن افتعال الازمات، والتى تضاف الى الازمات الذاتيه تحدد الاطار العام الذى تواجهه الدوله، وتعمل فيه بأدواتها الذاتيه المحدده.

ان هذا يضيف الى العصر زمناً جديداً، زمن الدوله، حيث ان الزمن هو العنصر الحاكم لتطور الدول، وهو المستلزم وجود الدول، سواء كانت الدولة فاعلة او كانت دول تابعة، وهو ما يؤدى الى هذا الاختلاف الكبير الحادث فى المحيط العام للدول، وهو فى الوقت ذاته يتيح مجالات جديدة لحركة الدول، خاصة فى مجالات وجوانب كثيرة من بينها الجانب الاقتصادى، والجانب السياسى، والجانب الاجتماعى، والجانب الثقافى، والجانب العسكرى، والجانب الامنى... وهى جوانب اساسية بعضها يعمل من اجل الوصول الى الاخر، وبالتالى فان التعامل والتفاعل فى احداها يؤدى الى تعامل وتفاعل مع الاخرى، فى اطار عمليات التأثر والتأثير المتبادل القائم بينها وبين بعضها البعض.

ان هذا يفترض ان هناك العديد من العناصر المؤثره الفاعله فى اطار التوظيف الشامل لدور الدوله، ومن أهم هذه العوامل ما يلى:

- تطور دور الدوله التى تمارسها الدول، وتطور تفاعلها.
- تطور الاسلحه التى تملكها القوى الكبرى الفاعله.
- تطور العلوم والمعارف ووسائل الحصول عليها.

---

(1) جرت العديد من محاولات تفكيك الدول بعضها نجح كما حدث فى يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وبعضها لم ينجح، وتتوقف المحاولات على قدره اعداء الدوله على تقسيمها الى عناصر وطوائف، وايجاد صراع ماكر بين طوائفها من اجل القضاء عليها وإحكام السيطره على مواردها.

- تطور المجالات والادوار التى تمارسها الدول.

وهو زمن قياسي يستدعي وجود الدولة بمؤسساتها واطرافها المتعددين، ارتباطا ووجودا، وهو ما يجب معرفته وملاحظتة، خاصة ان انشاء الدول يعنى اختفاء نفوذ القبيله او القبائل التى تضمها، واختفاء سلطات كل منها، لصالح نفوذ الدولة، حيث ان الزمن الجارى يتطلب وجود الدولة، ويتطلب وجود الوعى الادراكى الشامل بأهميتها وضرورتها الفعالة، ليس فقط لمواجهة الاخطار بالغة القسوة التى يزداد تهديدها، بل ايضا للوصول الى اداه لانتفاء هذه الاخطار والتهديدات، والعمل على تلاشيها واختفائها... خاصه مع تعاظم وتنميه قوه الدوله، وسيطرتها على مواردها بشكل فعال.

وهوما يقتضى فهم طبيعة الزمن الحالى، وطبيعة الزمن "مستقبلى، وطبيعة المخاطر والتهديدات الحادثة والمتوقعة فى كل منها... وبالتالى فان الارتباط القوى للعصر والزمن بوجود الدوله، هو ارتباط بحكم عناصر التهديد، وبحكم عناصر الاطماع، وبحكم القوى المؤثره فى اتجاهات العالم، وبحكم ما تمليه هذه القوى من تأثيرات على صناعه الدول[1].

ان هذا يقتضى ان تكون الدوله فعاله من اجل الوصول الى اهدافها العامه، وهو ما يجب أخذه فى الاعتبار، والاصدار عليه، وتحقيقه، خاصه ان الفاعليه مرهونه بقدره الدوله على تحقيق اهدافها.

وبالتالى فان فاعلية الدولة وقدرتها على التواصل سيكون عبر اجهزتها

---

(1) برزت العديد من المصطلحات مثل "الاستقواء بالاجنبى، وهى عمليه تصل الى حد الخيانه العظمى من التواطؤ مع هذا الاجنبى الدخيل من اجل تكبير الكيان الادارى الذى تتخذه الدوله، ومن اجل ممارسه نظام الحكم الديكتاتورى المستقبل فيها ... وهى عمليه بالغه التأثير فى تكوين الدوله وفى تفاعلها مع الاحداث.

المختلفة المؤسسة لها، وهو ما يتطلب اولا الاسراع بانشاء هذه المؤسسات وتقويتها، وزيادة فاعليتها، وهى عمليه مرتبطه باختيار هذه المؤسسات وبأدئها الذى تقوم به وتمارسه.

ان هذا يقتضى وجوداً فعالاً للدوله، وجوداً يمسك بأطراف العمليات التى تتم وتستهدف عمليات لتنميه الذاتيه المستدامه، كما تأخذ فىإعتبارها الجهود التراكميه للسلطات، سواء فى اصدار القوانين والتشريعات، او فى الوضع العام للعمليات التى تقوم بها السلطه التنفيذيه عبر المؤسسات والشركات التى تعمل على تحقيقها وعبر الوزارات المختاره... او السلطه القضائيه وتحقيق العدل... ان هذا التوازن ادائى امر مطلوب وبفاعليه كامله.

كما ان افتراض الدوله حسن قيامها بوظيفتها قائم على نظره العالم اليها، وعلى مدى توافقها مع تطلعات شعبها، ومع اتجاهاته العامه والخاصه، وبالتالى فهى حريصه على رضا الشعب، وعلى تقديره لجهودها، وعلى استعداده التام للدفاع عنها.

ثانيا – تعظيم الاحساس بوجود الدولة:

عندما تتواجد الدول، يتم زياده الاحساس بها، وتعميق الشعور بذاتها وقوتها، وفاعليتها الكامله، حيث يعد الاحساس بوجود الدولة عنصر فاعل فى وجود هذا الشعور العام بها، وهو امر اساسى وضرورى لفرض الاحترام، وفرض جوانبة، والتى تحتاج كل منها الى تفعيل، خاصة ان ممارسات الدول تحتاج إلى ذلك، حيث يحتاج الامر الى توافر قدر كبيرمن الاحترام والتقدير لسلطات الدولة الثلاثة، اى السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وهى سلطات منفصلة، بعضها رقيب على بعض، وهى سلطات مؤكدة لا يجب التفريط فيها، ولا يجب

الاستهانة بها، والا تحول الامر الى مشاكل حقيقية رافضة لوجود الدول، وهو ما يجب التنبة اليه، خاصة ان حقوق الوطن والمواطن مرتبطة بوجود الدولة، وبوجودها كاساس مرجعى هام.

فالسلطات الثلاثه، هى سلطات مستقله، لا يوجد تداخل او امتزاج بينها وبين بعضها البعض، بل ان وجود هذا الامتزاج يعبر عن قصور واختلال بشع وشكوك متزايده فى وجود الدوله.

فعلى سبيل المثال فالسلطه التشريعيه هى المسئوله عن وجود القوانين والتشريعات، بينما السلطه التنفيذيه هى الموكول اليها تنفيذ كافه الاعمال فى اطار القانون والتشريعات، والسلطه القضائيه هى المسئوله عن تطبيق الاحكام والمراجع اليها فى اى مخالفات تحدث.

ويتم تنظيم الاحساس بوجود الدوله من عمليات اساسيه تقوم الدوله من خلالها بحل المشاكل التى تواجهها، خاصه مع نمو اتساع المهام التى تقوم بها، خاصه ما يتصل بالاتى:

- خلق الوظائف لالاف العاطلين عن العمل.
- ايجاد وتوفير سبل الحياه للمواطنين.
- المعالجات الصحيه لالاف المرضى وعلاج لائق
- توفير التعليم الجيد لافراد الشعب.
- توفير الخدمات المجتمعيه الاساسيه بشكل لائق.

وبالتالى يزداد الاحساس بأهيه وجود الدوله، وأهميه تفعيل ادواتها ووسائلها المتبعه والمستخدمه.

ويزداد الاحساس بأهميه وجود الدوله مع الشعور العام بالاخطار والتهديدات التي تواجهها، كما يزداد ايضاً مع تعاظم الامال والطموحات الخاصه بها، خاصه ان الدول قادره على تحقيق هذه الطموحات من خلال عمليات الاداره العلميه لمواردها وامكاناتها.

ان مقتضيات التقدم تفترض أهميه الاحساس المتعاظم بدور الدوله، وبما تمليه بذاتها، وتفعله بإمكاناتها، وبما تحققه من زيادات متسعه فى التحسينات فى جوده الحياه لشعبها.

ان هذا يدفع الى تحديد بعض المقاييس والمعايير التى توازن بين الدول بعضها البعض، وتعطى افضليات لبعض البعض، خاصه ما يتصل بجوده الحياه المتوازنه لافراد شعبها، وفى اطار خدمات الدول للشعب، وما يتصل بالاطار العام.

ان الدول بذلك محايده، لا تقوم باستعداء طبقه من طبقات الشعب على غيرها من الطبقات، بل تسمح لكل منها بتحقيق ذاتها، وصيانه حقوقها... وهى بذلك تستخدم اعلى درجات العداله، والكفايه، والنزاهه[1].

وهى عملية اساسية تنجم من تعظيم الاحساس بالخطر، سواء الداخلى، او الخارجى، حيث ان اخطار التفكيك الداخلى، وكذلك تهديدات الغزو الخارجى والاحتلال، ومتطلبات المقاومة جميعها تتطلب وجود الدولة... وهى اخطار تحتاج الى تفعيل كافة موارد الدولة التى تستطيع الحصول عليها.

---

(1) تعد الدوله المحايده بين الطبقات اعلى درجات الدول، حيث يمارس فيها العدل الاجتماعى بأفضل صوره، وتتعايش فيها الطبقات بانسجام ورقى، وبدون اى صراع، كل يتم فيه الحراك الاجتماعى، والتنقليه الاجتماعيه بوسائل سلميه، وبشكل مترابط الاداء.

ثالثا – تنمية دور الدولة الفاعلة:

الدوله الفاعله هى القادره على تحقيق ذاتها، والقادره علـى تحقيـق امنهـا، والقادره على تحقيق عزتها... وهى تستخدم كافه مواردها من اجل إسعاد شـعبها، ومن اجل تحقيق امنها الذاتى... وهى تختار المواقف المختلفه التى تؤكد فاعليتهـا الكامله.

وكلما كانت الدوله فاعله، فانها تمتلك بفاعليتها تحقيق الكثير، وبصفه خاصـه ما تستطيع تقديمه لشعبها، سواء من خدمات اساسيه لا تقوم بها الا الدوله، كخدمات الامن، او الصحه، او التعليم، او الثقافه، او العدل الاجتماعي... وهو ما يجعل من الفاعليه اداه اساسيه للتوافق الارتباطى مع المجتمع.

وبذلك فان الدوله الفاعله هى التى تملك كافه المقومات التى تـساعدها علـى تأكيد فاعليتها، وأهم هذه المقومات انها تملك كل من:

- الجيش القوى المدرب.
- السلاح الرادع الذى تقوم بتصنيعه.
- الاداره العسكريه العلميه.
- القدره على تنميه مواردها والحفاظ عليها واستثمارها.
- القدره على تحقيق وفرض الاحترام الكامل لشعوبها.
- تحقيق الترابط بين اجزائها ومواقفها وبشكل متكامل.
- تحقيق التنميه المتوازنه الفعاله وفقاً ومصالحها.

ويساندها فى ذلك العديد من المؤسسات التى تضع ذاتها تحت تصرف الدولـه

لتزيد من قوتها ومن فاعليتها الكامله... وبذلك يتحقق الاداء الترابطي بأشكاله وفاعليته المتوازنه.

ان هذا يقتضي فهم ابعاد الفاعليه، سواء بالنسبه للدوله ككيان اداري او مؤسسات الدوله، وبصفه خاصه فاعليه التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتنسيق، والتحفيز، والمتابعه.

حيث يحتاج انشاء الدول الى تنمية ما يمكن ان تقوم به وتفعيلة، وهي عملية تحتاج الى وعى ادراكي شامل، وفهم كبير، سواء لطبيعة عمل الدولة، او للمؤسسات التي قامت بانشائها، وتكوينها، فضلا عن فهم طبيعة العدو المتربص بها، وخططه التة يقوم بتنفيذها، واعوانه في الداخل، والمؤامرات التي يضطلعوا بها.

ان هناك وعياً ادراكياً شاملاً بأهميه وجود الدوله ككيان اداري فاعل، والتصدى بحذر للعدو المتربص بهذه الدوله، وبمعاونيه من الخونه فى الداخل، ومعرفه المخططات التي تستهدف وجودها، وعدم الاستجابه لمحاولاته، خاصة ان العداء غير المعلن، ومكائدة، ودسائسة عديدة، وجميعها ترتبط بمدى الفهم المدرك لخطورة الانزلاق الى اشراك مصنوعة، والدخول فى عمليات تبدد الموارد [1]، وتؤدى الى مخاطر كثيرة ومختلفة، وهى عملية اساسية تبدأ من انشاء الدولة وتاسيسها، حيث تعمل على زيادة دورها، وعلى تنمية هذا الدور، حيث تساعد عمليات تطوير الاحداث والحوادث على الاسراع بفاعلية بناء وتاسيس الدولة، وهى

---

(1) تعد الدخول فى مغامرات عسكريه من اهم صور تبديد الموارد، والتى قد تصل الى حد اعلان الحرب، وادخال اطراف دوليه عديده فى شراك الحرب، وازهاق ملايين الارواح، وتدمير الممتلكات، وانفاق المليارات فى هذا التطاحن المجنون الذى يهلك كل شئ، خاصه مع سيطره النزاعات الشخصيه الحاده على الاطراف المتصارعه.

عمليه قائمه على الفهم العام المشترك الذى يحقق تفعيل دور الدوله، وزيـاده هـذا الدور، وتطويره، وهو ما يحتاج الى وعى ادراكى شـامل بأهميـه هـذا الـدور، وبمراحله المختلفه اى بما يلى:

- ايجاد الدوله.
- تنميه دورها وتوسيع نشاطها.
- تحسين وتطوير هذا الدور.

وهى عمليه تخضع للاداره العلميه، وبصفه خاصه انها عمليه دائمه ومستمره وفاعله، فى اطار عمل ذو طبيعه خاصه، متبادل التأثير، فاعله التأثر ومتواصل من اجل تطوير وتنميه الذات الفاعله، وبالتالى فان هناك مـسئوليات عديـده تتـصل بالكفاءه وبالكفايه الخاصه بدور الدوله، وهى من صميم أعمال الدوله، والتى تتصف بها، خاصه ان حسابات الدول تختلف عن حسابات الافراد، وتقييم الدول لمصالحها يختلف عن تقييم الافراد، وان هذه الحسابات تأخذ فى معطياتها العديد من العوامل الفارضه ذاتها على مسرح الاحداث.

وهو ما يقود الى جانب جديد من الفاعليه جانب قائم على ما يلى:

- صناعه الاحداث التى تساعد الدوله على تأكيد ذاتها.
- التعامل مع الحوادث بشكل يزيد من فاعليه الدوله.

خاصه ان فاعليه الدوله امر مرهون بمدى كفائتها فى حساب المخاطر، وفـى تجنب هذه المخاطر، وفى الابحار فى محيط العلاقات الدوليه، السليم وسط جو ملبد ملئ بعدم الرؤيا، ملئ بالضباب والاعاصير... وهى عمليـه مرهونـه بالكفـاءه والمهاره والدقه التى تتمتع بها الدول... وهى جميعاً ترتبط بتنميـه دور الدولـه، وترتبط بفاعليتها.

رابعا – انشغال الدولة بتحقيق ذاتها:

وهو انشغال مرهون بالصوره الذهنيه لدى الدوله فى استعاده مجدها القـديم، وتفعيل قدراتها الذاتيه من اجل الوصول الى هذا الحلم بابعاده وجوانبه المختلفـه، حيث تعمل الدوله على تحقيق ذاتها، وعلى جعل "ذات الدوله" الهدف الاساسى من وجودها، وهى عمليه ترتبط بمفهوم الذات لدى الدوله، وبالابعاد والجوانب المتصله بهذه الذات، وبمدى الوعى الادراكى الشامل حول عناصر التفوق الذى تسعى اليـه هذه الدوله، وما تقوم به، وتحققه من أهداف فرعيه فى اطار هـذا الهـدف العـام الكلى... وهو هدف اساسى فى حد ذاته، ولكن فى الوقت نفسه يجب ان لا يـشغلها عن ممارستها لوظائفها العديده التى تقوم بها، والمؤثره على فاعليتها، وبالتالى فان الاداء المتوازن للدوله يتضمن انشاء المؤسسات الداعمه لها، ويتضمن ايضاً الاداء الذى تقوم به هذه المؤسسات، وهى عملية اساسية، حيـث لا يجـب ان تتـصرف الدولة عن هذا الهدف، خاصة ان بناء الذات، هى مرحلة تكوين، يتم فيهـا اعـداد الدولة للدخول فى مجالات عديدة، فضلا عن احداث الربط الادائى بالمؤسسات التى انشأتها، حيث تعمل الدولة على تحقيق ذاتها، وعلى القيام بأدوارهـا الاقتـصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية... الخ وهو ما يؤدى الى الاضطلاع بالعديد مـن المهام المختلفة التى تقوم بها، وتؤسسها الدولة من خلال ادوارها المتعددة.

ان هذا يقتضى رؤيه لدور الدوله عبر وزارتها المختلفه، والتى تعى وتـدرك طبيعه الدور الذى تقوم به، سواء فى الداخل الوطنى، او عبر العالم فى الخارج.

وبصفه خاصه ان اجراء المقارنات الفارقه بين الدوله وبين غيرها من الدول، والجهود التى تقوم بها كل منها، سوف يظهر هذه الحقائق الخالصه، وبصفه خاصه من حيث معدلات النمو التى تحققها الدوله فى هذه الجوانب.

ان هذا يطرح خيارات الزمن، واستخدام الوقت من اجل تفعيل الدوله، وتفعيل ادوارها في الوصول الى التقدم المنشود... وفق خيارات كثيره ومتعـدده، ووفـق ادوار ايضاً كثيره ومتعدده.

وبذلك فان الفهم العام لهذا الدور، هو الذى سوف يساعد على انشاء الدولـة، وعلى تقويتها، وعلى اسناد العديد من المهام اليها، وفى الوقت ذاته التقليـل مـن المغالاة الشديدة فى سيطرة افراد بذاتهم على كل شئ.

وهو ما يحدد الابعاد والجوانب الاساسيه لدور الدول فـى ممارسـه تحقيـق الذات، خاصه ان هناك مراحل اساسيه اثناء عمليات الانـشاء، واثنـاء عمليـات التطوير، واثناء عمليات التنميه التى تحدث لادوار الدوله.

وتقوم الدولة بذلك الدور الذى يزداد فاعليتة عبر العديد من الطرق التى تختار منها، وتؤسس منهجا بها للتواصل، ولتاكيد الذات عبر وسائل شتى، بعضها قصير الاجل، والاخر متوسط الاجل، والبعض ايضا طويل الاجل.

وهو ما يفسر ان دور الدوله مخطط بالشكل الذى يتفق مع ما تؤديه كل منها، وما تمارسه بانواعه، واشكاله المتعدده، سواء كان ذلك فى اطار الفهم والممارسات الخاصه بكل من الاتى:

- الاستراتيجيه العامه للدوله.
- السياسات المتعدده لها.
- التكتيكات التى تستخدمها كل منها.

وبذلك فان فهم هذا الدور، والاحاطة به سوف يساعد على مواجهة المتغيرات والمستجدات الكثيرة، ويؤدى الى تفاعل كبير فى هذه المواجهات التى سوف تدخل

الدولة الناشئة فيها وتحقق لها النجاح...، وفى الوقت ذاته تضمن لها تنميه ذاتها بشكل علمى كبير، خاصه فيما يتصل بكل من الاتى:

- رفع مستويات المعيشه لافراد شعبها، خاصه الطبقات الفقيره والمتوسطه من هذا الشعب.

- تحقيق مستويات عاليه من التوظيف والتشغيل والوصول بالمجتمع الى درجه العماله الكامله.

- رفع مستويات الاداء والانجاز بشكل فعال وفى كافه المجالات التى تستهدفها الدول، وتقوم بها، خاصه ان التوجهات المعلنه هى لتحقيق هذه التنميه التى تضمن للدوله: تحقيق الاستقرار، وتضمن لها فاعليه الاداء والتشغيل.

ان هذا يعمل على تحقيق مهام جديده، تضاف الى مهام الدول، وهى مهام لا تبعد كثيراً عن مصالحها ومكاسبها التى تحرص عليها وتقوم بتنفيذها بشكل مترابط.

خامسا – حماية الدولة من ارتدادها

حيث يجب التحوط من اى عمليات ارتداد تحدث وتقوم بها القوى المعاديه للدوله، وتؤدى الى فقد بعض العناصر المؤثره على تكامل سياسات واداء الدول... وبالتالى احداث عمليات تراجع فى بناء الدوله، وفى مؤسساتها، وفى تكوين المؤسسات التى تعمل على تحقيق اهداف الدوله[1].

---

(1) يحتاج الامر الى نظره فاحصه لجوانب الدوله عبر تاريخها، خاصه ان الدوله قد مرت بالعديد من المراحل حتى تأسست واتخذت شكلاً ومضموناً واضحاً المعالم، وخرجت عن اتجاه وسيطره فرد معين الى اطار الكيان الادارى المعنوى الذى يختلف عن رؤيه الفرد لذاته ... وتأسست مؤسساتها لاشباع حاجات فعليه توافقيه مع الابعاد والجوانب الارتكازيه لدور الدوله فى العصر الحديث.

وهي عملية اساسية يجب التحوط منها، خاصة ان قوى السيطرة التاريخية والجديدة المكتسبة سوف يكون صعبا عليها ان تسمح للدولة بالتكوين والانشاء والتطور، وهي ممارسات نفوذ وسيطرة، وهي مجالات قد يكون من الصعب قبولها او الاعلان عنها، خاصة ان الدولة تحتاج الى كامل النفوذ لتحقيق اهدافها.

وتستخدم الدول المعاديه العديد من الوسائل المدمره أهمها الطابور الخامس الذى يتم تجنيده واعداده وزرعه داخل الدوله، ودفعه لاختلال مناصب اداريه رئيسيه متحكمه من اجل قتل الكفاءات الاداريه، واحلال كفاءات سيئه محلها، تقوم باختيار عناصر بالغه السوء فى اداره الدوله حتى تنهار.

وتمارس هذه القوى مؤامرات عديده من اجل تدمير وتقويض جهود الدوله فى انماء ذاتها، خاصه تلك الجهود التى تلعب وتقوم بها قوى وافراد يعملون من اجل تحقيق ذاتهم هم، ومن اجل الحصول على مكاسب غير مشروعه، ومن اجل ضمان عدم المحاسبه على تصرفاتهم الشائنه... وهو ما يؤدى الى اضعاف الدول، واضعاف مؤسساتها.

ان جانب كبير من مؤامرات الخارج تعتمد على اعوان مزرعون فى الداخل، وهو ما يجب عدم السماح به، فى اطار التماسك الاداتى بين الافراد وبين الدوله.

حيث تصاب بعض الدول الوليدة بعملية انتكاسة، تجعلها ترتد على اعقابها الى الوراء... اى تفكيك الدولة، وانحصارها، وضياعها، وتدنيها الى مستوى القبيلة... ثم الى مستوى شخص رئيس الدوله، ويحل نظام الحكم محل الدوله فى انتكاسه شديده التأثير، وبالتالى فان وجود الدولة داعم لذاتها، ومطور ايضا لذاتها... وهو وجود اساسي فى انظمة الدول، حيث تفاعلت معها ابعادها وجوانبها، وافتعلت معها نتائج الحوادث، وهو ما يؤدى الى حمايتها من تهديدات التفكيك، والضعف، وعدم

القدرة على مواجهة الاعداء... خاصة ان عمليات التفكيك، والازالة، وعودة الدولة الى القبيلة، امر ممارس، بل قد تدنى الى مستوى شخص رئيس البلاد، وهو مطلب لكافة القوى المتربصة بالدولة، سواء كان ذلك العداء من الداخل، او كان الخطر قادما من الخارج (1).

وبالتالى فان تحديد ومعرفة هذه القوى سوف يساعد على الحذر منها، وعلى تحديد خطرها، وعلى ابعاد هذا الخطر، وهى عمليه مورست كثيراً مع تفكك الدوله، ومع احلال نظام الحكم فيها محل الدوله.

وبذلك فان الدولة فى منشئها مطلب عام، وجد لضرورة، وتفاعلت معه جوانب وابعاد حاجة، واستلزمتها دواع وزرائع ذات طبيعة خاصة، وهى جميعها اسباب دائمة لوجود الدول، وهى ما يستوجب القيام بالاعمال المناسبة لتجنب الدخول فى صراعات غيرلازمة، مع استخدام كافة الاساليب الذكية لجنى المكاسب وتعظيم المصالح باشكالها وانواعها المتعددة.

ان هذا الصراع قد يكون صراعا مستمرا ودائما ما بين القوى المختلفة المسيطرة على العالم، وان وجود الدولة لازم لتبين طبيعة هذا الصراع، ولتجنب مخاطر الانزلاق اليه، وفى الوقت ذاته فان وجود الدوله يجعلها تعى وتدرك افضل الموارد التى تعتمد عليها، وتملك وتخضع لها العقول الجباره من اجل التعامل مع الازمات والكوارث.

---

(1) يستخدم فى ذلك عمليات "ملفات التأمين والسيطره" التى يتم امساكها للنظام الحاكم عندما يتم احاطته بمجموعه متخصصه فى الافساد، والتى تمارسه بأبشع الصور، تستهيل الاستيلاء على المال العام واستخدام اشد صور الانحراف لافساد واستخدام ستار كثيف من التضليل والتعتيم الاعلامى من اجل الحمايه والوقايه من صور المحاسبه.

وهو ما يحدد طبيعة دور الدولة الذكية، خاصة ان ذكاء الدول هـو محـصلة لذكاء المؤسسات التى تعمل بها، ومحصلة ايضا لذكاء الافراد العاملين بها، وهو ما يعنى ان قدرة الدول ايضا مرتفعة فى الحصول على اعلى درجات الذكاء، سـواء من مواطنيها، او من خبراء يتم استقدامهم لهذا الغرض.

ان هذا يفرض ويفترض ان وجود الدول امـر اساسـى وضـرورى ولازم التحقيق، وهو ما يؤسس ايضا ويفرض ان الدول فاعله، سواء بحكم ما لديها مـن ادوار تقوم بها او بحكم الظروف العامة المحيطة بها.

المبحث الخامس
اين دور الدوله ؟!

للدول دور تمارسه يدل عليها ويظهر تأثيرها، ويحدد معه الابعاد والجوانب التى توضح وتظهر هذا الدور الذى تقوم به الدوله وتمارسه... خاصه ان معرفه أهميه الدول تكمن فى الدور الذى تعمل على التواجد به... سواء فى صورته العلنيه الظاهره، او فى صورته السريه الكامنه... وهو ما يعنى ان هناك تفاعلاً دائماً مستمراً ومحققاً ايجابياته لدور الدوله... كما ان وجود الدوله دافعاً حقيقياً لقيامها بالدور الذى تمارسه تمارسه، وتحققه وتقوم به... كما ان عدم وجود الدوله ينفى قيامها بهذا الدور... ان هذا يضيف ابعاد وجوانب متأصله من اجل هذا الدور... والذى يكاد ينصب فى التأمين الذاتى للدوله.

حيث عندما تختفى الدوله، وتنسحب، وتتلاشى تظهر قوى متنمره متحفزه ومتربصه، تسعى الى السيطرة باستخدام الثروة، وتسعى الى فرض أدواتها ووسائلها بالقوة... قوه راس المال وتزاوجه بالسلطه[1]... فى تحد سافر لكل شئ، فكل شئ يخضع لهذه القوه الجديده، وهى قوه تفعل ما تشاء، دون رقيب أو حسيب... قوه رأس المال الذى تزوج بالسلطه، وانجب اوضاعاً مؤسفه... واعاد صياغه الحياه وفقاً لما يريد... ووفقاً للاهواء التى يريد الترويج لها ويرغب، وقتل كل شئ من اشكال وجود الدوله... بل انتحل اسمها وحل محلها فى تحد سافر لكافه القيم والمثل العليا... اضاع الدوله وحل محلها اشخاص... وحل محلها مسخ

(1) يعد اشد اعداء الدول هو رأس المال، سواء فى الحصول عليه أو فى استثماره أو فى التمتع به وبمائده المتحقق ... وهو يتصف بالجبن والخسه الى اقصى مدى، وهى صفات تنطبق على صاحبه، وبصفه خاصه فى الغدر بكافه اشكاله، وفى التعاون مع اشد الاعداء، وفى الارتباط معهم فى مصالحهم ... فرأس المال ليس له قيم ا مبادئ عامه ... بل يتصف بانه لا شئ ....

مشوه... وهى بذلك تعمل على الغاء اى شكل من اشكال القوة غير التاثيرية للثروة، وهى تركيز حيازة راس المال، واستخدامة فى املاء الارادة على الاخرين، وبالتالى فان ضمان وجود الدولة هو القوة التى تحول دون ذلك، وفى الوقت نفسة فان عدم وجود الدولة، يجعل من راس المال اساس لحركة المجتمع، وهوما يظهر من التاثير السلبى لتراكم راس المال فى أيدى فئة قليلة من الافراد، والذين يسعون الى السلطة، بل تسعى هذه القوى الى اعدام الدولة، والى انهاء كافة اشكال تواجدها ووجودها.

ومن هنا تنشأ الثورات، وتعم الاضطرابات، والاعتصامات... وتعم الفوضى فى اطار رافض لدوله الاشخاص... رافض لعدم العداله فى توزيع الثروه على افراد المجتمع... رافض لسرقه ونهب المال العام... رافض لاغتراف النفوذ بالثروه.

وبالتالى فان وجود الدولة يؤدى الى اختفاء الفوضى، ويؤدى الى اختفاء العشوائية الارتجالية، ويؤدى الى اختفاء سياسات القمع والحديد والنار التى تتبعها انظمة قمعية فى غياب الدولة.

ان الدول لم تنشأ من فراغ، بل اخذت مسيرتها تتقدم حثيثا الى ان وصلت الى ما وصلت اليه، وهى مسيرة يتطور فيها دور الدولة ما بين الزيادة والنقصان، وهى عملية ارتباطية المضمون، سواء بحجم التهديدات والمخاطر، او بحجم الامال والتطلعات الخاصة بدور الدولة.. وكذلك بحكم الفرص الضخمة التى ترغب فى القيام بها، وتحقيقها، خاصة من حيث مستوى جودة الحياة الذى ترغب ان يستفيد به شعبها.

ان هذا يقتضى شرح الابعاد والجوانب الرئيسيه التى تحرص جميع الدول على توفيرها واهمها ما يلى:

- خدمات الامن الداخلى والخارجى.
- خدمات العداله وتطبيق القانون.
- خدمات جوده الحياه والارتقاء بمستوى المعيشه وزياده الدخل.
- خدمات الارتقاء بمستويات التشغيل وتحقيق العماله الكامله.
- خدمات الابتكار والتجويد والتحسين والارتقاء الابتكاري.
- خدمات تحقيق الانسجام والتفاهم والتجانس بين افراد الشعب.
- خدمات تحقيق اقتصاد السعاده.

وبذلك فان الدولة تضع دورها وفقا للمتغيرات والمستجدات التى تطرأ علـــى هذا الدور، وان كانت لا تصنع حبلا يلتف حول عنقها ليقضى عليها... بل ان هناك دائما ضوابط وقيود ترشد خطاها، وتوجة مسيرتها، وهو ما يتوقـف علـــى ادارة الدولة لنشاطها اى:

- تخطيطا.
- تنظيما.
- توجيها.
- تنسيقا.
- تحفيزا.
- متابعة.

وعلى هذا فان انتقاء الدولة لدورها يحدد ابعاد وجوانب هذا الدور، وهو مـــا يعنى أن تأخذ فى الاعتبار ما يلى:

1. ظرفيات ما يحدث فى العالم، والضغوط الممارسة على النظام الحاكم من جانب الانظمة العالمية، والتطلعات التى يتطلع اليها الشعب، فى اطار ما يعرف ويستهدف خلال المرحله الحاليه والمستقبليه، وما يشهده العالم من كوارث وازمات، ومدى علاقتها واقترابها من الدوله.

2. طبيعة الاحتياج للدولة وانشطتها الممارسة وفقا والظرفيات الحياتية التى تحياها فى هذا الاطار واحتياجات شعوبها، والموارد والامكانيات الخاصة بها، ومدى معرفتها بكيفية إستغلال الفرص السانحة، وفنون هذا الاستغلال ومدى قدرتها على تحقيق الاستغلال الآمن لهذه الفرص.

3. تطلعات النظام الحاكم الى المستقبل، وما هو مامول فى هذا المستقبل، وبصفة خاصة الدور الذى يقوم به هذا النظام من اجل تاسيس الدولة وتطويرها، ومدى امكانيه الوصول الى هذه التطلعات والاهداف والبرامج الموضوعه من اجل ذلك.

4. طبيعة الصراعات التى يخوضها النظام، ومدى الاستقرار فى الحكم، ونوع التهديدات الداخلية والخارجية التى تمارس ضده، ومدى ولاء الشعب له، ومدى الاعتماد على القدره الذاتيه لمواجهه المؤامرات التى تحاك ضده.

5. مدى التوافق فى الموارد والامكانيات مع تحقيق التطلعات التى يسعى اليها النظام، ومدى ما يمكن توفيره منها من خلال العلاقات مع الانظمه الاخرى، ومدى الاعتماد على هذه الانظمه فى الوصول اليها.

6. طبيعة مقتضيات العلاقات الشخصية بين رؤساء الدول ونظرائهم فى الدول الاخرى، ومدى التوافق الارتباطى فى هذه العلاقات، وما يمكن ان يحدثه اى منها فى المستقبل.

7. الاعتبارات الاخلاقية، واساس التقييم الذى تستند الية، ومدى تمسكها بهيكل القيم ونسق العادات والمبادئ، ومدى توافقها مع التقاليد التى يتم مراعاتها فى اطار النظام العام المحدد للمبادئ والقيم العاليه السائده والمسيطره على افراد المجتمع، وبصفه خاصه الطبقه الوسطى.

ان هذا يحدد ابعاد وجوانب اين تكون الدوله، وما يمكن ان تفعله وتقوم به، خاصه ان الدوله لها اهدافاً تسعى الى تحقيقها، وتسعى ان تسبق بها، وتسعى الى ان تجعل منها بعد تحقيقها قواعد ارتكاز نحو المستقبل، وهو ما يعنى ان الاهداف الحاضره، ما هى الا مدخلات مستقبليه لصناعه المستقبل المأمول... وهو ما يجعل اعداء الدوله يعملون على تشتيت واضاعه هذه الاهداف... وصرف الدول عن اهدافها الحاضره، وان كانت بسيطه حتى لا تستخدم من اجل الوصول الى اهداف المستقبل[1].

وبذلك فان الدولة الفاعلة تاخذ ادوارها عبر العديد من الاسس التى تجعل لها قانون فاعل حاكم ومتحكم فى:

- بناء الدولة.
- سيطره الدوله.
- تفعيل الدوله.
- شكل الدولة.
- مضمون الدولة.

(1) وبصفه خاصه تلك الاهداف المرتبطه بقوه الدوله العسكريه، وقوتها التكنولوجيه، حيث تقف لها بالمرصاد مستخدمه كافه الاسلحه والوسائل من اجل تأخير امتلاكها الاسرار وامتلاكها المعرفه وامتلاكها الاراده للوصول الى تحقيق هذه الاهداف.

ان هناك قدر كبير ما بين الوعى الادراكى الشامل وبين دور الدولة، وهو ما يقتضى هذا الوعى ان يكون للدولة دور بالغ الاهمية والضرورة، وهو ما يتفق مع المنطق، وليس فقط مع المصالح، خاصة ان اتجاهات الاقزمة اصبحت لا تتناسب ابدا مع دور الدولة، كما هو يحدث فى كافة دول العالم [1].

ان هذا قد يكشف طبيعة الصراع القائم فى النظم الحاكمة فى كثير من الدول، وهو صراع يتخفى فى ثياب واغطية كثيرة وكثيفة، صراع قائم ما بين:

- الاعتراف باهمية دور الدولة.
- عدم التسليم بأى دور للدولة الناشئة.
- شخصنه دور الدوله فى النظام الحاكم

ان هذا يقتضى ان تكون الدولة عالمة بحقيقة ادوارها، وان لا تغفل ابدا عن قيامها بهذا الدور، وان لا تستجيب لاى ضغوط تمارس عليها لانهاء هذا الدور، او لاى محاولات لاقزمتة، وهو ما يستدعى من الدولة دور اعلامى كبير من اجل تثقيف الشعوب، خاصة فيما يتصل بحقوق "المواطنة" والمهام الموكلة الى الدولة فى اطار التوازنات الادائية لدول العالم.

ان هذا يقتضى شرحاً للتوازن الادائى الذى تقوم به الدوله، وان تحدد معه الابعاد والجوانب والمفاهيم الخاصه بهذا الدور، خاصه ان التوازن الادائى يعد أحد الادوار الرئيسيه التى تقوم بها الدول من اجل تحقيق:

---

(1) تشير اتجاهات الاقزمه الى الجهود التى تبذلها الدول الكبرى من اجل انهاء كافه صور الدوله فى الدول الصغرى، وبالاستعانه ببعض الخونه فى الداخل، ويتم ذلك من خلال تقويض وهدم وزعزعه كافه اركان الدوله، وشخصيه رئيسها، ووضع نظام حاكم لا يعى ولا يدرك ما هو مستهدف منه، وبالتالى ضربه واسقاطه بعد استنفاذ كل ما لديه ... وهو ما لا يدركه هذا الشخص الخائن لوطنه ولوظيفته انه سيتم التخلص منه اقرب معانيه ... وانه لا يستحق الا التضحيه به وبسلطاته ونفوذه..

- الاستقلال الاقتصادى الفعال.

- التوظيف الشامل للموارد وعناصر الانتاج.

- العداله الاقتصاديه فى النمو والتوسع والانتشار لكافه القطاعات والانشطه الاقتصاديه.

ان دور الدولة فى عصرنا الحاضر دور متعدد الجوانب ومتنوع الابعاد... ما بين فاعلية التخطيط لمستقبل افضل، وما بين انفتاحية التنظيم المرن، وما بين قوة التوجية المؤثرة، وما بين فاعلية التحفيز المحققة للانجازات، وما بين ضرورة التنسيق، للوصول الى الاهداف، وما بين المتابعة الوقائية لما يتم ويحدث، ومدى توافقة مع الخطة الموضوعة.

وبالتالى فان دور الدولة متسع، وليس محصورا فقط فى دورها كرجل اطفاء يتدخل عند اشتعال نيران الازمات... بل ان الدور الوقائى والحمائى ضد الازمات يتطلب ان يكون هناك دورا للدولة تقوم به لتحول دون اشتعال النيران.

وبالتالى فان معرفة طبيعة هذا الدور ومقتضياته، يجعل من ممارسات الدول قياسات معالم وعامل توازنات فى الشخصية العامة للدولة، وهو ما يجعل من الدول مختلفة، سواء من حيث الاداء الوظيفى، او من حيث الشكل المتخذ والمضمون الحركى للدور الذى تقوم به.

ان هذا الدور يقتضى توضيحاً للشكل العام والشخصيه العامه للدوله، انها دوله ليست لفرد بعينه، بل لجميع افراد الشعب، تعطى لكل فرد منهم ذات الحقوق، وتفرض عليه ذات الواجبات، وتصبح فاعله ومؤثره فى الحفاظ على هيكل القيم ونسق العادات العامه والعليا فى المجتمع.

ان تكاليف غياب الدولة عن دورها باهظة، تدفعها الشعوب ويدفعها

الاقتصاد.... وهي تكلفة يدفعها كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الثلاث[1] العام، والخاص، والتعاوني... وهو ما يعني ان نمو القطاعات الثلاث يحتاج الى ان يكون متوازنا، وهو ما يعني ايضا ان التوازن امر حيوى وضرورى الى اقصى مدى.

وهو توازن حيوى مؤثر على عمليات:

- النمو.
- التوسع.
- الانتشار.

خاصه ان احتياجات الدول تجعل من هذا التوازن عنصر فاعل ومؤثر في توفير الدافعيه والمحافظه على هذه الدافعيه من اجل تحقيق الهدف الاكبر والاسمى للدوله.

وبالتالى فان التوازن الحيوى عنصر فاعل فى المكون الحيوى للدول، وهو ما يحتاج الى المحافظة علية، والى تفعيلة من خلال زيادة قدراته على تحقيق مصالح الدول.

ان هذا يحتاج الى ترجمة ان دور الدولة يجب ان يتم تاكيدة من خلال العديد من العناصر الحيوية الفاعلة، وهو ما يجب ان يتوجة به والية الاقتصاد فى تفاعلة وفى انشطتة الاجتماعية، وهو ما يجب ان يسعى الية من خلال ما يلى:

---

(1) قد يظن البعض ان غياب الدوله يشجع القطاع الخاص والافراد على قياده النشاط الاقتصادى، وهو فهم خاطئ، خاصه ان القطاع الخاص يحتاج الى وجود الدوله، ويحتاج الى جهودها فى توفير الامن والاستقرار، ويحتاج الى حمايتها له من الازمات، ويحتاج الى رعايتها فى تقديم متطلبات الوجود، فضلاً عن تقديم المساعده له فى التصدير والبحث عن اسواق خارجيه ... اما اذا غابت الدوله فقد يحدث سياده لبعض الافراد والعائلات التى تسيطر على كل شئ، وتحتكر كل شئ، خاصه مصادر الثروه والنفوذ والسلطات..

اولا – الوظائف الخاصة بالدولة:

تمارس الدولة دورها من خلال مجموعة من الوظائف الاساسية التى لا تتخلى عنها، بل تقوم بها، ولا تختلف عنها فى معاملاتها، خاصة من خلال السلطات الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهى وظائف مستقلة، لا تتداخل، بل تمارس باستقلالها، وهو ما يضمن توازنات الدول، ويضمن الاداء الحيوى لها، وبصفة خاصة ان وظائف الدولة فى ضمان:

- الامن العام الداخلى والخارجى.
- العدالة وتنفيذ القوانين.
- تحقيق السلامة والصحة والحيوية لجميع افراد الشعب.
- فرض احترام القوانين والتشريعات الصادره.
- تنفيذ القرارات والتوجيهات الصادره من الدوله ومن وحداتها التنفيذيه.
- التمثيل الداخلى والخارجى وعبر بعثاتها السياسيه فى الخارج.
- مراعاه المصالح الخاصه بجميع افراد الشعب.

فالدوله فاعله فى ذاتها وفى الغير، وهى كسلطه اشرافيه فوق كل شئ فيها، ولديها من الرؤيه ما يجعلها تحقق ذاتها، وفى الوقت نفسه فان حمايه الدوله لذاتها يجعلها قادره على التفاعل مع المواقف المختلفه، وهى عمليه ارتباطيه بذات الدوله.

وهو ما يعنى ان ممارسه الدوله لوظائفها لا تتم لصالح فئه من الفئات، وبالتالى فهى تستهدف من ممارسه وظائفها الصالح العام، وهى تفتش دائماً عن الصالح العام من خلال الحاجه الدائمه لتعريفه وتحديد مفاهيمه.

ان هذا يقتضى تفاعلاً تاماً ما بين وظيفه الدوله فى تحقيق وتنميه الصالح العام، وما بين الاسس والدعائم التى سيتم ايجادها فى شكل اهداف محدده للقطاعات الثلاثه: العام، والخص، والتعاونى، وما تم توزيعه واعتماده من خطط للمشروعات المتعدده التى تنتمى لكل قطاع منها... وهو فى الوقت نفسه ما يضع ويصنع اطار عام رابط لهذه المشرعات.

وهو ما يقاس عبر الوظائف الخاصه بالدوله، وعبر التفاعلات الخاصه ببناء الدول، وفى الوقت نفسه عبر قيامها بوظائفها المتعدده، وعبر صيانتها للعداله، والتى تتحقق فى ممارسات عديده تمارسها فى كل منها، وعبر سلوكيات شفافه، وعبر التوافق الادائى، وعبر بناء جسور من الثقه الكامله بينها وبين المؤسسات والقطاعات التابعه لها، وعبر الافراد الذين ينتمون اليها[1].

ان هذا يضيف الى دور الدوله ابعاداً جديده فاعله، وهى ابعاد ودرجات تتفاعل فيها التوجهات مؤثره ومتأثره بجهود الدوله، وهو ما يعنى ان وظائف الدوله كثيره، وان توازنات الدوله وصيانتها قائمه عليها.

فتفاعلات دور الدوله ليست محدوده، بل هى تمارس توسيعها باستمرار، وزيادتها، وقوتها، وهى فى هذا الاطار دوله واعيه ومدركه لحقيقه مهمتها، والتى تعمل على ايجادها، وبصفه خاصه دور الدله فى رسم سياستها العامه، وفى تحديد مسار حركه واتجاه مؤسساتها العامله لديها.

---

(1) يعتبر الفرد "رجل دوله" من خلال تمسكه بسلوك عام قويم، تمسكاً بالقيم والمبادئ العامه الحاكمه للسلوك العام، ليس فقط كفرد، ولكن ايضاً كفرد ينتمى الى الدوله، ومعبراً عنها، وهو ما يعنى ان الفرد هنا نظام متكامل فى اطار الدوله، وفى اطار النظام العام الحاكم لسلوك الموظف العام فى الدوله.

وهو ما يحتاج الى اضافه العديد من الوظائف حسب طبيعتها الــى ســلطات الدوله الثلاثه، اى:

- السلطه التشريعيه.
- السلطه التنفيذيه.
- السلطه القضائيه.

وبالتالى فان استقلال السلطات، وقيام كل منها بوظائفها هو امر فعــال يــتم تحقيقه وممارسته بأشكاله المختلفه التى يقوم عليها... وفى الوقت ذاتــه الحــرص على عدم تنازع السلطات، وعلى استقلالها، وعلى عدم تداخلها، خاصه ما يحــدث من تضارب فى الاختصاصات والواجبات المحدده لكل منها، ولاى منها.

وهو ما يؤكد على ان حريه الدوله فى فرض توازناتها الاتجاهيه مرتبط بمدى حسن الاداء الوظيفى الذى تقوم به، وتفعله، وبالتالى فانها تتوقف على مدى فاعليه بنيان مرهون بمدى حسن القيام بالوظائف الخاصه بالدوله.

ثانيا – تغلغل الدولة فى الاعمال:

نتيجه لتقدم الدول وازدياد المهام المتعدده التى تقوم بها الدول، يحدث شكل من اشكال التمدد والتغلغل فى ممارسه الاعمال التى تقوم بها الدول، وهو ارتباط حقيقى ما بين كفاءه الدوله، وما بين تغلغلها فى الاعمال، خاصه ان الدوله هــى كيانــات اداريه إشرافيه فعاله، تقوم عبر اجهزتها بتنفيذ الاعمال التى تراها لــصالح نمــو الدوله.

وتستخدم الدول نظريات عديده فى احداث النمو المتواصل من أهمها النظريات الاتيه:

- النمو بالقفزات الواسعه.
- النمو المتوازن.
- النمو بالهروله.

وهى نظريات تعمل على تسريع النمو الاقتصادى للدول، ومعالجه الفجوات القائمه بين الدول بعضها البعض، فضلاً عن احداث التناغم الحيوى للصناعات القائمه فيها، خاصه مع استخدام الابتكار والابداع من اجل تحقيق هذا النمو، والاسراع به فى اطار متكامل.

حيث تقوم الدول بالتغلغل فى الاعمال، خاصه فى وظائفها التى تقوم بها، وفى الاعمال والمهام العديدة التى تشرف عليها، وهو ما يعنى ان عمل الدولة متطور، وان هذا التطور يرتبط بالظروف المصاحبة لممارسة الدولة دورها، وحيث تمارس الدولة وظائفها، خاصة الاقتصادية من خلال سياسات الايدى الخفية، وكذلك الايدى الظاهرة... خاصة ان عمليات تشجيع الاستثمار، وعمليات زيادة الربحية لانشطة معينه بذاتها، وعمليات تقديم الدعم للصادرات... جميعها تقوم بها الدول... بل ان الدولة قد تدخل فى صناعة اسواق بعينها، وباستخدام الاساليب المتعددة التى تمارسها الدولة[1].

كما تمارس الدوله دورها فى معالجه المشاكل الاقتصاديه الاخرى، خاصه مشاكل البطاله، وهى مشكله لها جوانبها الانسانيه المؤثره على الاستقرار، فعلى

(1) من اهم هذه الاساليب اساليب المعونات الغذائيه والمساعدات التى تقدمها الدوله للدول الاخرى والتى تساعد على زياده الصادرات، وعلى فتح الاسواق من خلالها ... خاصه مع جعل السوق المستهدف يدمن على هذه الصادرات اليه، ويتم تحويل اذواق المستهلكين فى هذه السوق الى اتجاه يدمن على هذه الصادرات استخدام السلع والخدمات والافكار المسوقه اليه، وربطهم بعلاقات تبعيه دائمه ومستمره.

سبيل المثال يعد تحقيق العماله الكامله في الاقتصاد القومي أمـر بـالغ الاهميـه، وبالتالي عندما يزداد عدد العاطلين عن العمل، فان مسئوليه التوظيف هي مسئوليه الدوله التي تقوم بخلق الوظائف... خاصه ان وجود عاطل واحد في الاقتصاد يعد قنبله موقوته قد تنفجر في اي لحظه مسببه الام شديده... وبالتـالي فـان تجاهـل مطالب التوظيف تؤدي الي كوارث اجتماعيه شديده.

وهو ما يساعد على فهم الدوله لوظائفها، وعلى فهم "المدى" المناسب لتغلغلها في النشاط الذي تقوم به، وبالتالي فان هناك ابعاداً مختلفه للقيام بالوظائف الخاصه بالدوله، وتحديداً للادوار التي تمارسها، وبصفه خاصه الدعم الـذي تقدمـه عبـر وظائفها التي تمارسها.

وهي عملية ذات مردود مناسب لكل من الدولة، وللجهة المقدم اليهـا الـدعم، سواء كان هذا الدعم خفي، اوكان علنيا، ومن اهم صور الدعم المقدم من الدولة ما يلي:

- الصفقات للمشتريات الحكومية.
- تقديم الدعم المادي لقطاعات بذاتها.
- تقديم تمويل للابحاث والدراسات ومنح التدريب واستقدام الخبراء من كـل مكان في الخارج لنقل خبراتهم الي الداخل.
- تقديم الابحاث والدراسات الخاصه بالاسواق الخارجيـه والمـساعده فـي صفقات التصدير الي هذه الاسواق.
- تقديم الوساطه اللازمه لعمليات التصدير الي الاسواق المختلفه والمـساعده في التمهيد التفاوضي اثناء الاعداد لهذه العمليات.

- الاعفاءات من بعض الالتزامات المقرره على الشركات.
- الاستضافه فى المعارض الدوليه من اجل البيع للمنتجات.
- المساعده فى اختيار الوكلاء المؤسسين الفاعلين فى الاسواق الدوليه.

وهو ما يشير الى ان دور الدوله متعدد، ومتنوع، وفعال، تدفع به واليه قوى كثيره، وبصفه خاصه ما تمليه التهديدات الخارجيه العديده والمتنوعه التى تواجه الدول.

ثالثا – ممارسات الدولة السلطة:

تمارس الدوله سلطاتها عبر وظائفها الكثيره وهى دائماً تفعل الكثير من اجل تحسين صورتها، ومن اجل تحقيق ذاتها فالدول تختلف عن الافراد، خاصه فى ممارسه وظائفها، حيث تكون هذه الممارسه نظيفه وعادله، وشفافه، بينما يكون ممارسه الافراد فى معظمها نفعيه شخصيه... وبالتالى فان استبدال الدوله بالفرد يؤدى الى ممارسات شخصيه فى اجماليها العام... وهو ما يدفع الى الاحتياج الى ممارسات الدول بشكل كبير.

حيث تحتاج الدوله خاصه عند انشائها الى وجود سلطات كافيه لتعزيز دورها، ولتأكيد رسالتها، وهى فى استخدامها لهذه السلطات تعبر عن النزاهه، وعن العداله، وعن الفاعليه الكامله... وهو ما يعنى ان قيام الدوله بسلطاتها يفترض ممارسه هذه السلطات، وعبر كل من سلطاتها:

- التشريعيه.
- التنفيذيه.
- القضائيه.

وعبر وحداتها الاقتصاديه، اى: القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاوني... وهو ما يعني ان توازنات الحركه سوف تدفع الى مزيد من السلطات المتوازنه في حجم الاعمال التى تقوم بها الدوله، وتؤديها اجهزتها المختلفه.

وبالتالي فان ممارسه الدوله لوظائفها مرهون بمدى قدرتها على تحقيق شروط هذه الممارسه من النزاهه، والعداله، والشفافيه... الخ.

حيث تقوم الدول بممارسه سلطاتها بنزاهه تامه، وفى اطار علاقات متوازنه مع كافه افراد المجتمع، وهى منزهه عن اى غرض خاص، وهو ما يعنى ان الدوله الفاعله فى حال تواجدها تؤدى الى زياده حقوق افرادها، وان تحقق المساواه وتكافؤ الفرص بين كل منهم، وتساعد كل منهم على تأديه وظيفته بفاعليه كامله، وبانطلاقه فاعله ومؤثره على تفعيل السلطات المخوله للدوله.

وهو ما يؤدى الى ان ممارسه هذه السلطات يصبح مرهوناً بموافقه الشعب الذى يوافق على الدستور، والذى يحدد السلطات الخاصه بالدوله، ويضع الاطار العام لوظائفها وحقوقها المختلفه.

وبالتالى يتم الاختيار ما بين:

- ممارسات مفتوحه للوظائف والاعمال.
- ممارسات فى اطار محدد للوظائف والاعمال.
- ممارسات مقيده للوظائف والاعمال.

حيث تقوم الدولة بممارسة السلطة المخولة لها، وهى سلطة تعطى قدرات فعالة، خاصة اذا ما رغبت الدولة فى تطوير قدراتها وزيادة فاعليتها، وبالتالى فان الممارسة تفترض قواعد حاكمة ومتحكمة فى ممارسة السلطات، كما انها تعطى للممارسة اشكالها.

وبذلك فان ممارسه الدوله لوظائفها مرهون بممارسه سلطاتها المنصوص عليها فى الدستور، والتى وافق عليها الشعب، وهى متطلبات اساسيه من خلال الاستفتاء العام على بنود الدستور، وهو ما يحدد شكل ومضمون الوظائف، ويعطى للدوله سلطاتها التى تكفل لها القيام بوظائفها.

ولذلك فان وجود هذه الممارسات يساعد على اكتساب الخبره، ويساعد على تنميه وصقل المهاره، وبالتالى فان اعمال الدوله من خلال اجهزتها المختلفه تتسع وتتزايد وتتفاعل، وهو ما يحدد الجوانب الاساسيه التى ستقوم الدوله باتباعها والتعامل معها فى اطار متوازن ووفقاً للدستور الخاص بالدوله والفرد والمجتمع.

رابعا – امتلاك الدولة وسائل تنفيذ سلطاتها:

عندما تمارس الدوله سلطاتها، فانها تمارسها من خلال رؤيه تستهدف أحداث قدر كبير من التوافق بين الدوله وبين من يقوم بتنفيذ هذه السلطات: خاصه ان السلطه التشريعيه تقوم باصدار القوانين التى يحترمها الافراد، وهى بالتالى المسئوله عن اصدار التشريعات المناسبه... ويجب الحذر من اصدار قوانين شخصيه تحقق منافع خاصه لاشخاص معينين بذاتهم... خاصه ان تنفيذ مثل هذه القوانين سوف يدفع الى غضب الشعب وخنقه وسخطه.

وبالتالى فان تحديد وقياس وتحليل الفجوه القائمه بين شكل الدوله الحالى، وبين الشكل المستهدف الاحتمالى، واقرار التفاعلات الاستهدافيه سوف يساعد على تحديد المهام التى سوف تقوم بها الدوله... خاصه فىالمجالات ذات الطبيعه الخاصه، والمؤثره على احداث التغيير المطلوب.

ان هذا يضع فى الاعتبار العديد من الخصائص التى تؤثر على شكل واتجاه الدوله... والتعرف على الابعاد والجوانب المؤثره فى الاتجاه، وفى محدوداته

العامه والخاصه.

كما ان ممارسه الدوله لسلطتها عن طريق السلطه التنفيذيه يتم وفقاً وما تستهدفه من هذه السلطه، ومن الاعمال التى تحقق مصلحه الشعب حتى يتحقق الانسجام والتوافق بين افراد الشعب وبين السلطه التنفيذيه، وبذلك فان ممارسة الدوله لسلطاتها القضائيه يستهدف تحقيق العداله، وان ممارسات الدوله لهذه السلطه يتم فى اطار ما يرتبط بتحقيق القانون، ومراعاه الظروف والاوضاع العامه لافراد الشعب.

وبالتالى فان معادله السلطات تحتاج الى توازن أدوات ووسائل تنفيذ هذه السلطات، وبالتالى سوف يدفع الى:

- احترامها من كافه افراد المجتمع.
- تقديرها من كافه افراد المجتمع.
- فاعليتها الكامله فى جميع افراد المجتمع.

وهو ما يضيف ابعاداً جيده لساسها الاحترام والتقدير والفاعليه... واساسها افراد الشعب... وهو ما يؤسس لعلاقه قويه تزداد فاعليه فى المجتمع، كما ان امتلاك الدوله لوسائل تنفيذ السلطات يساعد على بناء الثقه مع جميع افراد الشعب، ويؤدى الى تماسك الدوله.

ان هذا يحتاج الى تأكيد ان ممارسات الدول هة فى حقيقتها علنيه مؤثره فى جميع افراد شعبها، وبالتالى فانها تعتمد على ما يلى:

- الافصاح الكامل.
- الشفافيه الكامله.
- التوافقيه الممارسه.

وبالتالى فان تماسك الدوله ووحدتها اساسها قيام الدوله بوظيفتهـــا، واساســها الفاعليه الكامله فى تأديه هذه الوظيفه التى تمارسها بعداله ونزاهه وشفافيه.

وبالتالى يصعب تفكيك الدوله، ويعد عدم تطبيق العداله، وعدم القــدره علــى تنفيذ القرارات، ووجود تشريعات خاصـه من المؤشرات الحيويه على القيام بتفكيك الدول[1]، والذى يجب وقفه من خلال امتلاك الدوله سلطاتها.

خاصة ان سلطات الدوله غير محدودة، وقدراتها التنفيذية ايضا غير محدودة، وهو ما يجعل من الدولة قادرة على تنفيذ سلطاتها.... او الحصول على ســلطات جديده عبر الاستفتاء العام عليها من الشعب... فالشعب هو مصدر السلطات.

خامسا – تفعيل سلطات الدولة لزيادة دورها:

تحتاج الدول الى ان تكون فاعله من خلال الاعمال التى تقوم بها، وهى أعمال عامه ليس لصالح فرد معين بذاته، بل لكافه افراد المجتمع، خاصه فى تأكيد ما هو مخصص للمجموع العام لافراد المجتمع.

وهى اعمال متوافقه عبر تنفيذها، وعبر اسبابها التى دعت اليها، خاصـــه ان استخدام قوه الدوله محققه لمصالحها ومكاسبها، وبصفه خاصه ان هناك دائماً علاقه اساسيه بين هذه المكاسب والمصالح وبين قدره الدوله على تحقيق هذاالتوافق حيث يرتبط تفعيل سلطات الدوله بالظروف والاوضـــاع العامـــه بمـــا فيهـــا الاخطـــار والتهديدات التى تواجهها، خاصه ان الدول تواجه أخطار وتهديدات عديده من بينها الاخطار المتشابكه للانسلاخ والتهميش الذى تعمل بعض الجهـــات الدوليـــه علـــى

---

(1) تواجد فى الفتره الاخيره على تفكيك الدول، واقامه أنظمه حاكمه يتم ازالتها عبـــر التظـــاهر الـــسلمى، وعبـــر التصدى بالوسائل السلميه الجديده لهذه الانظمه، خاصه استخدام نظريات المقاومه السلميه التى استخدمها المهاتمـــا غاندى فى حربه ضد الامبراطوريه الانجليزيه الى استخدام مظاهرات وول ستريت فى امريكا.

احداثه في الدوله بمساعده بعض العناصر فى الـداخل، وهــو مــا يــؤدى الــى اضطرابات واسعه من اجل تدمير الدولــه، واغتــصاب مواردهــا الاقتــصاديه، وتحويلها الى شئ هامشى لا قيمه له.

وقد تصل قمه الاخطار الى زعزعه الاستقرار تمهيداً للقضاء علــى الدولــه ذاتها، وبالتالى تقسيم الشعب الى فئات متصارعه ومتطاحنه، والى دويلات قزميــه متصارعه مع بعضها البعض [1].

وبالتالى فان اخطار الحروب الخارجيه، واخطار الحروب الاهليه الداخليــه، واخطار الانقسام، واخطار ضياع الموارد، واخطار الغزو الخارجى، وبسط النفوذ مع الانقسام الداخلى... تعمل جميعها فى الاتجاه الذى تتصدى له الدوله، وتستوجب الوعى الادراكى الشامل بالتوقعات الفعاله لكيفيه مواجهه هذه التهديدات.

ويرتبط التفعيل ايضاً بمدى قدره الدوله على بــسط نفوذهــا، وعلــى ايجــاد العلاقات الوطيده مع مؤسساتها وقطاعاتها الاقتصاديه المختلفه، وهى فــى الواقــع تعمل على اظهار تتابعات عديده بعضها متوافق مع ذاتها، والبعض الاخر يــرتبط بالنماذج الخاصه بهذه التوافقات، وهو ما يحتاج الى:

- التقدير والاحترام لكافه جهود الدوله.
- الانسجام مع قراراتها وعدم الاختلاف معها.
- التوافق الارتباطى مع مؤسساتها العامله.

---

(1) كثيراً ما تؤدى عمليات الاقزمه الى استخدام نظريات الفوضى، وعمليات التطاحن الذى يحدث بين الدول القزميه بعضها البعض، والى استخدام عمليات عدم الاستقرار، وهى عمليات تستغرق وقتاً ليس بالقصير، وتعمــل علــى استنزاف الموارد بشكل كبير، وتدخل الدول الكبرى فى شئوى الدول الصغرى ... الخ.

- فرض الانصياع الكامل والاجابه الكامله لمقرراتها.
- التوافق الارتباطي لدور الدوله مع اجهزتها المختلفه.

وبذلك تتفاعل سلطات الدوله، ويتحقق من خلال هذا التفاعل كافه الاهداف الموضوعه، وبصفه خاصه تلك الاهداف المحدده لقطاعات: الدفاع، والامن، والصحه، والتعليم، والثقافه، فضلاً عن الاقتصاد، والسياسه، وحمايه المجتمع... الخ.

فالوعي الادراكي الشامل من جانب الدول يجعل من كل منها حذره في التعامل مع اعداء الخارج والداخل، وبعد الاعتماد على الشعب الاساس الجيد لزياده ونمو العمليات والمعاملات الارتباطيه، فضلاً عن تفعيل سلطات الدوله من اجل زياده دورها في تحقيق المصالحه الوطنيه، وفي استقبال الصدمات وامتصاصها، وتحويل كامل اهدافها الى ضرب اعداء الداخل، والمحافظه على الوحده الوطنيه، وعلى تكامل النسيج الاجتماعي.

ان هذا يعد من البديهيات المتفاعله، والتي تسعى الى ايجادها كافه الدول، وهي في ذلك لا تختار، بل وهي تفرض ما تريد... خاصه ان جانب كبير من ارادتها موجه الى اشباع احتياجات الفقراء والطبقه الوسطى، وتفرض على الاغنياء تحمل هذه الاعباء عبر الضرائب التي تقوم بتطبيقها وفرضها[1].

(1) كثيرا ما تقوم الانظمه الحاكمه عبر استخدام سياسات الماليه بفرض ظلم اجتماعي رهيب، خاصه في مجال اثراء الاثرياء، وافقار الطبقتين المتوسطه والفقيره، واستخدام انظمه مدمره لتوازن المجتمع، ما يؤدي الى تكون طبقات حاقده في الشعب، وتؤدي الى تصاعد حالات التوتر في الدوله الناشئه ... وتكون تنظيمات سريه مسلحه ... وخلايا رافضه ... ثم تزداد الاضطرابات ... وتندلع الاحتجاجات ... ثم تعم الثوره التي تحارب هذه الاوضاع ... لتقضي على هذه السياسات الظالمه التي ساعدت الاغنياء وقدمت الدعم لهم وطاردت الفقراء وارغمتهم على تحمل المزيد من الاعباء الضريبيه.

وبذلك فان هناك قواعد ضريبيه تمتلك الدوله فرضها وعبر اعباء على موارد الماليه العامه يتم ينظر اليه على كونه المحقق للعداله الاجتماعيه، وبالتالى يــزداد تفاعل المجتمع عبر الاليات والوسائل العديده التى تملكها الدول.

وهو ما يحدث تداخل وتزايد بين تفعيل سلطات الدوله، وبين زيــاده دورهـــا، وهو ما يرتبط وجوداً بالادوار التى تمارسها الدوله فى حمايه ذاتها، وفـــى حمايــه شعبها، خاصه من المؤامرات الخارجيه التى يدبرها الاعداء الحقيقيين لها.

ان هذه السياسات تعمل فى اطار منظومه تفاعليه ابتكاريه محدوده، وان هـــذه المنظومه هى المعبره عن التآلف والانسجام الاجتماعى بين طبقات المجتمع، وهى التى تضمن تنقليه اجتماعيه ميسره، وتضمن فى الوقت ذاته حراكاً مجتمعياً فعالاً... وهى فى الوقت نفسه تساعد على الدمج الاجتماعى للطوائف والفئات لاجتماعيــه، عبر عمليات الاستيعاب فى التشغيل الارتباطى، ونظم تيسير الحياه.

ان هذا يتيح قدرات فعاله لدور الدوله، ويوسع من مجالات نشاطها، خاصه فى احداث التوازنات الحركيه لزياده تفعيل وحداتها الاقتصاديه العامه فيها، كمـــا انـــه يضيف فى الوقت ذاته ابعاداً وجوانب اخرى لممارسه الدوله هذا الدور الذى يتحقق عبر جهود افراد ومؤسسات تعمل بها الدوله وتحقق معها اهدافها، ســـواء الكليـــه العامه، او الجزئيه الخاصه فى مجالات متعدده.

وهو ما يحتاج الى تفعيل هذه الممارسات، وازابه العراقيل التى تحد من فاعليه وكفاءه الدول، خاصه ادعاءات العنصريه والتميز بين البشر، والانفراديه المتحققـــه فى اطار دعاوى عنصريه قبيحه... ان هذا وغيره قد يؤدى الى انجراف الدوله الى هوه عميقه مدمره لكافه جهودها، وهو ما يحتاج الى التعامل معه بذكاء من اجـــل تحسين الصوره العامه عن الدوله... وبصفه خاصه علاقات التسامح النشط التى تتم فى الدوله.

ان هذا يضيف الى الفكر الابعاد والجوانب العديده التى تقوم بها الـدول مـن اجل توسيع نطاق السوق، ومن اجل ازاله القيود والعقبات التى تحـول دون هـذه السوق، وفى الوقت نفسه تعمل على تحقيق فاعليات: النمو، والتوسع، والتمدد، عبر آليات الاستحواز، والسيطره، والدمج... وهو ما يتيح التعامل مع ايا منها، ومع كل منها بالاشكال والتصورات المناسبه التي تحقق الأهداف الموضوعه..

المبحث السادس

كيف تعود الدوله ؟!

يمارس اعداء الدول مؤامراتهم من اجل اضعاف الدوله من خلال المؤامرات والمكائد التى يحيكونها عبر استخدامهم لنظام الحكم القائم فيها[1]، خاصه عندما يكون هذا النظام متواطئاً مع هؤلاء الاعداء... ويتم استخدام ابناء وزوجات واصدقاء السوء، وشراء كل منهم باغراق المناصب والرشاوى، وباستخدام المخالفات القانونيه من اجل القضاء على الدول، ومن اجل تغييب الدوله عن كل شئ يتم داخل المجتمع، وبصفه خاصه النشاط الاقتصادى.

وتعود الدوله الى ذاتها وفق عده اساليب رئيسيه هى:

- العوده فجأه نتيجه ظهور حاجه كاشفه تظهر غياب الدوله من خلال غياب وظائفها.
- العوده تدريجياً بعد انكشاف ضياع متعمد لدور الدوله.
- العوده التفاعليه بعد القضاء على مخطط القضاء على الدوله.

ولكل منهج من هذه المناهج أدوات ترتبط بالمستوى العام لتفاعلات الدوله، خاصه مع الظروف والمعطيات العامه والمحدده لطبيعه النشاط الممارس.

حيث ترتبط عوده الدوله الى النشاط الاقتصادى بالوعى الادراكى الشامل بحقيقه دورها، وبضرورة هذا الدور، وهو خيار استراتيجى اساسى فى كافة الدول،

---

(1) تستخدم اساليب المحاكاه من اجل توقعات ردود الافعال التى يقوم بها نظام الحكم وبالتالى يتم وضع نظام الحكم فى مؤامره تؤدى به الى اضعافه، والى كراهيه افراد الشعب له، وتصويره بانه فقد عقله، واصبح غير صالحاً لحكم البلاد، وانه سيدفع بالبلاد الى حرب أهليه تكراه ... ويتم تعبئه الشعور العام ضده ... وهو ما يرتبط بالاساس بعمليات اجراء تختبارات دائمه ومستمره لقياس الغضب الشعبى من نظام الحكم ... ودفع البلاد الى حرب أهليه منظمه يتم فيها ارتكاب افظع الجرائم لتزيد من تأجيج الشعب وكراهيته لنظام الحكم..

حيث ان السماح بتقليص هذا الدور الى درجة الغياب يؤثر بشدة على العديد من النواحى اهمها ما يلى:

- النواحى الاقتصادية الكلية والجزئية ومتطلبات التنمية الشاملة ومعدلات النمو الخاص بها وبصفه خاصه احجام الاستثمارات المتدفقه واتجاهها الى المجالات الاقتصاديه، وهو ما يساعد على تحديد شكل المشروعات التنمويه.

- النواحى السياسة الكلية والجزئية ونظام الحكم واتجاهاته العامة والخاصة، ونظام الانتخاب والاقتراع، وحريه الترشيح، وحريه الانتخاب، والتمثيل، واعلان الرأى، والرأى الاخر... الخ.

- النواحى الاجتماعية الكلية والجزئية، وتركيبة المجتمع، وقضايا الحراك والتنقلية الاجتماعية الدائرة، وما يثار من احداث تحرك هدوء المجتمع، او تزيد من التوتر الحادث فيه، ومدى رضا افراد المجتمع عن ما يقدم اليهم، خاصه فى مجال الخدمات الاجتماعيه.

- النواحى الثقافية الكلية والجزئية، ومدى الوعى الادراكى بتاثير وحجم الكتل الثقافية وحركة توازناتها وما يقدم من انتاج ثقافى عبر الكتب والصحف والمجلات الدوريه العامه والمتخصصه، وعبر المسرح، والاذاعه، والتليفزيون، والسينما وعبر شبكات الانترنت..

- النواحى السلوكية العامة والخاصة سواء للافراد او للمجموعات السلوكية المختلفة لكل منها، والقضايا التى تسعى اليها كل منها، ومؤشرات الحركه السلوكيه العامه لافراد المجتمع.

ويختلف هذا التاثير حسب حجم الدول، وحسب حجم الغياب الذى حدث للدولة، خاصة مع الانظمة السائدة الطامعة فيها، وحسب السيطرة المملاه عليها، وبصفه

خاصه ان غياب الدوله يحدث تأثيرات عديده سلبيه، حيث يتحول نظام الحكم فيها الى ديكتاتوريه، ويتحول عناصر الاستبداد بشده التأثير الى قوى رافضه لاى تغيير ايجابى، وصماء لا تسمع ولا تدرك أهميه التغيير [1].

فاداره التغيير هى اداره من اجل التقدم، وليس التخلف، وهى عمليه تفترض وجود.

- اهداف من اجل جعل التغيير مصدر قوه.
- سياسات للتوافق مع متطلبات التغيير.
- ادوات ووسائل فعاله لاحداث التغيير.

وبالتالى البناء المتراكم لمنجزات التغيير، والحرص على التماسك الارتباطى لوحده المجتمع، خاصه ان التغيير لا يهدف الى تفكيك الدوله، او تفكيك المجتمع.

وبذلك فان الدولة لها دور يصعب ان يتم تجاهلة، خاصة ان هذا الدور متعاظم التأثير مهما كانت شده النظم الحاكمه، ومهما كانت تبعات هذا الدور، وهو ما يؤدى الى حدوث مخاطر الانسلاخ عن ارض الواقع... بل ان اخطر الامراض كفيل ان يؤدى الى هذا الانسلاخ... وبالتالى فان غياب وتغييب الدول يجعلها تقع فريسه لمجموعه من الاشخاص يجرفونها الى حيث تذهب... فاتحه الباب امام نهب ثروه الدوله، وتوزيعها على فئه من الفئات، والتى لاحق لها فى الحصول على هذه المغانم[2].

---

(1) التغيير هو سنه الحياه واحد النواميس الرئيسيه للكون، وبه تظهر عيوب النظام القائم، ويتم من خلال تداول سلمى للسلطه، وبالتالى يفرز المجتمع احسن ما فيه، ويؤدى ذلك الى احداث تفاعلات عديده لصالح المجتمع، وهو ما يعنى ان الديمقراطيه تحقق مزاياها ومكاسبها المتعدده عبر هذا التغيير.

(2) يتم الاعتماد على اساليب الخفاء، وعلى استخدام التجهيل وعدم الاعلام عن هذه التوزيعات من الثروه، خاصه مع حرمان الغالبيه العظمى من السكان من هذه الثروه، وهو ما يؤدى الى انقسام المجتمع الى فئتان، فئه الاغنياء المرسرين الذين يزدادون غنى وثروه، وفئه الاغلبيه الفقراء الذين يزدادون فقراً.

وهو ما يفترض ان عودة الدولة للقيام بدورها امر مطلوب، كما انه امر له تكاليف، ويحتاج الى وعى ادراكى شامل باهمية وخطورة ممارسات الدول، وبأهميه وخطوره الدور الذى تقوم به ايا منها.

ان نظرة بسيطة الى ما حدث للعالم من جراء الازمة المالية العالمية، وحالات الضياع والتفكك التى اصابت هذا العالم فى كثير من الدول كفيلة باظهار خطورة هذا الدور، وخطورة الاعتماد على عدم وجود الدولة، وترك الامور فى ايدى من لا يحسن استخدامها، ان حجم التحايل المحاسبى، والخداع الذى تم استخدامة كبير ورهيب... وهو ما ادى الى ضياع كل شئ... الاموال، والنفوذ، والسلطات، وادى الى فقدان كل شئ... وعادت الدولة الى النشاط الاقتصادى وممارساته، وهو ما تم لمسة فى محاولات اوباما للخروج من الازمة.

ان خطط التحفيز الاقتصادى التى ابتعتها الولايات المتحدة الامريكية، وحجم الخسائر الباهظة التى تحملتها الدولة فى امريكا، وحجم الاعباء التى عرفتها... كانت كثيرة... وكانت مؤلمه... حيث ابتلعت الازمه الماليه ثروات ومدخرات الدول، والحكومات، والمؤسسات، والبنوك، والافراد... وتحول الجميع الى فقراء[1]...

وبذلك فان الرؤية لما يحدث، وتتابعاته، ونتائج ما حدث الماثلة امام الاعين، ومعرفة اسباب افلاس مئات الشركات والبنوك، وحالات الضياع المجنون للثروات... جميعا تقف امام ادعاءات الافراد، ، وامام مطالبهم بحريتهم الكاملة والوحيدة فى النشاط الاقتصادى.

---

(1) يعد دور الدوله بالغ الاهميه فى اقتصاد الفقاعه، ذلك الاقتصاد الخادع لاطرافه الداخله فيه، وهو اقتصاد بالغ الخطوره لاعتماده على مضاربات سعريه متصاعده، تتصاعد فيه بشده جاذبه معظم افراد المجتمع الى الدخول فيه، وبالتالى تزداد احجام الفقاعه التى تنفجر بشده مؤثره على ضياع الاموال المستمره فى هذا الاقتصاد.

خاصه ان عمليات تغييب الدول عن النشاط الاقتصادى تعتمد على وجود بديل لها، وهو هؤلاء الافراد الطامعين فيها، والذين يعملة، على اســتنزاف مواردهــا، وعلى جر افراد شعبها الى اتون من المضاربات العنيفه التى تستنذف هذه الثروات.

لقد ادى هذا الامر الى اعادة التفكيرفى عودة الدولة الى ممارسة نشاطها، والى زيادة هذا الدور، والى تفعيل هذا الدور من خلال:

1- تنظيم دور المؤسسات التى تعمل بها الدولة، وهى مؤسسات اساسية فاعلة فى المكون العام، ومحققة للتوازنات الاتجاهية العامة، خاصة فــى ايجــاد المحيط الذى تتفاعل فيه القوى الاقتصادية فى المجتمع، وتؤثر فيه وتتــأثر حركه التوازنات، فارضه ما تمليه تأثيراتها من القوى الفاعله فــى تأكيــد اتجاه المجتمع نحو التنميه الاقتصاديه، وتأكيد سلامه المناخ الاقتصادي.

2- زيادة توازنات القطاعات الثلاثة فى النشاط الاقتصادى اى:

- القطاع العام، بشركاته، ومنطلقاته، واهدافة.
- القطاع الخاص، بشركاته، ومنطلقاته، واهدافة.
- القطاع التعاونى، بشركاته، ومنطلقاته، واهدافة.

وهى توازنات فاعلة فى الاقتصاد، خاصة ان القوى المحركة لهذا الاقتــصاد تعى وتدرك طبيعة كل حركة، حتى وان كانت نتائجها لم تظهر بعد... خاصــه ان العديد من المشروعات يأتى عائدها لاحقاً بعد عده سنوات[1].

---

(1) كثيراً ما يكون المشروع له مراحل زمانيه متعدده تستغرق كل منها وقتاً ليس بالقصير، ويتم خــلال كــل منهــا تأسيس المشروع وتدريب العاملين فيه، وتركيب الالات والمعدات، وبدء تجارب التشغيل، والتسويق للمنتجــات، والبيع وتحقيق الربحيه، والانتشار، والتوسع، ومعالجه المشاكل.

1- زيادة الوعى الاعلامى باهمية دور الدولة فى كافة الاوقات، وهو دور اساسى فى تنمية وسائل الاعلام، وزيادتها واستقطاب كل مؤشرات الاهتمام، والاقتناع باهمية دور الدولة، وباهمية وجودها، وباهمية التصدى لاى عمليات لتغييب هذا الدور.... فضلاً عن صناعه صوره ذهنيه ايجابيه محببه، يغذيها انطباع ايجابى عن الدوله، مما يزيد الاثر الايجابى ويساعد على الصادرات.

2- عدم اجبار الافراد على اختيار السيطرة لاى من القطاعات الثلاث، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... بل ايجاد التوازن الحيوى بين القطاعات الثلاث.، بحيث يعمل كل قطاع منها على تحقيق التفاعلات الاستهدافية له... وبالتالى فان هذا الدور سوف يساعد على نمو الاتجاه نحو الاستثمار الفاعل فى المجتمع، ويؤكد على كفاءه الحركه الاستثماريه فيه، كما انه يبشر بالواعديه الانجازيه للاقتصاد القومى ككل.

3- تعيين كافه العاطلين عن العمل، والراغبين فيه، والقادرين عليه، وعدم السماح بايجاد عاطلين عن العمل، وبصفه خاصه من اصحاب العقول الناضجه المبدعين، واصحاب الطاقات الابتكاريه بالغه الخطوره والاهميه، واستخدام قضيه التوظيف الشامل مدخلاً لاستثمار الطاقات العاطله فى الاقتصاد، خاصه معالجه الفاقد الاقتصادى، واستخدام انظمه الشبكات بما يساعد على تحسين الاداء بشكل اساسى ورئيسى[1].

---

(1) تحتاج الدول الى خبير اقتصادى يعمل على التشغيل الفعال لكافه موارد المجتمع وبصفه خاصه تحقيق العماله الكامله، وهو ما يؤدى الى القضاء على الفاقد والعاطل والمهدر من كافه العوامل الاقتصادى، ويحقق طفره انتاجيه كبيره فى هذا الاقتصاد.

ان هذا يقتضى ان تتجه الكيانات الاقتصادية الى تفعيل ذاتهـا، والمحافظـة عليها، وعدم السماح لاى منها بالتغلب على الاخرى، وهى سياسة عامـة اساسـية للدول، تعمل على تحقيقها بانواعها المختلفة، ومراحلها المتعددة، وهومـا يتطلـب وعيا ادراكيا شاملا بهذه الحقيقة، وهو ما يستدعي وجود الاتى:

أولا – الدستور الاساسي:

لا تستطيع دوله فى عصرنا الحاضر ان تنمو بشكل متوازن دون ان يكـون لديها دستور يحدد حقوق مواطنيها، وسواء كان هذا الدستور مكتوباً او كان غيـر مكتوب، فانه يعمل تأثيره فى المجتمع، وهو يحدد الابعاد والجوانب الاساسيه التـى سيرتكز عليها هذا الدستور.

ويعمل الدستور على جعل افراد مهتمون بقضايا العامه، خاصه ان لهم حقوق اساسيه يضمنها لهم هذا الدستور، وان هذه الحقوق مصانه وغير مهانـه، كمـا ان عمليات الانقضاض على هذه الحقوق، ومحاولات سرقتها واجتثاثها سـوف يـتم اجهاضها وسيتم التغلب عليها، وافقادها مفعولها.

وتتحدد ايضاً مؤسسات الدوله التى يتم انشائها من اجل صيانه وحمايـه هـذا الحقوق، وضمان عدم مخالفه هذه الحقوق، وضمان عدم العبث بهـا، خاصـه ان هنالك مجالات مقدسه لا يجب ابداً التفريط فيها.

من اجل ذلك تهتم كافه الدول بوضع دساتيرها، وتعمل على الالتـزام بهـا، وتؤسس قواعد اساسيه للعمليات والتعاملات التى تتم وتحدث فيها، وتؤشر بذلك الى المستقبل بتفاعلاته التى تتم فى الحاضر، وهى بذلك تكون قد حققت اللبنه الاولـى الاساسيه فى بناء المجتمع.

ان الدستور بذلك هو بايه الطريق لانشاء الدوله، بدايه الحقوق والواجبات التى

تراع وتحترم في المجتمع، وهو الدور الذى من خلاله تنشأ الدول، وتؤسس في الوقت نفسه استقراراً اساسياً لصالح التنميه الاقتصاديه.

والدستور هو قاعده الدول، وهي قاعده متسعه واساسيه من اجل التفاعل الحيوى لكل من اجهزه الدوله، ولمؤسساتها، ولقطاعاتها الاقتصاديه، ولافرادها... وهو كقاعده ارتكازيه اساسيه لازمه من اجل التفاعل الحيوى الذى يحدث في المجتمع، وبالتالي فان الدستور يعطي حقوقاً لافراد هذا المجتمع لا يجب ان تنتقص.

حيث تستمد الدولة سلطاتها الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية من الدستور، وهو الاساس المرجعي الذى ينشأ عنه كل شئ، وهو في الوقت ذاته المحدد لشكل الدولة، والمحدد لمنطلقاتها، وهواساس كافة القوانين والقرارات، والتى يجب ان تحترم قواعدة ونصوصة، ولا يجب ان تعارضة.

ان هذا يوضح بشكل فعال السلطات المستمده من هذا الدستور، ويوضح كيفيه تنفيذها، وكيفيه التعامل عليها، وكيفيه الربط بين كل منها فى اداء متناغم يصف المجتمع وافراده، وفى الوقت ذاته يوضح العلاقات المتبادله بين مؤسسات المجتمع، ودور كل منها الذى يحدده هذا الدستور.

وينشأ عن الدستور مؤسسات مختلفة فاعلة وقادرة على حفظ وتحقيق التوازن بين السلطات الثلاثة، وهى عملية اساسية لتحقيق مصالح الدول، وللمحافظة عليها، ولحمايتها.من اى اعتداء على هذه السلطات [1].

---

(1) تقوم الانظمه الفاسده باجراء تعديلات دستوريه تفقد الدستور وظائفه، وتقوم باصدار تعديلات قانونيه غير دستوريه، ولا تقوم بتنفيذ الاحكام القضائيه التى تنص على عدم دستوريه القوانين، وهو ما يؤدى الى اثاره الشكوك المدمره للعلاقات الوظيفيه فى الدوله، ويؤدى الى فقدان الدستور لوظيفته، ويؤدى الى عدم احترام هذا الدستور، ويؤدى الى انسلاخ القواعد القانونيه عن الواقع الدستورى للمجتمع، وهو ما يعنى تحقيق مزيد من الانسلاخ المؤدى الى الهروب عن ارض الواقع العملى والفعلى، مما يفجر بركان الثورات..

ويعد الدستور المؤسس لكافه القوانين، وبصفه خاصه المحتوى للمبادئ العامه لنظام الحكم، وبالتالى فان الدستور هو اساس النظام العام الذى يرتــضيه ويقبلــه المجتمع، وهو اساس حاكم لكافه التصرفات والسلوكيات القاعديه العامه، وهو مــا يعنى ان اى تلاعب بالدستور هو تلاعب بالنظام العام للمجتمع... كما ان الدستور يعبر عن المبادئ والعادات والتقاليد الحاكمه لسير المجتمع وتوجهاته.

ويعمل الدستور على اقرار المبادئ العامه للنظام العام السائد فى المجتمع الى جانب توضيحه للمبادئ، خاصه فى توجهات افراد المجتمع كل من:

- حقوق الافراد فى الملكيه.
- حقوق الافراد فى التمثيل.
- حقوق الافراد فى الانتخاب.
- حقوق الافراد فى الحصول على عمل.
- حقوق الافراد فى التمتع بنتائج هذا العمل.
- حقوق الافراد فى التقاضى فى المنازعات.
- حقوق الافراد تقنين التصرفات وفقاً للقوانين السائده.

ويتم اقرار هذه الحقوق عبر نصوص عامه يتم ابرازها فى الدستور، على ان يتم اقرار نصوصها الخاصه فى القوانين والتشريعات اللاحقه، وهو ما يبرز ويحدد علاقه افراد المجتمع بعضهم ببعض، وعلاقتهم بالسلطه التنفيذيه.

ويرتبط الدستور بالتطلعات التى تقوم الدولة بتحقيقها لــشعبها، كمــا يــرتبط بالشكل العام الذى ارتضاه هذا الشعب، ولا يرتبط بنزعات حاكم اومسئول معــين يقوم بتزوير ارادة شعبية لتحقيق مصالح فردية خاصة.

وبالتالى فان القواعد والمبادئ الدستوريه هى مبادئ عامه حاكمه لكافه القوانين والتشريعات، كما انه يرتب حقوقاً للافراد، خاصه فى علاقتهم بالحاكم المنتخب، وهى حقوق اساسيه لا يجب التفريط فيها.

ويتضمن مجموعه من الحقوق الاساسيه لافراد المجتمع، والتى لا يجوز التنازل عنها او التفريط فيها، وهى عمليه بالغه الخطوره والاهميه، خاصه ان هذا الانتقاص يؤدى الى اخراج دستور بديل، وهو ما يعنى رفض نظام الحكم، والتمهيد لثوره وانقلاب ضده[1]، والى الدخول فى مداومات وصراعات شديده بشعه، ذات تكاليف مؤلمه من اجل تغيير الدستور، واستبداله.

ويتم رسم هذا كلة من خلال السلطات الثلاثة: اى السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، فى اطار الانسجام والتوافق بين السلطات الثلاث، وفى اطار التوازن الادائى لكل منها.

ويتم استخدام قواعد التوازن الحيوى الفاعل فى تصميم هذه السلطات، وبالشكل الذى يؤدى الى فاعلية الدولة، وبالتالى فان الدستور يعطى التوازن الحيوى لهذه السلطات، كما انه يحدد الاطار العام للمبادئ القانونيه الحاكمه للنشاط، ويعطى لكل فرد من الافراد حقوقاً متوازنه فى اطار المستهدف لنشاطه واداء التوازنات الحيويه..

---

(1) يؤدى الانتقاص الدستورى الى ايجاد دستور هزيل لا يقوى على الاستمرار، خاصه ان التعديلات الدستوريه التى يتم اجرائها تكون كثيره ومتعارضه، ولا تعمل الا على تعطيل العمل الدستورى، كما انها تعمل على الاساءه للسلطه التشريعيه، والى ايجاد تحد صارخ للنظم والمؤسسات الدستوريه، والى اضعافها، والى التلاعب بها.

ثانيا – انشاء المؤسسات المتخصصة:

يرتبط قيام الدوله بانشاء مجموعه من الاعمال التي تقوم بها مؤسسات دستوريه فاعله، هي مؤسسات يتم انشائها من اجل اداره مجتمع الدوله، وتيسير الحياه في هذا المجتمع بكافه افراده، وبكافه مؤسساته، وهو ما يحتاج الى اظهار ان هذه المؤسسات الدستوريه فاعله، الا انها تحتاج الى تطوير، وان عمليات التطوير التي تتم بها هي من اجل توفير الحمايه لها، وفي الوقت ذاته حمايه افراد شعبها من تأثير الحوادث الجاريه عبر نطاقات حاكمه من المبادئ التي تصون وتحمي المجتمع، حيث ينص الدستور على انشاء المؤسسات التي سوف تعتمد الدوله عليها، وبالتالي يضع الاطار العام الحاكم لقوانين هذه المؤسسات، وهو ما يضع الابعاد والقواعد الفاعله في تنفيذ هذه المبادئ العامه الحاكمه للمؤسسات.

ويقوم قانون كل مؤسسه من المؤسسات بتنفيذ السياسه العامه للدوله، سواء من حيث التخطيط، او التنفيذ، او استخدام المناهج المحققه لاهدافها، وبالتالي يأخذ في اعتبارها ما يلي:

- انشاء المؤسسات الفاعله التي تقوم بتنفيذ السياسه العامه للدوله، سواء من حيث العدد او النوع، وهي مؤسسات ترتبط بالسياسه العامه الدوله وتفقيدها.
- تدعيم ومسانده المؤسسات الفاعله حتى تستطيع اداء وظائفها التي تقوم بها، وبصفه خاصه بمدى بالموارد والافراد الذين يقومون بالعمل التنفيذي المطلوب.
- رعايه المؤسسات الفاعله حتى تنهض بتأديه رسالتها الموجهه الى كافه افراد الشعب.

حيث تحتاج الدولة الى مؤسسات عامة متخصصة، وان يكفل لها احترامهــا، وبصفة خاصة المؤسسات التى تحتاج اليها الدولة لقيامها بوظائفها وانشطتها، سواء كانت انشطة: سياسية، او اقتصادية، او اجتماعية، او ثقافية...الــخ وهــى بــذلك مؤسسات ضرورية، يجب ان تنشأ، ويجب ان تنمو، ويجب ان يكفل لها الاستمرار، خاصة ان الدول تدخل فى رهانات قوية تتسابق فيها بمواردها وامكاناتها، وتتحقق معها مزيد من الفاعلية الانجازية باهدافها المحددة.

وتتفاعل الدول من اجل تحقيق التقدم، وهى عبر وسائل تحقيق التقــدم تقــوم بايجاد واسناد الاعمال المتصله به وبجوانبه الى هذه المؤسسات، وبالتــالى تحكــم على ادائها من اجل تنفيذ سياساتها العامه.

وتتفاعل الدول من اجل تحقيق التقدم، وهى عبر وسائل تحقيق التقــدم تقــوم بايجاد واسناد الاعمال المتصله به وبجوانبه الى هذه المؤسسات، وبالتــالى تحكــم على ادائها من اجل تنفيذ سياساتها العامه.

وتتفاعل هذه المؤسسات التى تعمل وفقاً والدستور بشكل ايجابى، ســواء فــى اطار الاداء الوظيفى للمؤسسه التى انشئت، او فى نطاق الاعمال المنصوص عليها فى قانون انشاء المؤسسه، وبذلك فان الترابط المنطقى بين هذه المؤسسات، ســوف يساعد على نهضتها، وعلى انشائها، وعلى تفاعلها.

ويتم النظر الى هذه المؤسسات من خلال شرطى الكفاية، والكفاءة وهما شرط اساسى لاستمرار المؤسسات الخاصة بالدولة فى الاعمال المسندة الــى اى منهــا، وبالتالى فان هذا المعيار اساسى للحكم على مدى سلامه انشاء المؤسسه، خاصه ان هناك دائماً تعديلات تطرأ على هذه المؤسسات، وعلى الادوار التــى تقــوم بهــا،

ومقدار الاهداف التى تسعى الى تحقيقها[1].

ثالثا – زيادة عدد الافراد الذين يعملون بالدولة وزيادة اجورهم وحوافزهم:

عندما ينشأ اى كيان ادارى، فانه يكون خاضعاً للعناصر الاساسيه لتكوين الجنين الذى ينمو بمعدلات كبيره، وبالتالى يستطيع هذا الكيان زياده مسئولياته، وزياده عدد افراده، وزياده متطلبات ممارسه وظائفه باشكالها المختلفه، طالما هناك حاجه الى الخدمات التى يقوم بها.

حيث تقاس مدى كفاءة الاعمال، بوجود العدد المناسب من العاملين المكلفين بادائها، وهو ما يتصل بعناصر:

- القدرة على القيام بالعمل.
- الخبرة فى القيام بالعمل.
- المهارة فى تنفيذ الاعمال.

وهو ما يعنى ان العنصر البشرى عنصر اساسى ورئيسى فى اداء الاعمال، وفى تحقيق الانجازات المطلوب القيام بها، وبالتالى يحتاج الى تدريب واعداد، فضلاً عن حسن الاختيار، وهو ما يرتبط اساساً بمدى القدره والرغبه فى القيام بالاعمال.

وكلما كان اختيار الدوله للافراد العاملين بها اختياراً سليماً، كلما كانت اقدر على تحقيق وتنفيذ أهدافها، وهو ما يعنى ان تتم رقابه ومتابعه لتنفيذ هذه

---

(1) كثيراً ما تعمل الضغوط الخارجيه على تحويل مسار عمل المؤسسات الخاصه بالدوله، واستبدال مهمتها عبر طابور خامس بحيث تتعارض مع السياسات التنفيذيه الاصليه للدوله، وتضع معها الدول ذاتها فى اطار مصالح خاصه بمجموعه من الافراد، وضرب مصالح بعضهم ببعض مما يضعف الدوله ويؤدى الى المطالب آليات النمو والتوسع والانتشار.

الاعمال... ويرتبط هذا بتحديد الخصائص والمواصفات التى يتمتع بها العــاملين، خاصه المؤهلات المطلوبه.

وبالتالى تقاس مقدار فاعليه هذا الكيان بما يقوم به وينفذه من اعمال، وبمــدى كفاءه وكفايه العاملين فيه، ودورهم الذى يقومون به هو الاساس الفعال فى تقيــيم الاداء، وانجاز الاعمال... وبالتالى دفع الاجور والحوافز المرتبطه بانجــاز واداء الاعمال..

ان هذا يستدعى الى الصورة معرفه أهميه انشاء المؤسسه، وأهميــه الــدور المنوط بها القيام به، خاصه ان هذا يستدعى اهتماماً بهذه المؤسسه، وفقاً لاهميــه الدور المسند اليها، ويستدعى ايضاً اهتماماً بالعاملين فيها، خاصه من تطبيق نظام او نظم اجرى تتناسب مع جو العمل والانجاز المتحقق.

وهو ما يتطلب تعيين عدد مناسب من الافراد من المتخصصين والمــؤهلين، والذين يتم اعدادهم وتدريبهم للقيام بالاعمال المطلوبة، فضلا عن اعطائهم رواتب وحوافز مناسبة، وهو ما يجب ملاحظتة والاهتمام الكامل به من اجل تحقيق الهدف والصالح العام.

وهوما يتطلب ما يلى:

- ان لا يعين فرد فى الدولة ليس له وظيفة أو عمل يقوم بــه... خاصــه ان وجود عمل منتج لهذا الفرد سوف يساعده على تطوير ذاته.
- ان تكون الوظائف ذات اختصاصات واضــحة وفعالــه وايجابيــه، ويــتم توصيتها بوضوح ويتم تعريف الموظف بها، بحيث تتناســب مواصــفاتها ومواصفاته.
- ان تكون للوظيفة احترامها وتقديرها العام بين افراد المجتمع، ســواء مــن

حيث الاهميه او من حيث المسئوليه، او من حيث الدور الذى تقوم به هذه الوظيفه.

- ان ترتبط الوظيفه بحجم ونوع العمل المسند الي الفرد، وبشكل مناسب، فضلاص ارتباط الوظيفه بالدور الممارس الذى تقوم به.
- ان تمارس الوظيفه وفقاً لاختصاصها وبدون تداخل مع الوظائف الاخرى.
- ان لا يوجد اى ازدواج فى القيام بالمهام الخاصه بالوظيفه او تعارض مع الوظائف الاخرى.
- ان يتم القيام بالوظيفه فى اطار التنسيق العام مع الوظائف الاخرى.
- ان تكون هناك موارد كافيه ومناسبه للانفاق عليها.

وبالتالى تصبح الدوله قادره على "خلق وايجاد" وظائف اداريه مبتكره ومؤثره وفاعله وبشكل اساسى ورئيسى فعال ومؤثر، يتم تحقيقه، ويتم تنفيذه فى اطار العمليه الاداريه الارتباطيه بانشاء الدوله، وبالدور المتحقق الفنى للوظيفه التى تم تأسيسها من اجل ذلك.

ان هذا يدفع الى التأكيد علىأهميه العاملين فى الدوله، وأهميه الدور الذى يمارسونه، خاصه ان العمل العام له أهميته، وله احترامه كما ان له واجباته العامه المؤكده.

رابعا – تحسين النظرة الى العاملين بالدولة:

لا يمكن ان ترتقى وظيفه من الوظائف بدون ان تكون نظره المجتمع اليها ذات تقدير واحترام كامل، حيث يحتاج كل فرد الى النظرة الايجابية المجتمعية له، وهى نظرة اساسية وبالغة الاهمية، خاصة فى مجال التقدير الذاتى للوظيفة القائمة، ويتم النظر الى الوظيفه العامه من خلال عده دوائر اساسيه هى:

- الدائره القوميه الاوسع اطاراً والتى تحبط بنظره المجتمع القومى الى هـذه الوظيفه وأهميتها.
- الدائره المحليه الاقل من حيث الاطار، وهى النظره المجتمعيـه المحليـه للوظيفه فى اطار الوظائف المماثله فى كافه المؤسسات المحليه المقارنه.
- الدائره الخاصه بالوظيفه داخل المؤسسه ذاتها من حيث التقدير والاهميـه والدور الذى تقوم به وتمارسه عبر سلسله المقارنات.

وهو ما يدفع الى حسابات عديده تحتاج جميعها الى دور الدوله، حتى تكـون هذه الوظائف مؤثره وفعاله وتامه[1].

وهوما يتطلب ان تكون النظرة الى العاملين بالدولة اساسها التقدير والاحترام، وليس النظرة الدونية التى يتم النظر بها اليهم[2]، وبالتالى يحتاج الامر الـى فهـم وادراك لفاعليه الوظيفه، والى أهميه وجودها، واهميه ممارستها، واهميه الشخص الذى حصل عليها، ويتم التعبير عن ذلك من خـلال نظـام الاجـور والمرتبـات والحوافز التى يحصل عليها من هذه الوظيفه.

ويرتبط تحسين الوظائف بالعديد من الاسس الوظيفيه أهمها ما يلى:

- المستقبل المأمول لهذه الوظيفه والمطلوب منها.

---

(1) كثيراً ما تؤثر اعتبارات اعاده الهيكله الاداريه، والماليه، والتشغيليه فى استخدام عكس ما تعلن، وبالتـالى يـتم تعيين الاسوا، وحيل الاختصاصات متضاربه ومزدوجه ومتعارضه، وعدم توفير موارد ماليه وبالتالى يتم تـدمير الكيان الادارى لعدم القيام بالعمل المطلوب.

(2) ارتبطت النظره الدوليه بالاتجاه نحو الخاصخصه فى العديد من دول العالم، والتى استغلتها قـوى تـسعى الـى تكسير الوظيفه العامه للدوله، وفى استخدام سياسات وظيفيه اجراميه قائمه على التفرقه بين نوعان مـن العـاملين فى الوظيفه الواحده، احدهما يحصل على اجور فاجره ولا يمارس عملاً مطلقاً، والنوع الأخر يقوم بالاعمال، ولا يحصل الا على القليل من الاجر..

- ما تؤديه هذه الوظيفه من مهام ومدى اهميه هذه المهام.
- ارتباط اداء الوظيفه بأداء الوظائف الاخرى فى المجتمع ومـــدى تأثيرهـــا عليهم.
- نظره المجتمع الى هذه الوظيفه وتأثير هذه النظره على البقاء فيها طويلاً.
- مدى وجود وظائف اخرى متاحه، وحريه التنقل بين الوظائف المختلفه.

ومن خلال تحسين هذه النظرة يتحقق للدولة حسن انتقاء الافـــراد والعناصـــر الراغبة والقادرة على تحقيق اهدافها، خاصة ان هذه الاهداف هى الاساس والمطلب لوجود الدولة، وهو ما يعنى ان مهام التدريب فاعله فى المجتمع، ومـــؤثره علـــى تحقيق الاداء التشغيلى لهذا المجتمع، وبصفه خاصه هيكل القيم ونـــسق العـــادات والتقاليد الحاكمه والمؤثره على وحدته، وعلى التماسك الارتباطى له.

وبذلك تمتلك الدولة افضل العناصر والكوادرالبشرية الراغبة والقـــادرة علـــى تحقيق متطلبات الوظيفة العامة... وهو ما يحتاج الى:

- اثراء الوظيفة.
- تطوير الوظيفة.
- تنمية الوظيفة.
- زيادة احترام الوظيفة.
- زيادة فاعلية الوظيفة.

ويتم ذلك من خلال استخدام المنهج العلمى فى توصيف الوظيفه، وفى ايجـــاد الاعمال والمهام المناسبه لهذه الوظيفه، وبالشكل الذى يوضح طبيعه النشاط الـــذى يتم ممارسته عن طريق هذه الوظيفه، وهى عمليات تتم فى كافة الـــدول، تعطـــى

للوظيفة العامةافضل اهتمامها، وهوما يجعل من معامله هذه الدول اساس التعامـــل والاحترام الفعال، وبالتالى فان الوظيفه العامه لها اصول ومبادئ يجب مراعاتهـــا، سواء بالنسبه للوظيفه او بالنسبه للموظف العام، وهو ما يحتاج الى ثقافه الوظيفـــه العامه التى يجب الاهتمام بها وبأخلاقياتها، خاصه ان الموظف العام يعى ويـــدرك متطلبات الوظيفه، ومتطلبات التواجد فيها وممارستها.

خامسا – تحسين ممارسات الدول لدورها:

يعد تحسين المارسات التى تقوم بها الدوله فى تحقيق ادوارها المرتبطه بالاداء الوظيفى لدورها فى تحقيق اهدافها احد المتطلبات الرئيسيه لهذا الدور، حيث يرتبط التحسين بالخبره والاداء الوظيفى لها، ويتم التحسين من خلال متطلبات اداء العمل، ومن خلال رد فعل استقبال الاعمال التى تتم وتحدث على كـــل مـــن المـــستويات المتلقيه لنتائج الاعمال، اى:

- مجتمع رجال الاعمال.
- مجتمع العاملين.
- مجتمع افراد الشعب.

وهى عمليه ترتبط اداءً ووجوباً بنتائج الاعمال المنفذه وانعكاسها على هـــذه المجتمعات، وهو ما يجعل الاداء الوظيفى مقياساً عاماً للاعمال التى تقوم بها ادوله.

حيث يرتبط نجاح الدول فى تأديه رسالتها بعمليات الممارسات التى تقوم بها، وبصفه خاصه ممارسات الوظيفه العامه التى تؤديها، فهى وظيفه ذات رساله، وهذه الرساله موجهه الى المجتمع الداخلى للدوله، وموجهه ايضاً للمجتمع الدولى، وكلما كانت الدوله فعاله وقادره على القيام برسالتها، كلما كانت توافقات المجتمعات معها ايجابيه، خاصه ان طبيعه الرساله قائمه على الممارسات المجتمعيه، وعلى الافعال،

وعلى ردود الافعال، وبالتالى فان مقدار الاستجابه للرساله يعد مؤشراً هاماً علـــى نجاح الدوله فى تأديه رسالتها.

وتأتى شروط الممارسه فى مقدمه عمليات التطوير، حيث ان هـــذه الـــشروط تنطبق بشده على ممارسات الدول، وأهمها ما يلى:

- الخبره التامه وعدم التحيز ومراعاه المصالح لكافه الطبقات.
- العداله التوافقيه الاساسيه سواء فى اختيـــار اســـاليب الممارســـه او فـــى الممارسه التى تتم ذاتها.
- الترابط الادائى المتحقق من هذه الممارسات بأشكالها المختلفه.

حيث تساعد الممارسات الايجابيه الصحيحه على ايجـــاد الـــصوره الذهنيـــه الايجابيه عن الوظيفه التى تؤديها الدوله، وهو ما يولد انطباع ايجابى فعال عنهـــا، وهو ما يعطى تأثيراً ايجابياً عن هذه الوظيفه.

وبالتالى يتم استخدام عمليات التحسين والتطوير مـــن خـــلال قـــوى التـــدافع الارتباطى لجعل دور الدوله فاعلاً ومحققاً ومنجزاً لاهدافه المتحققه.

وهو ما يعنى ان الدولة تختار ادوارها المناسبة لقدراتها، ومع لارتقـــاء بهـــذه القدرة ترتقى الدولة بأدوراها، ويتم التحسين من خلال سياسات التطوير، ومن خلال زيادة الدور الذى تمارسة الدول.

وهو ما يعنى ان هذاك توازناً قائماً ما بين:

- حجم الدور الذى تقوم به الدوله.
- الاستهلامات الاساسيه لهذا الدور.
- الافراد المخصصين للقيام بهذا الدور.

وبالتالى فان هناك قدراً من الانطباعات العامه المؤكده عن الوظائف المحدده للدوله، وعن الاداء والدور الذى تمارسه الدوله من خلال الوظائف التى تقوم بها مؤسساتها، وهو امر بالغ الاهميه فى اطار الدور الذى يفرض على الدول القيام به نتيجه لكل من:

- المتغيرات والاحداث الدوليه بالغه التأثير.
- الثوابت الراسخه فى الاعمال الدوليه.
- مقتضيات النمو واطار الحركه المسموح به للدوله.
- الاهداف والطموحات التى تسعى هى اليها.
- ما يمكن السماح بتحقيقه من هذه الاهداف.

وهوما يعنى ايضا ان الدول تقوم بالدور المحدد لها، والذى يكون قد تم اختياره وفقاً ومقتضيات العمليات والمعاملات المحدده لهذه الاعمال، وبصفه خاصه ان هناك قضايا وشروط وأبعاد تتدخل فى اختيار الادوار التى تقوم بها الدوله، من أهمها ما يلى:

- الدور الذى يفرض عليها القيام به، سواء من خلال الظروف اوالمواقف التى تواجهها الدوله، وتعمل على احداث ردود افعال لا تقوم بها الا الدول.
- الدور الذى تختارة هى للقيام به، وفقا لمواردها وامكاناتها وما تستطيع توفيره للوصول الى فاعليه هذا الدور، ونتائجه المتراكمه لديها.
- الدور الذى يتطلع وتأمل ان تقوم به وتحاول الوصول اليه، وبصفه خاصه تحقيق الامال والطموحات التى يمكن ان تقوم بها الدوله.

وبذلك فان قيام الدولة بدورها يصبح وظيفه اساسيه لكل العاملين فيها، وهوما

يوضح الخيار الصعب الذى تختارة الدول، وهوما يظهر لنا بوضوح ان الدولة اذا لم تقم بدورها فرضته الظروف والمعطيات عليها... وهوما يحدث فارقاً كبيرا مـا بين الدول والانظمة بعضها البعض، وهوما يحدد ايضا اختصاصاتها وفقـا ومـا تستطيع تحقيقة من ما يتوفر لها من موارد وامكانيات.

وهو ما يفرق بين كل من:

- الدول ضعيفه النشأه والتكوين والتى تختار دور التابع المتكين.
- الدول قويه النشأه والتكوين والتي تفرض ذاتها وتتطلع دائماً الى دور اكبر، وتتحدى اى دول تقترب منها.
- الدول الكبرى، والتى تهيمن وتسيطر وتوجه وتمارس دورهـا، وتفـرض ارادتها على الدول التابعه.

ويرتبط هذا الدور بأدوات وعناصر وسياسات اساسيه للدول تقـوم بتنفيـذها، وفى الوقت ذاته تعمل على تحقيقها وفقاً وبرامج ادائيه مرتبطه بتوقيتات معياريـه قياسيه، تم اعدادها جيداً للوصول الى الاهداف الموضوعه.

وبصفه خاصه ان هناك توازنات مرتبطه باستراتيجيات وسياسات، وتكتيكات تمارسها الدوله، خاصه فى اختيارها المجالات ومتطلبـات بعلاقـات: التعـاون، والصداقه، او العلاقات العدائيه ومتطلبات المكاسب والمصالح التـى تـسعى الـى ايجادها.

ويتم تحسين دور الدولة من خلال الممارسة لهذا الدور، واكسابها خبرة فـى التعامل مع الاطراف الدولية... وهوما يفسر المناهج المختلفة التى يتم اسـتخدامها مع كل دولة من الدول، وعمليات ومتطلبات احداث التوافق مع كل منها فى اطـار توازنات المصالح مع كل منها.

ان هناك قدراً كبيراً من الوعى الادراكى الشامل فى رسم سياسه الدوله مع غيرها من الدول، وما يفترض ان يعيه الجميع فى حركتها المنطلقه الى الامام، وهو ما يتم مشاهدته وتأكيده من خلال دراسه العلاقات الوظيفيه مع:

- الدول الكبرى التى تقود العالم.
- الدول المجاوره للدوله.
- الدول ذات العلاقات الوظيفيه استيراداً وتصديراً.
- الشركات الكبرى العامله فى انشطه ومجالات محدده ترغب الدول فى التعامل معها.
- المنظمات الدوليه ذات التأثير فى تشكيل معالم واتجاه الرأى العام الدولى والمحلى.

وبذلك فان هناك اتجاه ارتباطى لدور الدوله الذى تقوم به وتتعهده، ويصبح عنصر فاعل فى تحديد الدور الذى تقوم به الدول... وهو ما يعنى ان هذا الدور، وحجمه، واداءه يرتبط بعنصرى الكفايه والكفاءه التى يجب ان يتصف بها هذا الدور.

وهو ما يحدد الدور الذى تقوم به وتؤديه كل منها فى اطار التصور الاستراتيجى الذى ارتضته الدوله، والذى تم اعداده ليقود الدول خلال العشرين عاماً القادمه الى ان تكون افضل واحسن وارقى..

وبالتالى فان هذا الدور لا يمكن الاستغناء عنه، او الغاءه طالما كانت الدوله قائمه، وهو ما يتطلب ان يكون حجمه واداءه متوازناً ومحققاً لاهدافه المحدده والتى يتم اخذها فى الاعتبار عند التعامل مع الجوانب والابعاد التى تتصل بكل من الاتى:

- المعطيات والافتراضات البديهيه لدور الدوله.

- الاعتبارات الاساسيه لدور الدوله.

- عمليات الهيمنه والسياده المتصله بدور الدوله ان هذا يوضح ويضع اطاراً متكاملاً ومحدداً لاهميه الدور الذى تمارسه الدول، سواء كان هذا الدور اقتصادى، او سياسى، او اجتماعى، او ثقافى، او امنى، او عسكرى... الخ.

المبحث السابع
ما تكاليف غياب الدوله ؟!

يؤدى غياب الدوله الى تحمل اعباء تكاليف ضخمه نتيجه العبء ادارى الرهيب الذى تعيشه الشعوب، حيث يحدث تضارب وتعدد وازدواج فى الاختصاصات، ويحدث فاقد ضخم فى الاقتصاد، ويحدث اختلال فى توزيع المكاسب والمصالح الاقتصاديه... ويحدث تعارض فى رسائل المؤسسات والمنظمات البديله التى تعمل كبديل للدولــه... ويحدث عدم اداء لكل من الاختصاصات فى شئون الصحه، والتعليم، والعداله، وهو اختلال يتسع ليؤثر على التوازنات الاتجاهيه التى تعمل على ايجادها الدول.

حيث لا تعرف الشعوب غياب الدولة الا بتكاليف الثورات[1]، وعدم الاستقرار، والتوتر الذى تتجرف الية، وهى تكاليف متعددة ومتشبعة وممتدة، يتسع نطاقها بشكل متواصل، خاصة مع تعدد الاتجاهات والابعاد الخاصة بدور الدولة، وهو ما جعل دور الدولة محل تجارب شتى... وجعل الدولة نتاج محصلة نزاع ما بين شخصية قراراتها، وما بين عدالة هذه القرارات.

ان حجم التكاليف الباهظه التى دفعتها الشعوب نتيجه غياب الدول لديها،

(1) تعد اضطرابات الولايات المتحده الامريكيه للحصول على استقلالها عن المملكه المتحده احد النماذج على هذه الاضطرابات، والتى تلتها اضطرابات اخرى كثيره، كان اخرها اضطراب، "احتلوا وول ستريت" فى اواخر عام 2011، وما حدث فى باقى دول العالم خير شاهد على حجم التكاليف الشديده التى تحملتها شعوب العالم، خاصه فى احتجاجات دول اوروبا الشرقيه للتخلص من نظام الحكم فيها، مثل رومانيا فى عهد تشاوسيسكو، واليونان فى الازمه الماليه الخانقه التى تمر بها فى نهايه عام 2011، وازمه الديون السياديه المؤثره على نمط الحياه وازمه اليورو فى كثير من الدول الاوروبيه ... كما ما حدث فى كل من ايران فى نهايه عهد الشاه، وما حدث فى تايلاندا فى عام 2010، وما حدث فى الدول العربيه، خاصه فى تونس وليبيا واليمن ومصر وسوريا فى عام 2011 ... الخ.

ونتيجه شخصنه انظمه الحكم، والخضوع لمشيئه الحاكم الظالم المستبدد... دفعتهـــا من مليارات الاموال، ومن مئات الالاف من ارواح البشر، ومن زيـــاده معــدلات التخلف، ومن عدم وجود الاستثمارات الجديه في مشروعات اقتصاديه جديده، ومن ثم احداث التطوير المطلوب... لقد استخدمت فزاعات كثيره لاجبار افراد الـــشعب على السكوت وعدم القيام باحتجاجات، او بثورات من اهمها ما يلي:

- الانقسام والتفكيك الى دويلات ضعيفه متناثره.
- الحروب الاهليه البشعه والمدمره للبلاد.
- سيطره الفوضى وعدم القدره على اتخاذ قرار.
- التشرذم والاقزمه والتفتت وانعدام الوحده الوطنيه.
- التناحر والتشاجر والاعتصام والاضطراب والثورات.

ان احدى النتائج الاساسيه لغياب دور الدوله، حدوث حالـــه مـــن العـــشوائيه الارتجاليه الجاهله التى تدمر كل شئ، وتؤدى الى مزيد من التخلف... خاصـــه ان معاول الهدم التى تنتشر مع العشوائيه الارتجاليه تؤدى الى تدمير القواعد العلميـــه، وتؤدى الى اهدار دور العلم فى تحقيق التقدم فى المستقبل.

ان نظرة فاحصه لهذا الامر، سوف تظهر كم هى التكاليف التى راحت تدفعها وتتحملها الدول فى هذه التجارب التى خاضتها، وراحت ضحيتها... وكم دفعت من اموالها، ومن ارواح الشهداء من شعبها، وكم عانت كل منها بشدة نتيجـــة لغيـــاب وتغييب دور الدول، وهو ما دعا الى دراسة هادئة تتناول ما يلي:

- كم هى حجم الخسائر التى تسبب فيها غياب الدولة ؟
- حجم الفرص التى ضاعت والتى تسبب فيها غياب الدولة ؟

- كم التكاليف التى تحملتها الشعوب نتيجة غياب الدولة ؟

- كم تكاليف التهديدات والاخطار التى تعرضت لها فى ظل غياب دور الدوله.

- كم التكاليف التى حدثت نتيجه استعاده دور الدوله.

ان هذا يرتبط ليس فقط بالتكاليف المباشره لغياب دور الدوله، ولكن ايضاً بحجم التكاليف غير المباشره لغياب هذا الدور، وما يلقيه من جوانب وابعاد تتصل بهذه التكاليف، خاصه ما دفعته الشعوب من اجل استعاده دور الدوله، وما دفعته اثناء غياب هذا الدور.

ان هذه النظرة الهادئة لحجم التكاليف تتعدى ما هو محسوب ماديا، الى ما هومحسوب معنويا... خاصة ان الجانب المعنوى له ابعاد وجوانب كبيرة فيما يتصل بعمل ودور الدولة... وبصفه خاصه ان هذا الجانب له تأثيره الخطير على قدره الدوله على الاستمرار فى تأديه رسالتها، حيث يؤدى الى:

- اضعاف الشعور العام بالمواطنه والتعصب للولاءات والانتماءات الفرديه.

- الانشغال بقضايا غير وطنيه ومطالب عديده فئويه تظهر قضاياها ومصالحها العديده.

- الانشطار والانقسام الى شيع واحزاب وفئات ينقسم اليها الوطن، ويحدث التطاحن بينهما.

لقد ادى غياب الدولة الى ضياع العديد من فرص التنمية الاقتصادية، ولقد ادى ذلك الى صرف النظر عن:

- مشروعات اساسية وضرورية لتطوير الدولة.

- مشروعات تكاملية تتكامل مع المشروعات الاساسية.
- مشروعات ارتباطية لازمة وضرورية لانجاح المشروعات العامله في الوطن.

ويؤدى ذلك الى فاقد بالغ الضخامه، وهو فاقد استبدالي، حيث ان حجم الخسائر المترتبه على عدم اقامه هذه المشروعات لا يقف فقط عند فقد انتاجها، بل تكون نتائجه فقد عمليات التطوير الدائم والمستمر الذى تحدثه عند اقامتها، وحجم الدخل الذى تدره، وحجم العائد المتحقق منه.

لقد ارتبط هذا الغياب بتغييب ارادة الشعوب، واستخدام ارادة زائفة للتعبير عنها، وبذلك فقد تم ارتكاب افعال غير مناسبة نتيجة لذلك[1]... وهى افعال ادت الى تحمل تكاليف دفعتها الشعوب.

ان هناك درجات كبيرة من الفكر، جميعها اجمعت على عدم غياب دور الدولة، حتى في عصور الخاصخصة[2]، خاصة ان للدولة دور بالغ الاهمية تمارسة فى احداث التوازنات الحقيقية والفعلية بين قطاعات الاقتصاد الثلاث: اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاوني.

---

(1) كان اهم هذه الاعمال هو التزييف والتزوير الذى تم فى التعبير عن اراده الشعب، وما ادى اليه من انحراف كامل في القرارات المتخذه فى العديد من الوظائف التى يمارسها افراد غير جديرين بمناصبهم التى استولوا عليها بقرارات ظالمه، اساسها عدم العداله، وعدم تكافؤ الزمن، واساسها النهب المنظم لموارد وقدرات الشعوب والتى انكشفت وادت الى ثورات شديده التأثير على المدى العام لاقتصاد الوطن، وبصفه خاصه النتائج المترتبه على هذه الثوره.

(2) ساد فى بعض الدول الطباع بضروره القضاء على القطاع العام وباعتبار ان هذا القطاع هو الدوله، وهو امر غريب وعجيب، حيث ان القطاع العام هو ملك الشعب، والذى يعد احد القطاعات الرئيسيه الثلاثه التى تعتمد عليها الدوله فى تحقيق ذاتها، وبالتالى فان بناءه امر مرغوب فيه ومطلوب، ليس فقط لتحقيق التوازن الحركى فى الوطن، ولكن وهو الاهم لضمان الانطلاق الى مستقبل افضل .

وبالتالى فان الشعوب تتحمل التكاليف الباهظه المترتبه على عدم وجود الدوله، سواء من حيث تكاليف الدور الايجابى الذى كان يتعين ان تقــوم بــه الدولـــه، او التكاليف السلبيه الرهيبه نتيجه استبداد نظام الحكم القائم، وانفراده بالسلطه[1].

لقد ادى غياب دور الدولة الى تحيز وتجبر قوى القطاع الخــاص، وبالتــالى انزواء القطاع العام، واختفاء القطاع التعاونى... وهو ما مثل اختلالا خطيرا فــى العلاقات القائمة فى هذه الدولة التى سمحت بذلك...

لقد رهنت الدول مستقبلها لسلوكيات فردية خاصة، حيث ان عمليات التمويــل قد ذهبت الى عشوائيات ارتجالية باهظة الثمن، ثم ادى ذلك الى عــشوائية قــرار الاستثمار، حيث اتجهت الاستثمارات الخاصة الى مجالات العقارات الفاخرة، والى انشاء مجموعة من الكميونات المعزولة والمحاطة بسياج امنى عازل عن الــشعب، وهوما ادى الى نشوء مجتمعات عمرانية بعيدة ومنسلخة عن الاوضاع التى يعيشها ويحياها الشعب، ونشوء تجزئة وتشتيت لقدرات الشعوب، ونشوء حالة من حالات واوضاع الاغتراب والتغييب القاسية بين هذه الشعوب، وبين تلك الفصائل المنفصلة عنه.

وهو ما يؤدى الى تكاليف اجتماعيه متسعه، وبالتالى القــضاء علــى وحــده المجتمع، والقضاء على تماسكه وترابطه... خاصه فى ضــوء هــذه المجتمعــات المعزوله عن بعضها البعض.

ان هذا يوضح كم هى التكاليف التى تتحملها الشعوب فى ظل غياب او تغييب

(1) من اهم اخطار النظم الاستبداديه انفرادها بالتسلط، وانفرادها بالقرارات القاسيه لنظام الحكم، وانفرادها بالحروب الشديده، المالية الباهظه وبالعمليات القذره التى تديرها على المستويات المحليه والاجنبيه، وهو ما يــؤدى الــى تحمل الشعب لتكاليف هذه العمليات.

الدول... كم يتحول النشاط الاقتصادى الى انشطة بعيدة كل البعد عن الاقتصاد... فضلا عن المعاناة من تركز الثروة، وسيطرة الاحتكارات، وممارسات السلطة الاحتكارية فى أيدى مجموعه قليله من الافراد، الذين يمارسون ابشع انظمه الاستبداد.

ان هذا يؤكد على ضرورة وجود الدولة، وممارستها لدورها فى احداث التوازن المفقود بين القطاعات الثلاثة، وتحريك قوى الفعل فى كل منها، لتقوم باحداث التطوير فى رسالتها... ويصبح حفظ التوازن معيار لنجاح وتكامل دور الدولة[1].

ان غياب الدولة سوف يؤدى الى تاكيد سيطرة سلوك الافراد، وهو امر بالغ الخطورة، سيقوم ويعمل على تفكيك و تدميرمقدرات الدول، وادخالها فى مغامرات حمقى مجنونة، جربتها مختلف دول العالم، ما بين غزو، واحتلال وازهاق ارواح البشر، ثم هزيمة واندحار.

ان ضياع الدول نتيجة لاحلام الزعامات الفردية امر بالغ الخطورة، خاصة ان صراع الايديولوجيات قد كلف العالم الاف الملايين من الاموال والبشر والممتلكات... ان وجود الدولة امر بالغ الاهمية والضرورة، ليس فقط لخفض التكاليف، بل من اجل زياده الارباح.

وهو دور يحتاج الى تنبية وتاكيد لما تقوم به الدوله من احداث توازن حركى فعال ما بين مؤسسات الدولة، بل نحو ايجاد هذه المؤسسات، وزيادة فاعلية هذا

(1) يلعب الاقتصاد الابداعى دوراً حقيقياً فى زياده قدره الدوله على انشاء ذاتها، وعلى تفعيل قدراتها، وعلى زياده وظائفها، وعلى تفعيل القوى الارتباطيه الخاصه بها، وهى بذلك تعمل على الوصول بالخيال الى ارض الواقع، وتحول الاحلام الى حقائق ماديه ملموسه ومحسوسه، ويساعد على ذلك اقتصاد الابتكار من خلال اضافه الجديد الى وظائف الدوله.

الدور، وهو ما يؤكد على ان الدوله قد وجدت ككيان ادارى مشرف على تأسيس أجهزتها وقطاعاتها، وهى عمليه فوقيه إشرافيه مؤثره، ويتم الحكم عليها من كونها كيان ادارى قادر على التخطيط والتنظيم، والتوجيه، والتحفيز، والتنسيق، والمتابعه... وبالتالى فان تكاليف عدم وجود الدوله متسعه لا تتضمن فقط تكاليف غياب هذه المؤثرات، بل هى تتسع لتكاليف اخرى كثيره، وان اهم هذه التكاليف هى ما يلى:

اولا – غياب الحلم الطموحى الاستراتيجى:

تعد احلام الارتقاء والتحسين الدائم والمستمر لجوده الحياه، والأمن الوقائى الفاعل، احد الاهداف الاساسيه للدول فى عصرنا الحاضر، بينما ان الحلم الطموحى يتجاوز تحقيق هذه الاهداف الى شئ ما آخر... يكون الشعور به قومياً... وهو ما يفسر مدى أهميه الحلم الطموحى ودوره فى بعث الشعور القومى، ودوره فى تحريك وتطوير الثوابت الفكريه لدى افراد الشعب.

حيث يمثل الحلم الطموحى الاستراتيجى غاية مشروعة لكافة الدول والحكومات، وهى لا تستطيع ان تعيش وتحيا دون وجود هذا الحلم الذى يتم تحويلة الى هدف، ويتم وضع البرامج القياسية لتحقيق هذا الهدف... ويرتبط الحلم الطموحى العام بالشعب، وهو حلم يمثل طموح هذا الشعب، وهو هدف يلتف الجميع حولة... وهو الحلم المحرك لطاقات الشعوب والذى يدفعها الى اعادة اكتشاف ذاتها، والى توجية هذه الذات نحوالافضل والارقى، ويعد الحلم القومى العام للشعوب... هو اساس جيد لنهضتها وتقدمها، وهو حلم يقودها الى الامام والتقدم.

ويتصف هذا الحلم الطموحى بعده صفات اساسيه هى:

– انه حلم دافع لتحقيق العديد من الارتباطات الفاعله المؤثره فى تحريك

الشعب، وفى انضباطه من اجل الوصول الى تحقيق هذا الحلم.

- انه حلم يوحد جميع الافراد ويجعلهم يضحون من اجله، ومن اجل تجسيده، ومن اجل.
- انه حلم عائده للجميع، وليس لشخص محدد بذاته، وهو فى الوقت ذاته يتم اتخاذه اداه رئيسيه لتفاعل الجميع.

ويتم استخدام هذا الحلم فى توجيه الشعب وتوحيده من اجل تحقيقه، وهى مهمه الدوله فى اجراء سياسات تعاونيه مع من يساعدها على تحقيق هذا الحلم الطموحى،

فالحلم الاستراتيجى قائم على البحث عن ما يراود افراد الشعب من تحقيق الذات، ومن التقدم، ومن الفاعليه الكامله، ومن التفوق على غيره من الشعوب، خاصه بعد تجارب أليمه مر بها افراد الشعب، وتعرضوا خلالها للمعامله السيئه والاحتقار والذل والمهانه من جانب شعوب اخرى... فيأتى الحلم الطموحى كمرحله تأليه للرد على هذه الشعوب، ولتحقيق فاعليه افراد الشعب، وقوتهم، وعزتهم، وبالتالى يرتبط هذا الحلم بمشروع قومى كبير يحقق ذلك.

وبالتالى فان غياب هذا الحلم يؤدى الى التخلف والتردى، والوصول الى انعدام الرؤيه للاتجاه الصحيح، خاصه نتيجه للتخبط فى الاتجاه نحو المستقبل، وهو ما يؤدى الى ضياع الموارد وتبديدها فى العديد من المشروعات التى لا ولن تكتمل، وهو ما يؤدى الى فقد الموارد، وعدم الحصول على عائد مناسب لاستثمارها.

ويتفاعل الحلم الطموحى مع الاوضاع التى يعيشها افراد الشعب، حيث يحول كل منهم الى اداه بناء فى صرح وبنيان الدوله، ويساعد على تحويل افراد الشعب الى جدار صد ضد محاولات أقزمه الشعب من جانب الاعداء، وجعلهم يترددون امام القيام بأعمال مناوئه ضد الدوله.

ويتم قياس مدى وجود هذا الحلم الطموحي في وجود الدولة، وفي ممارسة دورها، سواء في اكتشاف ووضع وتنفيذ هذا الحلم، اوفى تحقيق عمليات الارتباط معه، او في اكتشافها الفرص الواعده التي تعيد صياغتها فى احلام طموحه جديده، وبالتالي في تحديد التهديدات التي تسوقها الانظمه التي تهدد باستخدامها ضد الشعب، والذى يتحمل تكاليف هذه التهديدات.

ان هذا يوضح بفاعليه هذا الجانب بالغ الاهميه في دور الدوله، وهو اكتشاف الحلم الطموحى القومى العام الذى يؤثر على جميع افراد شعبها، ويؤدى الى توحيد هؤلاء الافراد، والى التحمل لكافه التكاليف من مشروعات هذا الحلم الطموحى العام.

ثانيا – غياب الامن القومي الشامل وانحسار الامن حتى عن الافراد:

يرتبط الامن القومى الشامل بالعديد من المصالح التي تحرص الدوله عى وجودها، وبالعديد من المكاسب المتحققه، وهو امن يمتد خارج الحدود الجغرافيه للدوله، في العديد من الاشكال الارتباطيه المؤثره.

وبالتالي فان الامن القومي الشامل لا ينشأ الا من خلال الدولة، ومن خلال ممارستها لدورها، حيث يؤدى غياب الدولة الى غياب الامن القومى الشامل، ويصبح المواطن تتهدده الاخطار في كل مكان، ويقوم محل الامن القومي نوعا من الامن الخاص، امن النظام الحاكم، امن الفرد، وهو الامن القائم على امن هذا الفرد، ويقوم الفرد بتحديد مجالاته، ويقوم بدفع ثمن ما يحصل عليه من امن... وهو امن يتم توصيفة وفقا ومقدار الخطر الذى يهدد الفرد وسلامتة، وهو ما لايستطيع جميع افراد المجتمع تحقيقة... وبالتالي يتمتع بعض افراد المجتمع بالامن، بينما يصبح باقى الافراد مهددون فى امنهم وسلامتهم.

ان هذا يضع علامات استفهام فارضه الاجابه عليها، حـول مفهـوم الامـن الجزئى الخاص، وحول مفهوم الامن القومى الشامل العام، حول امن الفرد، وحول امن جميع الافراد... حول امن مكتسبات الفرد، وحول مكتسبات جميع الافراد.

ويرتبط مفهوم الامن القومى الشامل بالخطر العام الذى يهدد الدولـه، وبانهـا وحدها القادره على التصدى لهذا الخطر، والتعامل معه، وهو أمن يرتبط بالتهديدات المتصاعده فى عصرنا الحاضر، وبمستويات الخطر والتهديد المؤثر على انمـاط الحياه فى اطار التوازنات الخاصه بدور الدوله، وما تسفر عنه الاتجاهات الحديثـه التى تتم وتحدث بين الدول بعضها البعض.

وبالتالى فان وجود الدوله مؤثر على نوع الامن القائم فيها، ويعد الامن القومى الشامل المحور العام للامن فى حاله وجود الدوله، وهو أمن حمائى وقائى اكثر منه علاجى، خاصه فى حالات وجود الدوله الفاعله... حيث يحمـى مـن التهديـدات ويعالج الاخطار، ويحقق الاستقرار الامنى.

حيث ان مفهوم الامن القومى الشامل رغم كونه متحـرك ديناميكى، الا ان هناك اصول وقواعد تحكمه، ومبادئ عامه مؤثره عليه ومتأثره به، وفاعلـه بمـا يؤدى اليه هذا الامن، بجوانبه وبابعاده الكثيره المتعدده، حيث يحتوى جميع عناصر الامن، وبصفه خاصه ما يلى:

- الامن العام المحلى والدولى، او الداخلى والخارجى.
- امن البيانات والمعلومات بشكل شامل كامل.
- امن المبانى والمنشآت فى الداخل والخارج.
- أمن الافراد والممتلكات العامه والخاصه.

- امن الافراد.

- الامن في كافـه جوانبـه وابعـاده الاقتـصاديه الـسياسيه والاجتماعيـه والاداريه... الخ.

وبهذا تأتي تصورات الامن عامه وحاكمه، وفاعله، خاصـه فـي محاورهـا المطبقه وظيفياً وتشغيلياً والمرتبطه بتأكيد مؤكدات نجاح رسالتها الامنيه.

وهو ما يؤكد على ان تصورات الامن القومي الشامل تتحدد من خلال الدوله، ومن خلال الجهود الحثيثه التي تقوم بها، وتحددها الابعاد والجوانب المتصله بهـذا الامن، سواء من حيث التهديدات التي يشير اليها، او من حيـث الاعمـال التـي تتضمنها عمليات الامن القومي الشامل، خاصه العمليات الاسـتخباريه، والقـوات المسلحه، والشرطه، والامن العام الداخلي.

ان هذه التهديدات تتفاوت ما بين الانواع الاتيه:

- التهديدات القوميه العامه الشامله.

- التهديدات الجزئيه الخاصه.

- التهديدات المعلنه من جانب اعداء حقيقيين.

- التهديدات السريه من جانب لطراف اخرى.

وبناء على هذه التهديدات يتم وضع أساليب الدفاع ضدها، وايجـاد منظومـه الامن القياسيه لمواجهه كل خطر منها، واتخاذ الخطوات اللازمه نحو ازالـه هـذه التهديدات، سواء بالقضاء عليها عبر حروب متصاعده معها، او التوافـق الـسريع معها لتحويل العداء الى صداقه.

ان هذا يضيف ابعاداً وجوانب اساسيه وهامه لمفهوم الامن القومي الـشامل،

والذى يؤكد على ان طبيعه هذا الامن قائمه على غطاء كثيف من السريه، ومن عدم الاحساس بوجوده، لكنه موجود، ومتوفر، وفعال... تظهر نتائجه على الاستثمار، وتظهر فاعليته فى تحقيق معدلات مناسبه من النمو الاقتصادى المضطرد والمستمر، وتظهر ايضاً فى معدلات الكشف عن الجرائم التى تحدث، وفى معدلات هذه الجرائم، وقله وقوعها.

وبالتالى تمتلك الدوله فاعليات تحقيق الامن بمستوياته المتعدده والمختلفه، وبابعاده الكليه الشامله، وبعناصره الجزئيه الفاعله، خاصه ان الامن عمليه متحركه لها ابعاد وجوانب ارتكازيه مؤثره.

ثالثا – شيوع اعتبارات اللحظة الراهنة:

حيث تؤدى العشوائيه الارتجاليه الحادثه نتيجه غياب دور الدوله الى عدم النظر الى المستقبل، وبصفه خاصه الى التصورات المستقبليه التى يجب ان تكون عليها الدوله، والانحسار فى اعتبارات الحاضر، واعتبارات اللحظه الحاكمه، والتى يتم اخذها فى الاعتبار دون تدقيق لمتطلبات تنميه مصالح الدوله، او لتنميه مواردها من اجل المستقبل.

خاصه ان وضع الخطط المستقبليه يحتاج الى رؤيه ذكيه فى التعامل مع عناصر التهديد، واجراء عمليات اكساب ذكيه لتحويل الاعداء الى اصدقاء، واستعمال الدهاء من اجل تحقيق ذلك.

ويؤدى غياب الدوله الى عدم القدره على رؤيه المستقبل كما يجب ان يكون، حيث تسيطر النظره الفرديه القاصره على هذه الرؤيه وفقاً ومتطلبات كل فرد من الافراد، والتى تجعله يخضع لاعتبارات اللحظه الحاضره، باعباءه ومشاكله، وأزماته الخانقه، التى تضغط على كل فرد من الافراد، حيث تسيطر اعتبارات

اللحظة على متخذ القرار، وتملى عليه تصرفاته الفرديه دون النظر الى المصالح القوميه الثابتة، وهو ما يجعل القرار عشوائيا ارتجاليا، وردود افعال لما تم تصويرة لمتخذ القرارمن أفعال... حيث يحكم النشاط اعتبارات اللحظة الراهنة، واعتبارات تحقيق العائد، وتحمل التكاليف التى تمليها هذه اللحظة، وهى عملية لحظيه قصيرة الاجل، تحتوى على اعتبارات ذاتية ظاهرة وفقا لهذه اللحظة...وهى عمليـة يـتم ترجمتها الى سلوكيات تظهر بعيدة عن الدولة، بل ان الدولة نفسها تغلق ذاتها على هذه الاعتبارات.

وهو ما يجعل من القرار مجرد ردود افعال وافعال لما تمليه اعتبارات اللحظه الحاضره... وبالتالى يتحول الاهتمام من اتخاذ قرار من اجل الشأن العام للدولـه، الى ارضاء متخذ القرار، ومن هذا الشأن العام الى الشأن الخاص... ومن الارتباط القاعدى بمؤسسات الدوله... الى الارتباط الخاص بالفرد.

وتؤدى النظره الفرديه السائده الى حدوث تقليص فى دور الدولـه، وبالتـالى انحسار عملياتها، ومعاملاتها على إشباع احتياجات ورغبات الفرد الحاكم فى تحـد خطير للتواجد، رغم عدم تلبيه رغبات واحتياجات افراد الشعب، وهو ما يؤدى الى تحويل شديد وتصر فى اشباع هذه الاحتياجات ربم ذلك بصور مختلفه، اى:

- من الشأن العام الى الشآ الخاص.
- من المعاملات والعمليات الكليه الى العمليات الفرديه الجزئيه.
- من اعلاء شأن الدوله الى الهبوط بهذا الشأ.
- من الانطلاقه لواثبه لتحقيق الامال القوميه الى تحقيق المكاسب الفرديه.
- من المكاشفه الصريحه والعلانيه الى التعتيم والعمليات السريه، والاغـلاق على الذات.

وتعمل هذه الاعتبارات الفرديه على زياده الاحساس الذاتي للفرد، وانه كفرد له تطلعاته الفرديه، والتى يسعى الى تحقيقها، رغم تعارضها مع تطلعات غيره من الافراد... وهو ما يجعل الوضع العام قائم على كل من الاتى:

- التطلعات الفرديه الشخصيه المسيطره.
- الاختلاف والتصارع والتطاحن الفردى مع غيره من الافراد.
- الانتهاز واستغلال كل ما هو متاح ولو بغير القانون.

وهو ما يجعل من جهود الفرد جهود متضاربه ومتصارعه، جهود شخصيه، تتنازعها اعتبارات اللحظه، وتتنازعها ما تمليه المصالح الفرديه لهذا الشخص، التى قد تتعارض مع الصالح القومى العام، او مع مصالح افراد آخرين[1].

وبالتالى فان اكاليف العشوائيه الارتجاليه الجاهله هى:

- مزيد من القرارات الخاطئه التى تصدر من جانب قيادات الدوله..
- مزيد من التكاليف المهدره التى انفقت فى مشروعات لم تتم.
- مزيد من ضياع العائد المستثمر فى هذه التكاليف التى انفقت دون عائد.

فضلاً عن هدر الموارد فى اداره دوله لا تعترف بالتخطيط الاستراتيجى، ولا تقترب من التعامل بالتنظيم المفتوح، او بالتوجيه الحافز، او بالتنسيق الفاعل او بالمتابعه الادائيه الهيكليه.

---

(1) وهو ما يؤدى الى ظهور حالات م الاكتئاب الشديد سواء على المستوى القومى او على المستوى الفردى الشخصى، وشيوع حالات الانتحار، والاضرار الشديد بالذات فى غياب كامل للدوله، وعدم القيام بالادوار التى تقوم بها وهو ما يعنى ان غياب الدوله يؤدى الى انتشار التعاسه فى كافه المستويات وانعدام القدره على الانتاج وعدم الرغبه فيه.

وبالتالى فا الاداء الادارى يحدث له شكل من اشال العشوائيه الارتجاليه الدافعه الى الفوضى، والتى يتم عبر مراحلها تدمير كل ما بقى م عناصر الدوله.

وهو ما يجعل الدوله تتقلص، وتتأزم، وتتصاغر مهما كان حجمها كبيراً الى درجه انها تعبر عن شخص فرد واحد، وان هذا الشخص هو متخذ القـــرار الـــذى يحول كل شئ فى الدول لصالحه هو[1].

رابعا – ظهور النعرات الشخصية والقبلية:

تظهر مع اختفاء الدول العديد من الثغرات الفرديه والقبليه، والتى تستند كل منها الى حقوق يراها الافراد والقبيله حاضره وواجبه، وهى حقق تتلفها الكيانات الاداريـــه المعاديه، وتقوم بتغذيتها باستمرار وتمويل عمليات التعارض بها... وهو مـــا يزيـــد م تفتت وحده الامه، ومن قدراتها التى توجه الى التناحر والتعارض والقضاء.

وهى نعرات تتصف بالتعدد الشديد حيث لكل فرد نعراته، ولكل فرد تحزباته، ولكل فرد قطاعاته، والتى تختلف عن غيره من الافراد، ويصبح كل فـــرد يملـــى اتجاهاته التى يسعى اليها، وتغيب فى كل سلوكياته وتصرفاته الدوله، حيث يـــؤدى غياب الددوله الى جعل الاشخاص يحلون محلها، ويزداد تأثير الزعامات القبليـــه، حيث يتحول كل زعيم منها الى دوله، له سلطاته، وله موارده، وله تطلعاته التـــى يسعى الى تحقيقها، وهو ما يؤدى الى احداث تعارض وتنافر وتضارب شديد بـــين القبائل بعضها البعض، ويثير فى الوقت ذاته النعرات والنزاعـــات بـــين القبائـــل، ويعمل بالتالى على احداث شرخ متزايد الاتساع فى الدوله.

---

(1) يمكن الرجوع الى الحجم الاقتصادى للدول فى المرجع الاساسى التـــالى THE Economic Size of nation، وهو يحدد كيف استطاعت دل صغيره ان تكون كبيره ومؤثره فى الاقتصاد بينمـــا دول اخـــرى كبيـــره الحجـــم الجغرافى صغيره فى هذا الجانب والاداء.

وهو ما يؤدى الى تأجيج الصراع الدموى بين كل منها والآخ، ويـؤدى الـى ازدياد عمليات بسط الحمايه والنفوذ، والى نشوء حالات مـن التـرذم والاسـتئثار بالثروات فى تحد شديد لنظام الحكم القائم.

حيث تنحصر كافة الاهتمامات فى اهتمامات الافراد بذاتهم، وبسيطرة كل شئ فردى على المسار والاهتمام الدولى، حيث تظهر مجموعة من النعرات اللشخصية والقبلية، وهوما يؤدى الى ان غياب الدولة يؤدى الى فقدان الهوية القومية، وهو ما يعنى ظهور نعرات جديدة شخصية، وهو ما يعنى ان الفرد يستمد أهميته وقوتة من قوة الجماعة التى ينتمى اليها... كما انه يخوض صراعاته وفقاً وما تمليـه هـذه الجماعه.

وهو ما يؤدى الى انقسام الدول الى:

- جماعات متفرقه.
- مليشيات مسلحه.
- احزاب متصارعه.
- فرق متعارضه.
- قوى غير مترابطه.

وهو ما يؤدى الى انكماش حاد وشديد فى قوه وحجم الدولـه، والـى تكـون كيانات اداريه صغيره، والى حدوث تفاوتات فى كافه مناطق النفوذ والسيطره التى تمت وحدثت.

وتدخل الدوله فى حاله افزمه، وتحل محل الدوله سلطات القبيله التى يـسيطر عليها شيخ القبيله، ويحكمها بمدى رؤيته، خاصه فى ضـوء توازنـات المـصالح

والمكاسب، وفى ضوء توازنات القوه المتاحه له، ومدى ارتباطها بقوى اخرى فى ظل الصراع الرهيب القائم على مناطق النفوذ، وعمليات الاستحواذ والسيطره عليها.

وبالتالى فان صراعات مناطق النفوذ متطوره، ومتحذلقه، ومتقاطعه سواء بالكم الذي استطاعت كل قبيله الصومالية، او بالمصالح التاريخيه المتمكنه من التفاعل الحيوى القائم...

وهو ما يؤدى الى ان تصبح القبيلة ومصلحة افرادها هى المصلحة السائدة والمسيطرة، ويصبح املاء القبيلة ومصالحها هى الاساس الذى يحكم العلاقات القائمه فى ظل التواجد فى عصر تتكتل فيه الدول، وتضرب فيه بكل ما لديها من اسلحه من اجل احكام السيطره على الانظمه الحاكمه فى عصرنا الحاضر.

وبالتالى فان ظهور النعرات الشخصيه والقبليه امر خطير، خاصه فى ظل وجود هذا التفاوت الرهيب فى توزيع الموارد، والطمع فى الحصول على ما يملكه الآخرين منها، وحرمانهم من اى عائد منها [1]...

وهوما يؤدى الى تغييب دور الدولة، واحلال دور القبيلة محلها، وبصفه خاصه مع وجود الاطماع الاجنبيه الخارجيه التى تنتهز كافه الفرص المتاحه لتحقيق اطماعها.

---

(1) ساعد على اشتداد النعرات فى كثير من دول العالم ظهور الثروات الطبيعيه فيها، وتدخل الشركات العملاقه خاصه فى مجال التنقيب عن البترول، وعن الذهب، وعن النحاس ... واصبح كل شيخ قبيله حاكماً يتعاون مع هذه الشركات التى ترى مصلحتها فى ارضاء شيخ القبيله عن ارضاء رئيس الدوله.

خامسا – انحسار كافة العناصر القومية واشتداد النزعة الفردية الضيقة:

حيث يحدث ابتعاد عن كافه المطالب القوميه، وجعل المطالب جميعها متصله بالشأن المحلى، وهو ما يجعل الوطن مجرد مساحه من الارض التى تشرف عليها القبيله... وهو ما يجعل العلاقات الدوليه مجرد علاقات قائمه بين القبائل بعضها البعض... وتزداد هذه العلاقات مع انتقال كل قبيله الى مناطق جديده، سواء بحثاً عن الماء والعشب لرعايه قطعان الماشيه... او للتمركز فى اماكن جديده اكتش فيها معادن جديده يتم استخراجها، وهو انحسار محسوب فى اطار التوازنات الادائيه، سواء على المستوى العام الكلى، او على المستوى الخاص الجزئى، فى اطار منظومات مصنوعة ليست كاملة..حيث يكون الفرد هو السيد المطاع، وهو المقرر لكل شئ، وفقا لنفوذه ومالة، ووفقا لسلطاته، يصدر القرارات، ويوضع القوانين، ويقيم عناصر التقييم، ويرد كل شئ الى عناصره الشخصية.

وهو ما يؤدى الى تقويض وهدم كيان الدوله، ويؤدى الى زوال كافه المؤسسات التى اقامتها الدوله من قبل، وينزع عنها كافه الصفات التى تحرص على ايجادها وقيادتها.

وبالتالى يحتاج الامر الى فهم موسوعى متعدد لاسباب انحسار دور الدوله واحلال رغبات الافراد محلها، خاصه مع اصطناع بعض الدول لمخططات خارجيه قائمه على:

- تشجيع النعرات الشخصيه واكسابها شرعيه التواجد والمطالب التى يتم الاستجابه اليها، واملائها وفقاً لقوه القبيله، وتأثير كل منها على مجريات الاحداث التى تتم.
- اضعاف الحس والشعور القومى تحت ضربات منظمه موجهه الى كل ما

هو قومى والدخول فى عداء صريح لمن يتبنى هذا الشعور او الاتجاه العام الذى يتم ويحدث فى الدوله.

- الالتفاف حول كل ما هو قومى للقضاء عليه مع تزكيه وتدعيم كل ما هو فردى وزيادته، وبصفه خاصه النظره الطبيعيه فى المجتمع، ما بين:
  - طبقه الاثرياء.
  - الطبقه المتوسطه.
  - الطبقه الدنيا.

فى صراع ما بين الطبقات من اجل تدمير كيان الدوله، واحلال الصراع محل العلاقات الوظيفيه السليمه السائده فى المجتمع... وبصفه خاصه جعل الطبقه الثريه الغنيه تتسابق من اجل السيطره، ومن اجل الاحتكار، ومن اجل فهم وادراك للعلاقات الوظيفيه الحاكمه لدور الدوله، ولدور الفرد، وكيفيه انشاء هذا الدور، دون ان يؤثر كل منهما على الاخر، بل جعل منهما يخدم الاخر فى اطار التوافق الارتباطى ما بين الفرد والمجتمع، وما بين الشعور العام بأهميه الحاجه الى الدول.

ان هذا يقودنا الى الاعتراف بأهميه وخطوره عمليات تفتيت الدول وخطوره الاستماع الى الاطراف الدوليه الخارجيه ذات المصلحه فى تدمير الدول... وما يرتبط بها من أطماع لاستنزاف موارد هذه الدوله التى تنفذ فيها هذا المخطط.

وبالتالى فان السماح لهذا المخطط بالتنفيذ سوف يؤدى الى تحقيق العديد من النتائج أهمها:

- تفكيك الدوله.
- تفتيت الدوله.

- تشتيت قوه الدوله.

وهو ما يؤدى الى نشوء كيانات صغرى، وهى كيانات تحرص على جعل مصالحها هى المصالح العليا للمجتمع حيث يتم تهميش الطبقه الوسطى والطبقه الدنيا فى عمليات اقصاء عمدى متعمد مع استخدام برامج الافقار المخطط الذى يدمر كل فرد من افراد الطبقه الوسطى، ويلقى به فى جحيم الى الطبقه الدنيا التى لا قيمه لها فى الاقتصاد... بينما الطبقه الثريه الرأسماليه المتوحشه، تزداد ثـراءاً وتزداد توحشاً..

خاصه ان هناك مقياساً عاماً يتم اصطناعه، وهو التعارض الحاد ما بين الفرد وطموحاته، وما بين الدوله والشعور بها، وبالتالى يزداد الضغط على الدول من خلال افراد معينين تم وضعهم فيها [1]..

وتتحول الفردية الى اساس لكل شئ، وهو ما يلغي دور الدولة، او يؤدى الى تغييب قصرى وعمدى لهذا الدور... وهو ما يجعل من افراد بذاتهم مساوه المجتمع، الامرون فيه، بينما يبقى المجتمع خداماً لهؤلاء الساده الذين لا يراعون المكرره فى كثير من دول العالم، والتى واجهت معارضه شديده، واضطرابات واسعه، وادت فى النهايه الى ثورات عارمه اطاحت بنظام الحكم القائم.

وهو ما ادى الى اهميه نظريات اداره المجتمع، خاصه ان هذه النظريات تعنى عنايه خاصه بنظم الحكم، وتعنى ايضاً بين الطبقات.

---

(1) تشير كتابات الامن القومى الى الطابور الخامس الذى ينفذ مخططات الاعداء، ويحارب معهم ضد الوطن، والذين يقومون باستغلال الوضع العام لطبقات المجتمع من اجل تأكيد الفرديه المدمره لاقتصاد الدوله والاحلال محلها، وبصفه خاصه ما تعمل عليه اجهزه الطابور الخامس من تفكيك وحده الدول، واثاره النعرات الفرديه، ووضع الصراعات بين الطبقات، وارتكاب المجازر المدمره فى ظل غياب عمدى للدوله..

وبصفه خاصه ان عدم الالتفات الى هذه النظريات سوف يدخل المجتمع فى صراعات واضرابات، تزداد سواءاً.

ويؤدى ذلك الى اشتداد الصراع بين الافراد وما يملكونه من مؤسسات فرديه بينهم، ويدخل المجتمع فى هذا الصراع الرهيب الذى يعنى بزياده المصالح الفرديه، وتهميش كافه المصالح الخاصه بالطبقات الوسطى والدنيا، وتعميق الفجوه القائمه بين الاغنياء الذين يزدادون ثراءاً، وبين الفقراء الذين يزدادون فقراً [1]، وهو ما يؤدى الى زياده التوتر القائم فى المجتمع، والذى ينتهى بتفجر ثوره عارمه، تجتاح فيها الطبقات الفقيره كل شئ، ثوره جياع، مدمره كل شئ... لانها ببساطه ثوره غير عاقله... فقد اختفت الطبقه الوسطى، وضاعت بين الطبقتين.

وبذلك فان هناك تكاليف اخرى تتحملها الشعوب نتيجة غياب الدولة، واحلال الافراد محل هذه الدولة، وخضوع كل شئ لرغبات ونزعات هؤلاء الافراد.

فالفرد يصدر قرارات فرديه تحمى مصالحه وتزيد مكاسبه بينما الدوله قراراتها جماعيه تراعى فيها مصالحها ومصالح جميع افراد المجتمع.

وهو ما جعل تصورات الفرد مهما كانت كبيره، فهى صغيره محكمه برؤيته وخبرته الشخصيه الخاصه، اما تصورات الدول فان لديها خبراتها ومراكز بحوثها، ومراكز صنع القرارات التى تختار المناسب منها، وتضعه فى تصوراتها التى تختارها من اجل صناعه المستقبل كما يجب ان يكون.

---

(1) حيث يؤدى ذلك الى انفراد الحاكم للتظلم بالعديد من المزايا الشخصيه التى يقوم بزيادتها، وزياده المكاسب، هو والطبقه الحاكمه، ويعمل فى الوقت ذاته على زياده الفقر فى الشعب الذى لا يجد شيئاً يأكله، سوى ان يأكل من البقايا التى يلقيها الاغنياء فى سله المهملات، وهو ما يحدث فارقاً كبيراً ما بين عداله توزيع الثروات، اى فى الوقت الذى تتزايد فيه ثروات الاغنياء وتتضخم، تقل وتكاد تنعدم ثروات الفقراء .

وبصفه خاصه غياب الوعى الاستراتيجى لدى هؤلاء الافراد، وغياب الحلم القومى العام لديهم، وعدم احساسهم بالاخرين... بل احساسهم الفردى بأهميه وضروره زياده ثرواتهم، واغتراف الاموال من حيث كانت.

وبذلك فان عمليات تغييب الدول، تؤدى الى نتائج وخيمة، وهو ما يعنى ان هناك دورا اساسيا تقوم به الدولة، من اجل تنميه ذاتها، ومن اجل زياده الشعور بأهميه ان تتواجد من اجل تنميه هذا الدور، ومن اجل توسيع نطاقه، وزياده فاعليته، وهو يتطلب زيادة حجم المعرفة عن هذا الدور، وعن ابعاد وجوانب هذا الدور، وعن ما يمكن ان يضيفة هذا الدور... وهو ما يجعل من دور الدولة هدفا ونتيجة فى الوقت ذاته.

لقد ادى غياب الدول الى زعزعه عناصر الاستقرار، والى عدم وجود صوت العقل، والى تحزب كافه الافراد فى مجموعات مسلحه من اجل توفير حد ادنى من الامن، سواء من جانب المجرمين، او من جانب النظام الحاكم، وهو ما ساعد على ايجاد بيئه محليه لهذه الصراعات، والتى شكلت فيما بعد مجموعات ارهابيه مسلحه تعمل على زعزعه الاستقرار.

وبالتالى فان هناك عملية حساب شاهدة على هذه الحالة، حيث يتحول كل شئ الى حسابات، وهذه الحسابات تاخذ فى اعتبارها التكاليف التى تتحملها الشعوب، وتدفع ثمنها فى تاكيد على ان الدولة هى وحدها القادرة على تحمل هذه التكاليف، وفى تنفيذ ابعاد الدور الذى تمارسة.

ان هذا يفتح المجال ويؤكد على دور الدوله، وعلى انه من الضرورى وضع قيود وضوابط يتم من خلالها الابقاء على فاعليه هذا الدور بابعاده وجوانبه المختلفه.

فضلاً عن ان وجود الدوله يسمح بنمو النزعات الفرديه الى قدر معين مسموح به، لا تتجاوزه والا وقعت تحت طائله القانون[1]، والذى يحاسب عن ما تم ارتكابه، ويقوم فى الوقت ذاته بحمايه الطبقات الدنيا الفقيره من ظلم الطبقه الغنيه، ويحافظ على نمو واتساع الطبقه الوسطى الحاميه للمجتمع.

وهو ما يعنى ان وجود الدوله امر لازم لتحقيق السلام الاجتماعى، وامتصاص الصراع بين الطبقات، وتحقيق الانسجام بين هذه الطبقات، خاصه ان هناك دائماً حاله ارتباط قويه بين السلام الاجتماعى واختفاء حده الصراع القائم فى الدوله.

(1) ادى ذلك الى قيام الافراد بانتهاك القانون، وتعديله، ووضعه وفقاً وتصوراتهم الذاتيه، وهو ما ادى الى ظهور قوانين ظالمه، والى سياده مناخ غير عادل مفجر للثورات، والتى اطاحت بهذه القوانين، وادت الى الاطاحه بهؤلاء الافراد المستفيدين.

المبحث الثامن

ما فوائد وجود الدولة؟!

تعيش المجتمعات حالات من القوه والضعف، تتصل بابعاد وجوانب دور الدول التى تعيش فيها هذه المجتمعات، وهو ما دعا بشده الى وجو الدول الذى تمارسه الدوله، خاصه ان لوجود الدوله فوائد عديده، بعضها فوائد عامه، والآخر فوائد خاصه، وهو ما تدركه الدول الكبرى من تحقق مزايا عديده لها، خاصه فى اختيار مناطق بسط النفوذ التى تقودها الى تحديد الابعاد والجوانب المتصله بهذا النفوذ، سواء داخل المجتمع، او فى نطاق العناصر المرتبطه بهذا المجتمع فى تصور ذاتى لقوى الدفع المحدده لانطلاقه الدوله لتحقيق اهداف محدده..

حيث يتعرف المرء على فوائد وجود الشئ من خلال اضرارعدم وجوده، وبالتالى فان تجنب اضرار عدم الوجود تظهر مزايا وفوائد وجود هذا الشئ، وبالتالى فان تجنب الخسائر يعد من هذا المنطق ارباح، فضلاً عن تحقيق الفوائد العديده المرتبطه بقيام هذا الشئ وفقاً للمعادلات الاتيه:

فوائد الشئ = عدم حدوث اضرار منه.

تحقيق ارباح = تجنب الخسائر.

وتزداد أهميه هذا الشئ كلما كبر وعظم،... وهو ما توصف به الدول التى تنشأ صغيره، وتزداد فى الحجم، وتزداد فى القوه، وتزداد فى السياده... وهو ما يفسر حرص هذه الدول على تأكيد ذاتها بعد ان انكمشت فى عملياتها الاستعماريه، وفى اجراء عمليات احتلال واسعه النطاق، وفى تأكيد تفوقها فى المجال العسكرى... وتعويض مستعمراتها السابقه باساطيلها البحريه والجويه التى تغطى جميع انحاء العالم.

ان هذا يوضح أهميه الدور الذى تقوم به الدول فى توفير نفقات كل من:

- التسلح.
- بحوث السلاح وتطويره.
- الجيوش والاساطيل.
- الدفاع والامن.
- المخابرات والتجسس.

وهى نفقات لا تقوم الا الدول بتحملها، والاستفاده الكامله منها.

وبالتالى فان هذه الهيمنه وبسط السياده والنفوذ تملى على متخذ القرار الابعاد والجوانب اللازمه لاتخاذ قراره فى ظل هذه الهيمنه وبسط النفوذ... خاصه ان هذه الاساطيل الكبرى قد حلت محل المستعمرات التى كانت تؤمن املاء القرار.

وهو ما يؤدى الى ظهور الدوله بقوتها وفاعليتها غير المحدوده، ويحقق قدراً هاماً من الترابط الاداتى بين اجهزتها ومؤسساتها وقطاعاتها الاقتصاديه، خاصه فى عده مجالات اساسيه هى:

- حمايه مصالح الدوله.
- تأمين مصالح الدوله.
- تفعيل مصالح الدوله.

وهى عمليه ارتباطيه بالعديد من الاجهزه التى تقوم الدوله بانشائها، من اجــل توفير البيانات والمعلومات التى تساعدها على تحقيق وتنفيذ هذه المصالح، وبصفه خاصه ما يترتب عليها من جهود أمنيه، ومن عمليات استخباراتيه، ومــن جهــود عسكريه لحمايه وتأمين هذه المصالح.

حيث تتعدد الفوائد لقيام الدولة بدورها، ولذلك يعمـل اعـداء الـدول علـى تفكيكها[1]، وعلى استخدام كافة الوسائل التى تحول دون قيام الدولة بدورها، وهـو ما يجب التنبة اليه، والتعامل مع خطرة، وفي الوقت ذاته زيادة دور الدولة، وهو ما يجب ايضا تعزيزة، خاصة فى ضوء الاهداف العامة للدولة، واعتبارات التواجـد، واعتبارات الامن القومي الشامل فى عالم اليوم...عالم الازمات الطاحنـة، والتـى لاتستطيع مواجهتها الا الدول القوية.

وبالتالى فان الفهم العام لدور الدول يساعد على تأديه رسالتها، ويساعد علـى حمايه الدوله ذاتها من هذه المحاولات الخبيثه نحو تفكيكها... وهو ما يلقـى عبئـاً جديداً على القوى التوازنيه المؤثره على كل من الاتى:

- حمايه الدوله والوقايه من محاولات تفكيكها.
- تطوير الدوله واستفاده فاعليتها.

ان عدم وجود الدولة يعنى وجود الافراد، حيث يتحول كل منهم الـى كيـان ادارى، يخضع الجميع لرغباتة، ويخشى الجميع سطوتة، ويفعل فى الجميـع كـل شئ، ويعانى الجميع جبروته وسطوتة...ويصبح الصراع الحتمى محتما بين هؤلاء الافراد... والذين تتنازعهم ولاءات متعـددة... واهـداف متباينـة... وزعامـات متعارضة...

لقد اصبحت الازمات وتبعاتها تفرض وتفترض وجود الدولـة، وان غيـاب

---

(1) تحدث محاولات تفكيك الدول من الخارج ومن الداخل ايضاً، ولا يجب ان يـسمح باعـداء الدولـه فـى تنفيـذ مخططهم، والتى يستخدمون فيه ادوات كثيره، ووسائل متحده من اجل انفاذ هذا المخطط الخبيث الى قلب الدوله، خاصه سياسات الاختراقات الشخصيه التى يجرى ورائها الافراد والتى تسمح لهم بامتلاك كل من الثروه والنفـوذ والسلطه.

الدولة تسيطر وتنيبها يؤدى الى تفاقم وجود هذه الازمات، وتصاعدها، وازديادها، وعنفها، وجموحها الى حد ان اصبحت لزمات اليوم الواحد تسيطر علـى اتخـاذ القرار، وما تمليه من عشوائية ارتجالية جاهلة تتسبب فى مزيـد مـن الازمـات، ونتائجها من:

- عدم الاستقرار والتوتر والاضطراب، والاستيلاء، والاستحواذ، واسـتخدام ابشع اساليب التزوير والادعاء بالباطل، وستخدام اشـد درجـات العنـف للوصول الى ذلك.
- عدم القدرة على النمووالتوسع والازدياد، بل استخدام عمليـات الاسـتيلاء والاستحواذ كبديل عن عمليات النمو والتوسع وافتعال المـشاكل للـسيطره على كل شئ.
- عدم القدرة على التخطيط العلمى السليم، او اضافة الجديـد، او اسـتحواذ مبادئ الادارة العلمية السليمة، خاصة اسس ومبادئ التخطيط، والتنظـيم، والتوجية، والتنسيق، والتحفيز، والمتابعة.
- عدم القدرة على رفع مستوى المعيشة، او تحقيق معـدل مناسـب منهـا، والتحول الى سياسات للاذلال والاهانه باستخدام اساليب الافقار، والتفاوت الشديد فى الدخل كاساليب حمائية معيشية، يتم املائها من الـداخل ومـن الخارج.
- شيوع العشوائية الارتجالية الجاهلة فى اتخاذ القرارات، وجعـل القـرار الحكومى مطية لمن يدفع، ومن يدفع يحصل على المزيد... مما يؤدى الى التضارب والتعارض، والانعداميه الحسيه بنتـائج الظلـم لهـذا القـرار البغيض.

هذه هي صورة من صور غياب الدولة، اوتغيبها، وهي صورة شائعة في عالمنا الذى تجتاحه تيارات وانواء عديده كثيرة، والذى يحتاج الى عقلانيه رشيده لتعى المخاطر المختلفه التى تكتنف الصراع الناشئ عن غياب وتغيب الدوله.

ان وجود الدول هو ضد هذا كله، بل ان وجود الدولة ككيان فاعل يؤدى الى تحقيق النمو والنجاح بكافة اشكاله، وهو ما يعنى ببساطة ان دول الرفاهية الحقيقية تعني وجود الدولة، وهوما يعني ان وجود الدولة وفاعليتها وقوتها يعني ببساطة قوة شعبها، وقوة الادوات التنفيذية التي بيدها، وهو اساس الفاعلية الكاملة لها، واساس قوتها الكامنة في ذاتها.

وهوما يتطلب ويستدعي حضورا واعياً لفوائد وجود الدولة، وبصفه خاصه الي الوعي الادراكي الشامل لجميع افراد الشعب، وهوما يفترض ان هناك اجماعا علي ضرورة دور الدولة، وعلى الذى تستطيع تقديمة، وعلى الذى تستطيع ان تقوم به، وهو اجماع ضرورة، وهو في الوقت ذاته من اجل:

- الحماية الكاملة لكافة الافراد من طغيان بعضهم علي بعض.
- الوقاية الكاملة من كافة الازمات الناشئة عن الاطماع الفرديه الشخصيه.
- الامن الكامل من اجل تحقيق الاهداف القومية التى ارتضاها الجميع ووافق عليها.

لقد اثبتت الايام ان صراع القوى المتربصه بالدوله، صراع مؤثر، وان هناك حدود يجب أن تراع، وهناك ضوابط يجب ان تخدم، وهناك انشطة يجب ان تمارس جميعها بمعرفة الدولة، ومعرفة لجهزتها، حتى ان هذه الحدود يعيها ويعرفها كل من يتعامل، ويعيش في عالمنا بصراعاته، واحداثة، واطماعة التى لا تخفى علي احد، والتى لا يجب تجاهلها في اى لحظة من اللحظات، ولا يجب باى

حال تعديلها وتغييرها، وهوما اسس منهج ادارة التوازنات الحركية[1] للدول، في اطار المتغيرات والمستجدات التي يعيشها شعب كل منها، وهوما اسس ضرورة حياتية فاعلة لوجود الدول.

ان عمليات الاختلال واسعة النطاق التي قامت بها قوى معينة من اجل زعزعة استقرارالدول، تدفع الى تحديد من هو العدو الحقيقي المتربص بالشعوب، ومن هو المتاجر بكل شيء... وبذلك فان هناك فوائد اساسية من بينها القضاء على التطرف باستيعاب كافة انواع التطرف في اطار مفهوم الدولة، وعدم السماح بخروجه عن الاطار العام للدولة، وبذلك فان الدولة تمتلك قدرة غيرعادية على استيعاب كافة حركات التمرد داخلها، وتو ظيفها هذه الحركات للصالح العام لها.

ان هناك قدر كبير من الفوائد الخاصة بايجاد دولة قوية اهمها ما يلي:

تحتاج الدول الى التوازن الحيوى من اجل تحقيق السلامه والصحه والحيويه في كافه مؤسساتها التي تعمل فيها، ومن اجل ضمان الفاعليه الكامله لافرادها، ويقاس مدى توفر التوازن الحيوى بالفاعليه الكامله لمؤسسات الدوله.

ويعمل التوازن الحيوى على فهم الابعاد والجوانب المختلفه للنشاط الاقتصادى الممارس في الدوله، وكذا فهم واستيعاب التفاعل الحيوى الايجابى لما يتم ويحدث في هذا الاقتصاد، وبصفه خاصه من ناحيتين هما:

- الموارد المتوفره وحدود الاستخدام لكل منها.

---

(1) – يعد منهج ادارة التوازنات الحركية DAYNAMIC BALANCING APPROACH هواحد المناهج التي تستخدمها الدول في التعايش في عالم اليوم، وفي ادارة صراعاته، وهو منهج يعي ويدرك عناصر القوة، ومناطق الضعف، وحجم الفرص، وعناصر التهديد التي تتم وتحدث في عالم اليوم، ويضيف ابعاداً الى محاولات فهم الارتباط المباشر مع القوى المؤثره في هذه التوازنات، وايجاد الطرق والاساليب والادوات المناسبه للتعامل مع كل منها.

- ما يمكن توفيره من موارد.

واستغلالها بالشكل الذى يعود بالخير على كامل الشعب وبكافه افــراده ولا يقتصر ذلك على فئه من الفئات او طبقه من الطبقات.

اولا – المحافظة على التوازن الادائى الحيوى للاقتصاد وتفعيل مواردة وامكاناته:

تعمل الدل على ايجاد توازنات ادائيه تقوم بفرض تأثيرهــا المتكامــل علــى القطاعات المختلفه فى الاقتصاد القومى، وبالشكل الذى يحقــق التــوازن الحيــوى المطلوب ساء على:

- نطاق الدوله وفاعليتها.
- نطاق كل قطاع من قطاعات الدوله.
- نطاق افراد المجتمع ككل.

ويؤدى التوازن الحيوى الى تأثيرات عامه متباينه فى الدول، خاصه انه يقوم بعمل تأثيرات متعدده فاعله وقادره على تحقيق معدلات مناسبه من النمو المتوازن فى القوى المسيطره على النشاط الاقتصادى للــدول، فــضلاً عــن نمــو الادوات والوسائل الحيويه التى تحتاج اليها الدول، وتعمل على تحقيقها.

وبالتالى يتم اجراء معالجات للاختلالات الاقتصاديه التى تحدث نتيجه اختلاف عمليات النمو والتوسع والانتشار، ونتيجه اختلاف الاداء التنفيذى فى القطاعات التى تعمل... وهو ما يؤدى الى المحافظه على كل من:

- الاستقرار.
- الترابط الحيوى.
- التفاعل الارتباطى.

وتأتى الفاعليه من خلال قدره الدوله على تنفيذ الخطط الموضوعه والمنبثقـه من استراتيجيه عامه مستنيره تستشرف شكل وصوره الدوله خلال عشرين عامـاً قادمه.

وبالتالى فان قدره الدوله على التخطيط، وعلى تنفيذ هذه الخطط تكون مدعومه برؤيتها على اصطناع اوضاع محيطه تتحقق من خلالها عمليات التنفيذ.

فاداء الدولة ككل مرتبط ارتباطا قويا بوجودها، كما ان هذا الارتباط فى حـد ذاته يؤدى الى مزيد من فاعلية الارتباط سواء فى: الانتاج، او التسويق، او التمويل او فى الكوادر البشرية، خاصة ان الدولة تمتلك من القدرات ما يجعلها بالفعل قادرة على تفعيل واحداث قدر مناسب من الحركة الفاعلة عبر اليات كل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاونى، وهو ما يتطلب توازنا حركيا فاعلا، كما يتطلب وعيا ادراكيا شاملا بطبيعة الدور، ومتطلبات المحافظة على اداء متميز فاعل فيه، ويعمل على ايجاد التوازن الحيوى الفاعل، والـذى يعمـل بـدوره علـى جعـل إقتصاديات التشغيل العام فى الدوله محققاً لاهدافه العامه، وهو ما يجعل الدوله اداه تأثير حركى فى تحقيق ما يلى:

- الكشف عن الموارد الاقتصاداديه المتوفره.
- استغلال الموارد الاقتصاديه المتوفره.
- تفعيل القدره على اضافه موارد اضافيه جديده.

وبذلك تمتلك الدوله اقتصاداً قوياً محققاً العديد من القدرات الخاصه بالارتبـاط المباشر مع الاهداف الموضوعه... وه ما يؤدى الى تفعيل كامل قدرات الدوله من اجل تحقيق هذه الاهداف، ويتم ذلك رفق برامج اداء قياسيه زمنيه محـدده المهـام وبالتالى يسهل التعامل معها، والرقابه عليها بشكل وقائى حمائى يبـادر بالتـدخل

السريع من اجل تأكيد كافه مقومات النجاح.

وبالتالى فان المحافظه على التوازن الاداتى الحيوى للاقتصاد امر بالغ الاهميه والضروره فى اطار المعطيات العامه لدور الدوله، وتفاعله مع الاحداث من اجل تحقيق الاستقرار الداعم لعمليات النمو والتوسع والانتشار.

ثانيا – تفعيل التوازن الاداتى الحركى الحيوى فى الاقتصاد:

لا تكون الدوله قائمه بأدوارها اذا لم تقم بتفعيل التوازن الحيوى، خاصه بين القطاعات الاقتصاديه الثلاثه: العام، والخاص، فالتعاونى، وبالتالى تحصل على اداء متميز من هذا التفعيل، حيث يتحول الاقتصاد الى منظومه اداتيه تتجه نحو تحقيق التنميه المستدامه، ومحققه معدلات قياسيه فى النمو والتوسع والانتشارفى اطار مترابط.

وبالتالى تحتاج الدول الى الاستفاده الحيويه من تفعيل التوازن الحيوى، وهى استفاده محققه للكثير من القدرات، خاصه انها تعطى للدول أهميه خاصه فى متابعه التنفيذ لما اصدرته من قرارات، وبالتالى الوقوف على اوجه القصور الذى شاب العمليات التنفيذيه، سواء فى التخطيط، او التنظيم، او التوجيه، او الرقابه... وهو ما يؤدى الى مزيد من الفهم والادراك شديد الاتساع لاعمال اداره الدوله.

ويقوم التفعيل على استخدام الدافعيه الانجازيه للانسان الفرد، واطلاق طاقاته الابداعيه من اجل تحسين اداء وتجويده بمستوياته القياسيه المستهدفه، وفى اطار تسلسل الاعمال وترتيبها.

فالاداره الواعيه للدوله تدفعها الى استخدام فاعليات التوازن من اجل احداث ثلاث مراحل متتابعه لتنميه اقتصادها هى:

– مرحله التخلى عن كافه صور المهدر والفاقد والعاطل والتألف والتى تمثل

استنزافاً للموارد.

- مرحله التخلى بعمليات التحسن الاداتى للوصول الى مراحل الابداع القياسى فى الانتاج والانتاجيه.
- مرحله التجلى بعمليات الابتكار واضافه الجديد الاكثر اشباعاً وامتاعاً.

وه ما يرتبط ارتباطاً قوياً بعمليات التفعيل للتوازن الاداتى الحركى الحيوى فى الاقتصاد الوطنى.

حيث يرتبط تفعيل التوازن بأليات صنع هذا التوازن الحيوى، خاصه بين القطاعات الاقتصاديه الثلاث: العام، والخاص، والتعاونى، حيث تعانى القطاعات الثلاثة من نقص كبيرفى التحفيز الواجب، خاصة عندما يكون القطاع الخاص هو المسيطر تحت دعوى انطلاقة القوى الفاعلة فى هذا القطاع... وهو ما يجعل الاقتصاد يعانى بشدة من اخطار الانكماش والركود، ويجعل فاعلياته مرهونة بشدة بالخروج من هذه الاوضاع القاسية... وهو بذلك يحتاج الى مساندة توازنية للقطاع العام، والقطاع التعاونى... وبالتالى فان غيابهما يفقد الاقتصاد اداءه... كما انه يفقدة قدرتة على النمو الذاتى الحقيقى، ويتم ذلك من خلال زيادة الوعى، والادراك الشامل، والفهم الواسع المدى لكيفية قيام الدولة بدورها فى تعزيز وتدعيم النمو وزيادة الطاقة، وزيادة الرغبة فى تحقيق تنمية حقيقية فاعلة.

وهو ما يرتبط بصفه اساسيه بنمو القطاعات الاقتصاديه الثلاثه، اى نمواً متوازناً.

ويرتبط التفعيل من جانب الدوله بالعديد من الحوافز المؤثره، سواء فى شكلها المادى، او المعنوى، والذى يتم تحريك كل من القدره على التنفيذ، او يتم احداث قدر عالى من الجوده التنفيذيه من خلالها.

وهو ما يعنى ان هناك طاقه على التفعيل الذاتى، وبالتالى تحتاج الى استخدام كل من الموارد المتوفره، وما يمكن توفيره فى شكل اداء تناسبى يتخذ ناتجه كقاعده نحو الانطلاق الاقتصادى وبشكل متتابع.

وبين تحقيق معدلات مناسبه فى النمو، والذى تأخذه الدول مقياساً مـــن اجـــل التقدم، ويتم رسم سياسات التنفيذ المتحققه والمترابطه، وبالتالى فان.

هذا يرتبط ارتباطا قويا بوجودتوازنات اداء فاعل فى الاقتصاد، كما انه يرتبط بتوافر الوعى الادراكى الشامل بضرورات البقاء، وبالفاعلية الكاملة لما يمكـــن ان تحققه الدوله، خاصه ان الدوله تمتلك خاصيه التأثير الشامل العام على افرادها.

ثالثا – اكتساب مزايا تنافسية فى الاقتصاد تلودة بقطاعاته الثلاثة الى مزيد من التقدم

تستطيع الدوله ان تحقق مزايا تنافسيه على غيرها من الـــدول، خاصـــه فـــى عمليات: الانتاج، وعمليات: التسعير، وعمليات المواصفات... وهـــى تعمـــل فـــى الوقت ذاته على استخدام كل ما لديها من اجل الانطلاق الى وضع افضل، يحقـــق لها مزايا ومكاسب اعظم، ويهيأ ذلك لشعبها افضل المستويات المعيشيه من خلال الاهتمام بجوده الحياه.

حيث تملك الدولة قوة الفعل الارادى العاقل والمخطط لاحداث قـــدر كبيـــرمن التنمية الحقيقية المتوازنة، وهى الاساس الذى يتم الاستناد اليه فى كافـــة عمليـــات النموالمتسارع الذى تعمل عليه الدولة.

وبصفه خاصه الاداء التوازنى الحركى للقطاعات الثلاث: العام، والخـــاص، والتعاونى فى اداء متزايد القدره والاهميه، وفى نطاق هذا التناسب الادائـــى يـــتم

توفير كل من الاحتياجات الخاصه لجميع افراد الشعب، وتصدير الفائض الى الخارج، خاصه ان الدوله تستطيع من خلال ما تملكه من وسائل ان تساعد على تحقيق ذلك، وهو ما يضيف ابعاداً جديده، خاصه البعد الاجتماعى، حيث يتم اعاده النظر فى مكتسبات الطبقات من خلال تزويب الفوارق بين هذه الطبقات، وزياده مكاسبها.

وهو ما يعنى ان متصاص حالات الصراع الطبقى من خلال تزويب الفوارق بين القطاعات، سوف يؤدى الى احداث حاله من حالات الانسجام والتوافق المجتمعى، وهى حاله اساسيه ولازمه من اجل تطوير المجتمع، جعله اكثر قرباً من تحقيق التفاعل الحيوى اللازم لنمو المجتمع.

وبالتالى فان دور الدوله المتعاظم فى معالجه الاختلالات الاجتماعيه سوف يساعد على تجنب التوترات والقلاقل والاضطرابات الاجتماعيه، وبصفه خاصه عدم تحقيق الانحراف فى امتلاك ثروات المجتمع، والتى يجب ان تتوزع توزيعاً عادلاً من اجل انماء هذه الثروه، ومن اجل زياده فاعليتها، وهى عمليه ارتباطيه بالمصالح المكتسبه والمتحققه للدول، خاصه ان الدوله من خلال اشرافها الفعال على القطاعات الاقتصاديه الثلاثه تستطيع تحقيق الكثير من التدخلات التى توازن هذه القطاعات، وتدفع بالنمو الاقتصادى، فضلاً عن تعظيم الحاجه الى جهودها فى معالجه اوضاع الركود الاقتصادى، والذى يدمر العلاقات الاقتصاديه فى المجتمع من خلال سياسه الايدى الظاهره والايدى الخفيه فى هذا الاقتصاد.

وهى عملية اساسية تعمل الدول على تحقيقها، خاصة اذا ما كانت ادارة الدولة لذاتها تمتلك المهارة والقدرة على تفعيل مواردها، وتمتلك ايضا القدرة على تفعيل القطاعات الثلاثة لها.

خاصه انها عمليه اكساب حيويه للقطاعات الثلاثه، من اجل تحقيق اداءاً متميزاً فى كل منها، فضلاً عن احداث قدر مناسب من:

- الترابط الادائى.
- التشابك الادائى.
- التفاعل الادائى.

فى هذه القطاعات وبالتناسب مع ما يؤديه كل منها، وتستخدم الدوله فى ذلك العديد من السياسات من بينها سياسات النصح والارشاد والتوجيه، وسياسات الاغراء من خلال تقديم الاعفاء الضريبى، وسياسات الضروره لاهميه من اكمل تكامل المشروعات.

وهو ما يوضح لنا ان دور الدوله متعدد المهام والواجبات، وهو دور مؤثر على كافه الطبقات الاجتماعيه، سواء كان هذا التأثير له ارتباطاته الحيويه بكل من مستويات المعيشه، او بنظام الحياه فى المجتمع، او بوسائل تنفيذ عمليات الاقتراب من هذا الاطار الحيوى.

خاصه ان التاريخ الاقتصادى للدول يوضح لنا كيف استطاعت بعض الدول تفعيل مواردها واكسابها قدرات خاصه تجعلها اقتصادياً افضل من غيرها، كما تجعل حجمها الاقتصادى فعال الى اقصى مدى، وهو ما يفسر ان دول صغيره الحجم الجغرافى كسويسراً، اعلى واكبر فى الحجم الاقتصادى من غيرها من الدول.

وهو ما يعنى ان حسن اداره الدوله لمواردها البشريه قادر على ايجاد موارد اقتصاديه فعاله بها على الخروج من دائره الفقر والتخلف والمرض، وتحقيق التقدم والنمو والتوسع بأشكاله المتعدده.

وبالتالى فان هناك اجماع على ضرورة وجود الدولة، فهى التى سوف تساعد على صناعة مزايا تنافسية مؤثرة، سواء من خلال تدخلها الواع المدرك لاهمية تحسين الاوضاع، اوتطويرها، او من خلال دفعها الذاتى لتطوير القطاعات الثلاث الاساسيه فى المجتمع: العام، والخاص، والتعاونى، وبوسائل متعدده مبتكره من اجل الوصول الى معدلات مناسبه فى النمو، ومن الاستقرار الاقتصادى، وبالتالى فان تحقيق التقدم الاقتصادى يحتاج الى وجود الدوله، ويحتاج الى تأثيرها، والى مؤثراتها.

ان هذا يظهر بما لا يدع مجال للشك ان تكاليف غياب الدوله باهظه، وان نظم الحكم التى تعمل على تغييب الدول هى التى تؤثر بشده على دفع هذه التكاليف من جانب الشعب، الذى يتحمل الكثير.

رابعا- الوصول الى فاعلية تاكيديه لقطاعات الاقتصاد الثلاثة فى اطار وعى ادراكى شامل بكل من الفرص والتهديدات،

ترتبط قوه اى دوله بمدى قدرتها على اكتشاف الفرص والتهديدات الكامنه فى مستقبلها المنظور، وبالتالى تحديد اعدائها واصدقائها، وبناء تحالفاتها الاستراتيجيه وفقاً لهذا المنظور، وبالتالى ربط الامر بالمصالح الحاليه والمستقبليه.

وبصفه خاصه فرص:

- الاستثمار الواعد.
- التصدير المرتفع العائد.
- التواجد الفعال فى الاقتصاد الدولى.

وما يتضمنه هذا من عناصر التهديد الاتيه:

- ضياع وفقد الاستثمار.

- ضياع وفقد عائد الصادرات.

- ضيلاع وفقد الاسواق الدوليه.

وهى جميعها اخطار تهدد الامن الاقتصادى للدول، وتؤدى الى عدم قـدرتها على تحقيق قدرتها على تحقيق العائد المنتظر.

وهو ما يظهر من خلال ادراك الحقائق الاقتصاديه الدافعه للنمو والمحرضـه على الابتكار، وعلى الابداع، وعلى الايمان الكامل بأهميه تحقيقهما وبفاعليه كامله، خاصه ان هذا يستدعى الى الوعى الخبرات والتجارب التى مرت بها مختلف دول العالم[1]، حيث تستطيع الدولة تحديد المخاطر التى تواجهها كدولة وكنظام، وتعمل على مواجهة هذه المخاطر بما تملكة من ادوات تاثيرية، بينما نجـد ان احـساس الافراد بالخطر قد يكون ضعيفا، وفقا للولاءات والقناعات الخاصة بكل منهم وهى عملية اساسية تقوم بها الدولة، وتؤسس لها، ويتم ذلك فى اطار سياسـات تنـسيقية واعية باهمية القطاعات الثلاثة: العام، والخاص، والتعـاونى، وباهميـة التـوازن الادائى الحركى بينها وبين بعضها البعض، خاصة فى مجالات: الانتاج، والتسويق، والتمويل، والكوادر البشرية، وهى مزايا تنافسية فاعلة تساعد على تغييـر واعـادة النظر فى كثير من السياسات التى تتبعها القطاعات الثلاثه، خاصه عنـدما يحـدث حاله احتكار قوى فى اى من القطاعات الثلاثه لصناعه معينه او لنشاط اقتـصادى معين.

---

(1) ان حجم الحروب الشديده، وتحالفاتها العالميه، وارتباط كل منها بالنظم الحاكمه للشعوب، وما اسفرت عنه مـن خسائر، ومن مكاسب، ومن حقوق والتزامات، يظهر فى ما جرته هذه الحروب من مواثيق ومعاهدات، فضلاً عن ما اسفرت عنه من تغيير معالم الخرائط الاقتصاديه فى العالم ... وهو ما استدعى ارتباطاً مؤثراً على حركـه التفاعلات الاستهدافيه لدور الدوله..

وهو ما يدفع الى تدخل الدوله لكسر وفك هذا الاحتكار من خلال اقامه مشروعات جديده تعمل فى هذا الاحتكار من خلال اقامه مشروعات جديده تعمل فى هذا المجال الحيوى، وبمعرفه اى من القطاعات الثلاثه.

وبذلك تصل الدوله الى فاعليه تأكيديه للقطاعات الاقتصاديه الثلاثه، وتصل الى علاقات ارتباطيه فاعله بين بعضها البعض، دون احداث قدر من الاحتكار، بل استخدام القطاعات الثلاثه من اجل تعاون المتنافسين Co-opetion، والذى يعمل على تدفيع عمليات الابداع، وعمليات الابتكار من اجل التحسين الدائم والمستمر للاداء الذى تقوم به هذه القطاعات.

وبالتالى فان وجود الدوله يساعد على تحقيق ما يلى:

- تحسين اوضاع التخطيط فى القطاعات الاقتصاديه الثلاثه.
- تطوير التنفيذ فى القطاعات الاقتصاديه الثلاثه.
- تنميه الابداع والابتكار بشكل دائم ومستمر فى القطاعات الاقتصاديه الثلاث.
- اعتماد فاعليه التحفيز فى القطاعات الاقتصاديه الثلاثه.
- تطبيق التنظيم المفتوح فى القطاعات الاقتصاديه الثلاث.
- تحسين اوضاع المتابعه وتطويرها لتكون متابعه وقائيه فعاله.
- زياده الاعتماد على نظم البيانات والمعلومات واحداث المعرفه وتنميه الاستفاده منها.

ان هذا يحقق فاعليه الدوله، ويحقق لها فى الوقت ذاته قدره عاليه على تحفيز النمو فى القطاعات الاقتصاديه الثلاثه، وربما يضمن لها تفاعل ارتباطى مؤثر

بشكل كبير، خاصه على كل من الاتى:

- استغلال الموارد.
- تفعيل العناصر.
- القوى التوازنيه للمجتمع.

وهو ما يعنى تحريك الاقتصاد من اجل التنميه، من اجل معدلات النمو المتسارعه، والحصول من تفاعلها على اوضاع ارتباطيه لتحريك معجلات النمو والتوسع والانتشار.

ان هذا يعى ويدرك مجموعه الحقائق الدافعه لايجاد الوظائف الحركيه فى الاقتصاد الوطنى بتفاعلاته المحركه للقواعد الاساسيه لعمليات التنميه الاقتصاديه المستدامه.

وهو ما يعنى ان الدوله هنا قادره على فك عمليات الاحتكار فى القطاعات الثلاثه، وقادره على ايجاد المنافس القوى لاى احتكارات قائمه، سواء كانت احتكارات اتفاقيه، او كانت احتكارات ذات طبيعه خاصه..

خامسا – اكتساب فاعلية التواجد بكافة ابعادة وجوانبة ومرامية:

تتصف الفاعليه بالعديد من الخصائص التى تحرص الدول على وجودها، وبصفه خاصه ما يتصل بجوده التنفيذ، ومتطلبات هذا التنفيذ، وبالاداء المتحقق من هذا التنفيذ، وينطبق الانظمه الحديثه التى تؤدى الى تطويرات متلاحقه فى هذا التنفيذ... خاصه ان الوجود المادى للدوله يعطى لها مزايا الوجود المعنةى، سواء الايجابى، او السلبى، مثلها فى ذلك رجل الشرطه، فوجوده يمنع الجرائم، وتدخله

السريع يحد منها، وفاعليتها تجعل المجتمع بدون جريمه... والدوله اكبر من رجل الشرطه، واكثر فاعليه.

حيث يحدث التواجد الفعال للدول من خلال التأثير المشترك لقطاعاتها الثلاثه التى تعمتد عليها الدول اقتصادياً فى تحقيق النمو المتوازن، وفى تحقيق العدالـه والفاعليه بشكل شامل وكامل، فوجود الدولة يساعد على اكتساب فاعلية خاصـة، وهى فاعلية ممتدة الى كثير من المجالات، والتى تبلور ذاتها فى النمـو والتنميـة الذاتية المستدامة، فضلا عن مواجهة المواقف الطارئة التى تشكل اختباراً مـؤثراً على نظام الحكم.

وبالتالى تكتسب الدوله فاعليه مطلقه فى مواجهـه الطـوارئ، والازمـات، والكوارث، والتى قد يتحقق عنها خسائر كثيره متصاعده، خاصه ان ما تمتلكه من ادوات وفواعل كثيره تكون مؤثره على هذه الفاعليه، سواء كان هذا التأثير ايجابياً اى يزيد فاعليتها، او كان تأثيراً سلبياً فى حاله عدم فاعليه هذه الادوات..

وهو ما يجعلنا امام خيارات كثيره أهمها ما يلى:

- فاعليه الموقف الذى تواجهه الدوله.
- فاعليه ممتده ودائمه لمواجهه الطوارئ والازمات والكوارث عندما تحدث.
- فاعليه ارتباطيه حسب القدره على توقع الطوارئ والازمات والكوارث.

وبالتالى تملك الدوله فاعليه التواجد المؤثر، خاصه من الناحيه النفسيه من اجل تأكيد مكانه الدوله، وقدرتها على مواجهه الموقف.

خاصة فى اطار مواجهة الازمات والكوارث التى تحدث، وفى اطار تحديـد دور الدولة، وزيادة فاعليتها، وفى اطار الفهم العام لطبيعة هذا الدور، وفى اطـار

التنسيق الفعال المطلوب القيام به.

ان هناك قدرا كبيرا من الوعي والفهم الواسع المدى لـضرورة دور الدولـة، واضطلاعها وقيامها بهذا الدور، وان هذا الدور له فاعلية اساسية في العمليات والمعاملات، وهو ما يحتاج يقينا الى فهم ووعي وادراك، خاصة ان توظيف قدرات كل قطاع من القطاعات الثلاثة، وتفعيل هذا التوظيف عملية ترتبط بهذا الادراك، وبهذا الوعي، وليس بعمليات تصفية قطاع على حساب القطاعات الاخرى، او سيطرة اى قطاع منهم على القطاعات الاخرى.

وبالتالى يحتاج الامر الى تنسيق كامل تقوم به الدول باعتبارها المشرفه على القطاعات لثلاثه، ويتم من خلال ايجاد قدر من التنسيق المشترك فى هذه القطاعات، بحيث ان هناك توازن حركى فاعل يتم الحصول على نتائجه فى القطاعات الثلاثه.

ان هذا يقود الى أهميه وجود الدوله القويه القادره الفاعله فى عالم اليوم، تلك الدوله التى تملك مقومات مواجهه الازمات والكوارث والطوارئ بفاعليه كامله.

وتتحقق فاعلية التواجد من خلال الوظيفة والادوار التى تقوم بها الدولة، مؤثرة على اداء القطاعات الثلاثة: العام، والخاص، والتعاونى، والذى يتبلور في فهم الاداء الارتباطى الذى يتحقق من هذا التنسيق بين القطاعات الثلاثه، ومن قدره الدوله على من القوانين والتشريعات اللازمه لايجاد هذا القدر المناسب من التنسيق فيما بينها، وضمان عدم وجود اى احتكارات حاليه او مستقبليه فى اى منها.

ان هذا يستدعى وجود الدوله، وهو وجود له مظاهر ماديه واخرى معنويه، حيث يضاف الى كيان الدوله كيان آخر فاعل ومحقق لاهدافه... وبصفه خاصه زياده الشعور والاحساس بكفاءه وفاعليه الدوله من خلال أجهزتها:

الاقتصاديه، والسياسيه، والاجتماعيه، والثقافيه، والامنيه... الخ، وبالتالى

امتلاك قدره التواجد الحيوى الفعال.

وهو تواجد واع ومدرك للوظائف التى تقوم بها القطاعات الثلاثـــة، ومـــدرك لاهمية وجود هذه القطاعات، ومدرك اكثر لفاعلية وخطورة هذا الدور، خاصة ان هناك جوانب محددة لا يجب ان تغفل عند العرض لهذا الدور، وبصفه خاصه فـــى توفير قدر مناسب من التشغيل، والتوظيف ليس فقط للافراد العاطلين عن العمـــل، ولكن ايضاً فى توفير التدريب اللازم لكل منهم.

ان هناك وعى ادراكى شامل ينادى بضرورة وجود الدولة، وليس اى وجـــود للدولة يعنى وجود الدولة، بل المطلوب هو وجود الدولة التى تعى حقيقة دورهـــا، وحقيقة ابعاد وجوانب هذا الدور، وتقوم بتنفيذه ببراعه كامله ومهاره فعاله.

وبذلك فان الفاعليه لدور الدوله مطلوبه، وان الادراك الشامل لحقائق العـــصر تتطلب القيام بهذا الدور، وهى عمليه اساسيه تحتاج اليها الدول، خاصـه ان العديـــد من الاوضاع يفترض وجوداً للدوله، وهو وجود فاعل ومؤثر على تحقيق الحيـــاه الرغيده التى يحياها شعب هذه الدوله، وعلى مستوى الرفاهيه والعداله الاجتماعيـــه المتحققه.

المبحث التاسع
من يقوم بإعادة دور الدولة ؟!

الشعب هووحدة الذى يقرر عودة الدولة الى النشاط الاقتصادى، وهوما يحتاج الى الرجوع الى الشعب، والى الاحتكام اليه، فى ظل تصاعد المخاطر والتهديدات المباشرة الموجهة للتواجد الانسانى، وهو ما يستدعى وعيا ادراكيا شاملا بحقـائق الوجود، وفاعلية التواجد.

خاصه ان هذا التواجد مؤثر الى درجه كبيره، سواء على قوه الدوله، او على الوظائف الاساسيه التى تقوم بها وتؤديها، او على احداث التـرابط الحيـوى بـين اجزائها، او على حريه وحركه القوى المتصاعده فى هذه الدوله.

سواء كانت هذه القوى هى:

- الاحزاب القديمه القائمه.
- الاحزاب الجديده الوليده.
- النقابات المهنيه.
- الاتحادات المنشأه.
- الجمعيات المختلفه.

ان هذا الاجماع هو ضد كافة عمليات التحايل نحـو اسـتخدام عمليـات الخداع لتفكيك بدايات الدول، والتنفيذ ضد تكوينها، وهـى كثيـره ومتعـدده، تستخدم فيها المؤامرات والدسائس، وتنصب فيها الاشراك، وتعد فيها الكمائن من اجل ايقاع الدول الوليده فى احابيل اقتصاديه وسياسيه واداريـه... الـخ

متعدده ومتنوعه[1].

وتكون نهايتها القضاء على مقومات وجود الدوله، واختصارها بشكل اساسى فى نظام الحكم القائم، وبالتالى تهميش واقصاء الدوله، واستبداله بسيطره افراد، واستخدام الاستبداد بديلاً عن عداله الدوله، واستخدام البطش والعنف الشديد كاداه للتغطيه على غياب الدوله، وغياب وظائفها التى تمارسها.

ففى عالم اليوم الذى تجتاحة الازمات من كل اتجاه، والذى يحتاج الى الدوله للقيام بدورها ليس فقط فى مكافحة الازمات، ولكن فى احداث النمو المتوازن بها ومعها، اصبح من الضرورى والهام ان تاخذ الدولة دورها، سواء فى تخطيط النمو، او فى تنظيم العلاقات، او فى توجية المعاملات والعمليات، او فى الرقابة عليها، وتاتى فى اطار ذلك عمليات ادارة الدولة، ومستويات التفاعل الحيوى الذى يحدث ويتم فيها، مؤثراً عليها ومتأثراً بها، فى اداء متكامل ومتنوع فى الوظائف التى تقوم بها الدوله.

وترتبط الدوله بوظائفها التى تقوم بها، خاصه تلك الوظائف الاشرافيه العامه، والتى تتحدد وفقاً ومعطيات ما تواجهه من تحديات، ومن مشاكل، ومن ازمات، ومن مواقف طارئه تحتاج الى تدخل الدوله ككيان فاعل ومشرف على مؤسساتها العامله فيها، خاصه تلك المؤسسات المخصصه للقيام بهذا الدور.

---

(1) لا ترغب كثير من الدول الكبرى المتقدمه ان ترى الدول النامية الصغيره تتقدم وتؤسس دولاً قويه، وهى تتآمر عليها، سواء بصوره فرديه او بصوره جماعيه، وهى عمليه تحتاج الى وعى ادراكى شامل بهذه الحقائق الموضوعيه، والى استنفار لكامل القوه لدى الدول الواعيه من اجل تأسيس ذاتها، وزياده فاعليتها من خلال استخدام سياسات متعدده الوقائيه والعلاجيه ضد هذه العمليات المتربصه بها ... ومن اجل التعايش فى عالم اليوم، والذى لا يعترف الا بالدول الكبرى القويه، التى تستطيع الدفاع عن نفسها ضد مخاطر الانقسام الداخلى، وضد مخاطر التهميش والاقزمه، وضد مخاطر الانسلاخ عن الواقع الذى تعيشه وتحياه..

ويتم الرجوع الى الشعوب لتوضيح دور الدولة، واهمية هذا الدور والحصول على موافقه الشعب على القيام به في استفتاء شعبي عام، وبالتالي لا ينــوب عنــه مجموعة من النواب الذين تم اختيارهم وفق اسس بعيدة عن هذا الاستفتاء، ووفــق معطيات مختلفة، وهوما يحتاج الى اسس ومنطلقات فعالة لاجراء هذا الاستفتاء.

حيث يتم النظر في ما يلي:

- اضرار انسحاب دور الدولة، وغيابها عن النشاط الاقتــصادى والــسياسى والتعاوني والاجتماعي والامني...

واقتصاد وظائفها على ما يقوم به النظام الحاكم ومخاطر ذلك العديده، والتــي من بينها التهميش والاقزمه، وعدم الفاعليه، والاجزاء عليها مــن جانــب الــدول الاخرى، وضياع مصالحها... الخ مزايا عودة الدولة وممارستها دورها في النشاط الاقتصادى والسياسى والثقافي والاجتماعي والامني... خاصه اذا ما كان ممارســه هذا الدور تتصف بالنزاهه وبالفاعليه وبعدم الانحياز... فضلاً عن تحقيق الــسياده والعزه والمتعه بالاضافه للمكاسب وحمايه المصالح من اى اعتداء قد يقع عليها.

- التهديدات المتصاعده الموجهه الى الشعوب من اجل استنزاف مواردهــا، وضروره وجود الدوله من اجل تحقيق العداله وتنفيذ بنودها، خاصه في الاتفاقيات الدوليه التى تتيح استخدام هذه الموارد وبالشكل الذى يحقق الفاعليه الارتباطيه التى تحققها الدوله، وتحافظ على ما تتجه للاجيال الحاضره، وكذا الاجيال القادمه.

- التطلعات المتصاعده في تحسين مستويات المعيشه وجوده الحياه وحجم ما تستلزمه كل منها من انفاق يرتبط بتحسين الدخل، وايجاد الوظائف المناسبه المحققه لذلك.

- المخاطرالتى تهدد الوطن مع غياب دور الدولة عن النــشاط الاقتــصادى

والسياسى والثقافى والاجتماعى والامنى... خاصه ان اتساع هذه المخاطر لدرجـــه ظهور مخاطر الاحتلال والتدخل العسكرى وفرض توازنات امنيه تخـدم مـصالح الدول الكبرى.

وبالتالى فان الرؤيه الاستراتيجيه تفترض وجود الـدول، وتفتـرض قيامهـا بوظائفها، خاصه ان حجم المتغيرات شديده التأثير على ككل من الاداء الـوظيفى للدوله، وعلى قيامها بالعمل والعبء الشديد الذى يفرض توازناته، ويحدد العلاقات الاتجاهيه للمؤسسات الخاصه بالدوله.

حيث يعرض وجود الدوله جميع الحقائق، وهو ما يـستدعى امانـة الكلمـة، وضرورة تبيان كامل لضرورة هذا الدور، وهومطلب شـعبى فعـال لعـودة دور الدولة، ومكافحة اى اتجاه لازالة هذا الدور، وهوما يستوجب القيام باستخدام كافـة الوسائل المشروعة من اجل تحقيق المشروعية الكاملة لهذا الدور، خاصة استخدام ادوات الدولة من اجل اعادة قوتها وهيبتها، وعدم الاستهانة بها، اوتقليل الاحتـرام والتقدير لها.

وبالتالى تكتسب الدوله فاعليتها من خلال ما تقوم به من اداء فـى مواجهـه المتغيرات والمستجدات الحياتيه المؤثره، وهو ما يعنى ان هناك اداء متواصل تقوم به الدول، خاصه فى مواجهه كل من الاعداء، ومواجهه المؤامرات التـى تحـاك ضدها، وكذلك فى ايجاد التحالفات الارتباطيه مع الاصدقاء.

ان هناك قدركبير من المسئولية الاجتماعية فى الدولة تجـاه شـعبها، وهـى مسئولية زيادة الوعى الادراكى الشامل لهذا الشعب، وهوما يحتاج الـى اسـتخدام لكافة اجهزة الدولة من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن اجل زياده هذا الوعى، وبصفه خاصه للحصول على تأييد هذا الشعب ومساندته لاى مبادرات او قرارات تقوم بها الدوله.

وبالتالى فان الفهم العام لدور الدوله، سواء فى المجال الاستراتيجى ذو الرؤيه الممتده لاكثر من عشرين عاماً، او فى التعامل مــع الاحــداث العامـــه الجاريـــه، ومتطلبات التواجد فى عالم الازمات والكوارث والطوارئ، واخذ الحذر، وتجنـــب الانزلاق فى مغامرات قد تسبب كوارث انسانيه للشعب.

ويتم اعادة دور الدولة من خلال مؤسساتها التى تعطى لكــل منهـــا فاعليتهـــا الكاملة، خاصه فى تأكيد مسئولياتها الاشرافيه، وقـــدرتها علـــى توجيـــه وتفعيـــل المؤسسات التابعه لها، وهو ما يعنى بوضوح وجود القطاعات الثلاثة:

- القطاع العام.
- القطاع الخاص.
- القطاع التعاونى.

ويتحدد دور كل منهم فى تحقيق التنميه الشامله المستدامه، وبالتعاون المشترك فى اعتماديه متبادله Mutual Dependency تتحقق معها معدلات متناسبه مـــن النمو، والتوسع، والازدهار.

ان الوعى الادراكى الشامل الذى سيعيد للدولة دورها، سوف يـــزداد بعـــودة الدولة، وهو الوعى الذى يقود الامم ويدفع الشعوب الى مزيد مـــن التقـــدم، وهـــى عملية مزدوجة التاثير، فاعلة التاثر.

حيث يتحقق معها ارتباطات الوفاء بما يحتاج اليه افراد الشعب و، ويكفل لكل منهم مستوى معيشى مناسب، خاصه فى مجال تحقيق جوده الحياه المناسبه.

ان هناك ابعاد، وجوانب لدور الدولة تحتاج الى معرفة، وتحديـــد للمخـــاطر، وبصفه خاصه مخاطر ان تنسلخ الدولة عنها، وتحديد هذه الابعاد يحتاج الى فهـــم

عميق الجذور، ورؤية واسعة ممتدة تشمل واقع الحاضر وطموحات المستقبل الذى يسعى الجميع الى تحقيق اهدافة، وهو ما يتطلب اتفاقا عاما جماعيا على ما يلى:

- الاتفاق على السلطات العامة للدولة، اى السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية... وان يتم الفصل فصلا تاما بين هذه السلطات، ورفض اى تجاوز فى العلاقات القائمة بين كل منها، خاصة ان هذا الفصل لا بد ان يكون حقيقيا ومطلبا وممارسا ومحترما من الكافة، ولا يجب أن يمس من قريب او بعيد.
- الاتفاق على شكل نظام الحكم، ومدى ارتباطه بقوه الدوله، وبأسس المحاسبه اذا ما ارتكب خطأ، وبأسس التفاعل بين نظام الحكم وبين الدوله ككيان ادارى مشرف على الاوضاع.
- الاتفاق على حدود السلطه والمسئوليه، وحدود الدور الذى تقوم به كل الاجهزه الخاصه بالدوله، وبنظام الحكم السائد فيها، وجعل هذا الاتفاق اساسى قاعدى للدوله، ينظم العلاقات السائده فيها.

ان هذا كفيل بتوضيح أهميه عوده دور الدوله، واهميه ممارسه الوظائف والمهام التى يتطلبها هذا الدور، وبالتالى فان مسئوليه عوده الدوله تقع على عاتق كل من ما يلى:

اولاً – دور الشعب فى اعاده دور الدوله:

الشعب هو المعلم الاكبر، صاحب التجربه التاريخيه، وصاحب الاراده التى تغير كل شئ، وهو ما يجعل انظمه الحكم تعمل على السيطره على هذه الاراده من خلال التحكم فى المعلومات التى تصل الى الشعب، خاصه ان "حجم المعرفه" المتوفره لدى الشعب هى التى توجه قراراته واراداته وهو ما يجعل هناك ارتباط

قوى ما بين:

- البيانات المتوفره والمتاحه للشعب.
- المعلومات التى تم انتاجها واتاحتها للشعب.
- المعرفه الاطاريه وتراكماتها لدى الشعب،

ويتم التحكم فى العديد منالوسائل التى توفر للبيانات والمعلومات والمعرفه لافراد الشعب من اجل السيطره عليه، والتحكم فى سلوكياته... خاصه من جانب النظم الاستبداديه.

حيث ترتبط عوده الدوله بمقدار الوعى والادراك المتوفر لدى الشعب، وبمقدار الفهم المتبادل بين افراده، وبمقدار احساس افراد الشعب بقوتهم، وتأثيرهم الفعال لعوده دور الدوله، ليس فقط من اجل ذاتهم، ولكن ايضاً للتوافق مع الظروف والاوضاع العامه السائده والمؤثره على شكل ونمط الحياه.

ويمتلك الشعب العديد من الوسائل من اجل عوده دور الدوله، واستخدام هذه الوسائل مرهون ومرتبط بشروط من اجل احكام قبضه الدوله على مصالحها، خاصه الوسائل الاتيه:

- حق الاعتصام.
- حق الاضراب عن العمل.
- حق التظاهر السلمى.
- حق العصيان المدنى.
- حق الثوره الغاضبه.

وهى حقوق اساسيه ينتزعها الشعب ويعبر عنها، ويستخدمها كعناصر مؤثره من اجل عوده الدوله، ومن اجل اجبار نظام الحكم على التوافق مع متطلبات عوده الدوله.

ويمارس الشعب بذلك حقه فى استعاده الدوله، وفى اجبار نظام الحكم على الانصياع لارادته والاستجابه لمطالبه، خاصه ان ممارسه الضغوط على نظام الحكم تحتاج الى صبروا الى دهاء والى ذكاء فى التعامل مع الابعاد والجوانب العديده.

وبصفه خاصه ان نظام الحكم ليس عدواً، ولكنه يحتاج الى وعى ادراكى شامل لمعرفه مدى حده وضروره عوده الدوله الى ممارسه ادوارها.

حيث يعد الشعب المعلم لكافه القوى والمحدد للابعاد التى تتخذها الدول، وهو كشعب يدرك ويحس بأهميه وجود الدوله، وأهميه الدور الذى تضطلع به الدول، خاصه ان الشعب لا يعيش فى نطاق مغلق منعزل[1]، بل ان الشعب يرى ويسمع ما لدى الشعوب الاخرى، وبالتالى فان الشعب يفرض ارادته، ويفرض رؤيته بشأن اعاده الدوله الى القيام بدورها فى تحقيق التوازن: الاقتصادى، والسياسى، والاجتماعى، والثقافى، والامنى، وترتبط عوده الدوله الى ممارسه دورها ارتباطاً وثيقاً بقدره الشعب على فرض ارادته... الخ.

وكلما كان الشعب مثقفاً ومطلع على ما لدى الشعوب الاخرى، كلما كان قادراً على تحمل تكاليف اعاده الدوله الى دورها ومصراً عليه... خاصه اذا ما كان

---

(1) لعبت وسائل الاتصال دوراً اساسياً فى زياده وتوسيع مجال "المعرفه" لدى الشعوب، وبالتالى زياده قدرتها على تحقيق امالها فى ان تحكم عبر وسائل الشعوب، وبالتالى زياده قدرتها على تحقيق امالها فى ان تحكم عبر وسائل ديمقراطيه حديثه، تقاوم الظلم والاستبداد، وتقضى على الديكتاتوريه.

يعانى من ممارسات نظام حكم ديكتاتورى استبدادى، وهو ما يجعل العديـد مـن الممارسات تخضع للقوى التوازنيه التى يعمل الشعب على احداثها خاصـه فيمـا يتصل بالاتى:

- حق الانتخاب.
- حق التمثيل.
- حق المعرفه.

وهو ما جعل " معرفه الحقائق" سلاح فعال فى ايد الشعب، واحـد مقومـات حياته وممارساته التى يقوم بها، واحد مصادر المعرفه لدى هذا الشعب من حيـث اتاحه كل من الاتى:

- معرفه الاخبار.
- معرفه الحوادث والاحداث.
- معرفه المعلومات وما يحدث فى الوطن.
- معرفه ما يحدث خارج الوطن.
- معرفه الطرق والاساليب والوسائل واجراء المقارنات بينه وبين الشعوب الاخرى.

وهو ما يفترض نمواً فى الوعى وادراك واحاطه تتراكم مصادرها المعرفيـه وتتعدد بأشكالها المتنوعه..

حيث يحتاج دائما الى راى الشعب، وهو راى مستنير يعى ويـدرك حقـائق العصر الذى يعيشة بضروراته، وبابعاده، وجوانبة، وهى عملية تـرتبط ارتباطـاً مباشراً بضرورات عوده الدوله كمشرفه على النشاط الاقتصادى بقطاعاته الثلاثه:

العام، والخاص، والتعاوني... ويتم ذلك في اطار:

الفهم والوعي العام لافراد الشعب، والذى يزداد مع تزايد الاحتكاك بين الشعوب، ومع ازدياد عمليات الاتصال عبر الوسائل الاليكترونيه الحديثه.

ثانياً - دور النخبه في اعاده دور الدوله:

تختلف النخب التي يتم تكوينها وفقاً للجوانب والاتجاهات التي تتكون منها، خاصه ان النخب هي فئات منتقاه من الشعب، ذات تأثير ارتباطي بمصالحه ومعارفه، وذات تأثير على مكون واتجاه القوى المؤثره على حركه الدول، وبذلك تتكون مخب: سياسيه، واقتصاديه، واجتماعيه، وثقافيه، وعسكريه، وامنيه... الخ، لتقوم بالدور الذى تؤديه كل منها.

اداره حوار مع كافه القوى فئه حضاريه من الشعب تكون قادره على اداره حوار مع كافه القوى المؤثره في ذات المجتمع، والتعبير عنه، وعن صناعه اتجاه محدد لذاته والنخبه هي تلك الفئه المثقفه في المجتمع والتي تقود التغيير نحو الافضل والاحسن والارقى، وهي تمثل شكل من اشكال المستشار الامين على حدود الحاضر وصوره المستقبل، بما تضعه من تصورات على اشكال العلاقه الحاكمه في اطار تحديد الدور الذى يجب ان تمارسه الدول.

وتعمل النخبه على ايجاد التصورات لاستخدام موارد الحاضر من اجل بناء الهياكل: الاقتصاديه، والسياسيه، والاجتماعيه، والثقافيه، والامنيه للمستقبل بمنظوره العام، وبتفاعلاته الارتباطيه التي يتم قيادتها اليه لتحقيق ذلك.

وتمثل النخبه الابعاد الخاصه بالسلوكيات المنفذه لتفاهمات وارتباطات انشاء الدول، وبدورها متعاظم الاهميه الذى تقوم به وتؤسسه، وبصفه خاصه ما تقوم به وتؤديه من ضغوط من اجل الارتقاء بدور الدوله، وزياده عمليات التطوير

والتحسين لهذا الدور... خاصه ان النخبه تتصف بعده صفات تساعدها على تأديه رسالتها، وأهمها ما يلي:

- الثقل والوزن النسبي في المجتمع.
- التأثير الايجابي التفاعلي مع افراد المجتمع.
- التوافق الارتباطي بينها وبين المجتمع.

وهو ما يؤدي الى ان النخبه تصبح قادره وفاعله من اجل تأكيد ذاتها، ومن اجل توصيل رسالتها، ومن اجل احداث التغيير في المجتمع عبر استعاده الدوله لدورها... خاصه ان النخبه تمثل اداه التغيير الذي يتم اداته في المجتمع عبر وسائل عديده من أهمها الضغوط التي تمارسها النخبه، سواء في:

- ابداء الرأي.
- الاعتراض السلمي.
- التعديلات المقترحه.

وتعمل النخبه على احداث تغيير في فكر ومسار القوى التوازنيه في المجتمع، وفي اطار هذه القوى يتم ممارسه عمليه التغيير، خاصه في استعاده الدوله لدورها.

وبالتالي فان النخبه بما تملكه من رؤيه، وبما لديها من مقومات وفواعل تستطيع ان تفرض ذاتها، وتؤسس منهجاً فاعلاً في اختيار شكل الدوله، وتحدد ايضاً معالم دورها الذي تمارسه.

وتعمل النخبه من خلال تفاعلها على تكوين رأي عام ضاغط، وبشكل مؤثر على افراد الشعب، وعلى النظام الحاكم، وهو ما يجعل النظام الحاكم يستجيب لما تتطلبه النخبه، وتراه.

خاصه انه كثيراً ما تكون النخبه قادره على الاحساس والشعور بغياب الدوله، وبصفه خاصه عندما تكون النخبه على قدر كبير من الوعي والادراك والفاعليـــه، سواء في اطار ما تتخذه من قرارات، او في نطاق ما ترتبط بـــه بفاعليـــات مـــن عمليات، سواء كانت عمليات:

- انشاء لدور الدوله.
- تنميه لدور الدوله.
- تطوير وتحسين لدور الدوله.

وبالتالي تكتسب الدوله فاعليتها الكامله من اجل تأكيد الدور الـــذي تمارســـه، خاصه ان ممارسات الدوله لسلطاتها تساعد كثيراً علـــى تأديـــه رســـالتها تجـــاه المجتمع... وهو ما يرتبط باتجاه كامل كل من النخبه وتأثيرها في المجتمع..

ثالثاً – دور الاعلام في اعاده دور الدوله:

تتوقف الضغوط التي تمارس على انظمه الحكم على حجم المعرفه، وهو مـــا يحتاج الى ضغوط اعلاميه متواصله من اجل اعاده دور الدوله.

حيث تحتاج عوده الدوله لممارسه دورها الى جهد اعلامي كبير، خاصـــه ان دور الاعلام في احداث المعارف مشهود، ويتم الاحاطه به والتعامل معه، ويتم ذلك بالفكر الارتباطي الذي يحدثه الاعلام، سواء كان هذا الاعلام: مكتوباً مقـــروءاً، او كان مسموعاً، او كان مشاهداً، وبالتالي فان الوسائل الاعلاميه كثيـــره ومتنوعـــه، وتأثيرها متعدد وفاعل، وهي تحدث مجالات حيويه مثل:

- الاذاعه.
- التليفزيون.

- الفيديو.
- السينما.
- المسرح.
- الصحف والمجلات.
- الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعى.

وتستخدم كل منها فى احداث قدر مناسب من المعرفه، وهى المحرك الاساسى لدى المتلقى للرساله الاعلاميه من لجل اعاده دور الدولـــه، ومـــن اجـــل تطـــوير وتحسين هذا الدور.

خاصه ان الاعلام يعمل بشكل مؤثر على حجم المعرفه لدى القوى المـــؤثره على حركه المجتمع، وعلى كل من الاتى:

- انماء المعرفه.
- تراكم المعرفه.
- شكل واتجاه المعرفه.
- استخدام المعرفه.
- توازنات المعرفه الاتجاهيه.

وكلما كانت هناك مساحه من الحريه امام وسائل الاعلام ســـواء الرســـميه او غير الرسميه، كلما كانت قدرتهم فى تحقيق هدف الرساله الاعلاميه اكبر، ومؤثره على حركه واتجاه افراد المجتمع.

حيث لا توجد وسيله فعاله اكبر من الاعلام نحو عوده دور الدوله، خاصه ان

الاعلام يملك التأثير الفاعل من اجل تحقيق فاعليه هذا الدور، خاصـه ان غيـاب الدوله يحتاج الى تعتيم والهاء اعلامى قوى ومسيطر، بينما ان اسـتخدام الاعـلام التفاعلى سوف يساعد على عوده دور الدوله، ويساعد على زياده فاعليتها، خاصه ان الاعلام يساعد على تثقيف الشعب، واعلام النخبه، واعلام الافراد بأهميه وجود الدوله، والتفرقه بينها وبين نظام الحكم القائم فى البلاد، وبالتالى يساعد على تنميه الاحساس بدور الدوله، وما يمكن ان تقوم به.

ويقوم الاعلام بتصنيف الدول، والاعلام بدورها الفاعل فـى تأكيـد سـياده الشعب، وفى عوده الدوله لممارسه ادوارها فى الاعلاء من ذات الـشعب، ومـن قدره، وبذل كافه الجهود من اجل زياده الاحساس بالسعاده لدى هؤلاء الافراد.

وقد ساعد على زياده الدور الاعلامى تطوره واتجاهه نحو الملكيـه العامـه للافراد، فضلاً عن خصوصيه العلاقات بين الافراد وبين الوسائل الاعلاميه، سواء العامه او المتخصصه، وبالتالى يتم حساب تأثير الاعلام عبر تأثر الافـراد بهـذا الاعلام.

ويؤدى ذلك الى فهم موسوعى كامل لاهميه الدور الذى تقوم به الدول، خاصه فى صياغه المستقبل كما يجب ان يكون، ويساعد ذلك علـى جعـل دور الدولـه فاعلاً... وعلى تقبل ما يمليه هذا الدور من التزامات على كافه افراد المجتمع.

رابعاً – دور الطليعه الثوريه فى اعاده دور الدوله:

الطليعه الثوريه هى فئه من افراد المجتمع غاضبه من نظـام الحكـم القـائم المستبد، واصبحت هذه الطليعه الثوريه قادره على التعبير عن غضبها مـن هـذا النظام، وهى تعمل على استعاده دور الدوله، وبصفه خاصه فـى اجـراء وتنفيـذ العداله الاجتماعيه والسياسيه، والاقتصاديه، والثقافيه... الخ.

وتعمل الطليعه الثوريه على اعاده دور الدوله من خلال ممارسه الضغوط المختلفه على نظام الحكم، ومن اجل تحقيق الدور الذى تمارسه الدول بسهوله ويسر، خاصه ما يتصل بالعداله الاجتماعيه وتحسين مستويات الحياه فى الدوله.

حيث ترتبط الدوله فى تقدمها بمبادرات تقوم بها الطليعه الثوريه التى تتفاعل مع الاحداث، وتسارع فى ايجاد القوى المؤثره على عوده الدوله لممارسه دورها، وتفعيل هذه القوى بزياده تأثيرها الحيوى فى المجتمع، وبالتالى زياده التأثير فيه، مع اعطاء وتوفير الادوات والوسائل المحركه لافراد الشعب، خاصه عندما يشعر افراد هذه الطليعه بصعوبه اجراء تغيير فى الدوله، وبالتالى يرتبط نشاطهم بحجم الوعى المدرك لاهميه عوده الدوله لممارسه نشاطها ودورها فى تنميه المجتمع.

ولما كانت الطليعه الفوريه الثوريه تضم وتجمع عدداً من الافراد الراغبين فى تغيير المجتمع، وفى احداث ضغوط متتاليه لعوده الدوله لممارسه دورها، فانها تضم تلك الفئه من الافراد الذين لديهم استعداد لتحمل تكاليف هذا التغيير سواء مادياً او جسدياً، خاصه ان هؤلاء الافراد يكونون فاعلين فى احداث هذا القدر المناسب من الضغوط الممارسه.

وهى طليعه مثقفه وقد تكون هذه الطليعه: سياسيه، اقتصاديه، اجتماعيه، ثقافيه، عسكريه، امنيه، وتقوم بدورها فى اعاده دور الدوله والمساهمه فى احداث قدر مناسب من التفعيل المجتمعى، خاصه ان هذه الطليعه قد استفادت من الاوضاع العامه، وادركت ان عدم وجود الدوله يؤدى الى احداث قدر كبير من:

- القلاقل والاضطرابات والتوترات فى المجتمع.
- يساعد على زياده الفساد بكافه حدوده واشكاله.

- ضياع وهدر الموارد والامكانات واحداث فاقد وعاطل وغير مستغل في ثروه المجتمع.

- يؤدى الى انفراد النظام الحاكم بكل شئ.

- يخضع كل ما في الدوله لسيطره هذا الفرد.

وتعمل الطليعه على استخدام "الفساد" الذى يقوم به نظام الحكم كمعاول هدم ضده، ربما يؤدى الى زياده التوتر الدافع للخلاص من الفساد، ويؤدى ذلك الى عوده الدوله لممارسه دورها، ومساعدتها في جعل الدور محققاً لاهدافه التفاعليه، وبذلك تصبح الطليعه مقدمه للشعب الذى يسعى الى عوده الدوله لممارسه دورها وبفاعليه كامله.

وتكون الطليعه التوازنيه في اشكالها المختلفه اما:

- طليعه ثوريه عامه تشمل كامل المجتمع، وتعبر عنه، وتعمل على تغيير واستعاده دور الدوله.

- طليعه ثوريه خاصه تعبر عن فئه من الفئات او تعبر عن فصيل من فصائل المجتمع، وتعمل من خلاله على اجراء التغييرات والتعديلات المطلوبه.

ان هذا الدور الطليعى الذى يتم في المجتمع، هو دور مؤثر على كل من الحاله الخاصه بالمجتمع، وبالتفاعلات التى تحدث فيه، بالتالى فان تأثير الطليعه هى في زياده الاحساس بأهميه عوده الدوله لممارسه دورها، وفى تحريك باقى افراد المجتمع من اجل ذلك.

خامساً – دور الاحزاب السياسيه فى اعاده دور الدوله:

تؤثر الاحزاب السياسيه بشكل عام على اختيار نظام الحكم واختيار الوظائف التى يؤديها، خاصه ان الاحزاب السياسيه تملك كل من:

- الرويه.
- الاتجاه.
- السياسات.
- الوسائل.
- الادوات.

التى تساعدها على توجيه نظام الحكم، وبالتالى تستطيع اعـاده الدولـه الـى رشدها، واعاده الدور الذى تضطلع به، وزياده كفاءه ممارسته، وبصفه عامه، فان الحزب بما لديه من مقومات يستطيع ان يمتد ويتوغل شعبياً من اجل تحقيق الدور الرئيسى الذى تقوم الدوله بممارسته، ويساعد الحزب على:

- زياده الوعى بالدوله وبدورها.
- تبصير الافراد بمخاطر غياب الدوله عن دورها.
- زياده فاعليه الدول بتحقيق تفاعلها مع الاحداث.

ويعمل الحزب السياسى على تشكيل قوى ضاغطه على انظمه الحكم، وبمـا يؤدى الى تنميه الاحساس بأهميه الدور الذى تمارسه الدول، مؤثراً فيهـا بـشكل شامل وكامل خاصه ان اى حزب من الاحزاب ينشأ من اجل تحقيق اهداف معينه، ويلاقى قبولاً من جماهير افراد الشعب، وهو ما يجعل قوته مؤثره بمـا يـستطيع تحقيقه من تقارب معهم.

خاصه ان الاضراب عاده ما تنشأ نتيجه:

- موقف سياسى.
- موقف اقتصادى.
- موقف اجتماعى.
- موقف ثقافى.
- موقف امنى.

ويتم تصعيد مطالبها حتى تتحقق، وتتولى السلطه التنفيذيه، او حتى تصبح مؤثره، وحاكمه، وفاعله.

حيث تعد الاحزاب السياسه احد المؤثرات بالغه الاهميه، خاصه عند ابتعاد الدوله عن تأديه دورها، او عند تغييب دور الدوله، خاصه ان الاحزاب وبصفه خاصه الاحزاب المعارضه تظهر اهمية عوده الدوله لممارسه دورها، وهو ما يعنى ان وجود الاحزاب بالغ الدلاله من اجل معالجه التوتر والاحتقان لدى افراد الشعب، وتتيح لكل فرد ان ينضم الى الحزب الذى يمثله، وبالتالى فان الحزب الحاكم سوف يعمل على اعاده دور الدوله حتى لا يعطى الفرصه لمعارضيه من اجل ذلك.

وتحتاج الاحزاب الى نظام حكم ديمقراطى عادل من اجل الوفاء بتطلعاتها السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه التى تعهدت بها للناخبين، وهو ما يؤكد على ان الاحزاب تعمل على:

- تلبيه المطالب الشعبيه لدى الناخبين.
- قياده التغيير وتنفيذه عندما تصل الى الحكم.
- تأكيد الديمقراطيه وتفعيلها بشكل متوازن.

ويساعد الاضراب فى هذه العمليه العديد من التنظيمات القائمه فى الدوله، مثل اتحاد العمال، والنقابات العماليه والمهنيه، والقوى الاجتماعيه ومنظمات المجتمع المدنى، والجمعيات المهنيه.

وتقوم الاحزاب بدور اساسى ورئيسى فى تنميه الاحساس بأهميه قيام الدول بالمهام المحدده لها، وبأهميه اضطلاعها بدورها فى زياده معاملاتها التوازنيه، خاصه فى احداث التوازن الحيوى الفاعل فى المجتمع، وبالتالى فان الحزب فى مجال صراعه للوصول الى السلطه يأخذ فى اعتباره كافه معاملات الدول المؤسسه لتيارات مستقله من اجل استعاده الدوله لدورها.

وكلما كان نظام الحكم ديمقراطياً، كلما كان استعاده الدوله لدورها بسيطاً وسهلاً، اما اذا كان استبدادياً فان التكاليف الباهظه سوف تفرض اجراء تغيير كبير فى نظام الحكم من اجل استعاده الدوله لدورها.

المبحث العاشر

ما هي فاعلية الدولة ؟؟

لا تستطيع الدول الا ان تكون فاعله بحكم الاحداث التى تمر بهـا[1]، وبحكـم التطورات المتصاعده التى تمر بها دول العالم، وتصارع القوى الكبرى، وتنـاطح الدول المتطلعه الى ان تكون لها كلمه معها... ومع تعدد المواقف، واحتيـاج كـل منها الى وجود الدوله، والى وجود الكلمه الحسنى فى التعامل معها... تبرز قضيه فاعليه الدوله... وتنشأ بكافه جوانبها الارتكازيه المؤثره علـى طبيعـه العلاقـات الدوليه.وتستمد الدوله فاعليتها من ذاتها بحكم الطبيعه الارتكازيه للعمل الذى تقـوم به، وهى بذلك تأخذ فى الواقع العملى الفعلى اسباب للفاعليه، كما ان الواقع العملى الفعلى يندفع بشده ان تكون فاعله، وهو ما يجعل للفاعليه اسباباً داخليـه مرتبطـه بالذات، واسباب اخرى خارجيه تأتى بها الاحداث، وتعرضها الحوادث على الدوله.

وتأخذ الفاعليه جوانب كثيره، وبصفه خاصه فى المواقف المتعدده مثل:

- ردود الافعال ازاء افعال معينه.
- استخدام جانب من موارد وقدرات الدوله.
- اتجاهات معينه تحددها الدوله.
- صياغات اعلاميه واخري سريه للاحداث.
- تناقضات ارتباطيه مفروضه على الدوله.

---

(1) عندما تنشأ الدول، وتقوم بوظائفها المتعدده تصبح فاعله، وتصبح محاطه بالادوار التى تقوم بها، وهـى فاعليـه ذاتيه ارتباطيه بهذا الدور الذى تقوم به، وبحكم الضغوط الداخليه والخارجيه الواقعه عليها مـن اطـراف شـتى، يمارسون ادوارهم ومؤامراتهم، وبصفه خاصه ان الفاعليه صفه متصله بالدول، كما انها تمـارس بهـا جهودهـا، وسواء كانت فاعليتها متكامله وكامله، او كانت منقوصه.

وهو ما يجعل مواقف الدول مجرد ردود افعال لما يتم ويحدث فى العديد من المجالات التى تكون الدوله طرفاً له علاقه مؤثره، وهو ما يعنى ان الدول فاعله بقدر ما تسمح به الظروف والاجواء المحيطه بها، وان مواقف الدول مجرد ردود افعال لما تمليه عليها الضغوط، والتى تمارس بأشكال مختلفه، فضلاً عن هذه الضغوط الممارسه لتكون الدوله فاعله.

وتظهر الفاعليه من خلال تصارع عاملين اساسين هما:

العامل الاول: الظروف الناشئه والموقف الدافع الى فاعليه الدوله، والذى يجعل الدوله تزيد من فاعليتها، خاصه ان للدوله ادواراً محدده تقوم بها، وتستخدم لتبرز الحاجه اليها فى هذا الموقف التفاعلى، سواء كانت اعتبارات الموقف دافعه وحافزه للتفاعل، او كانت مقتضيات الموقف تتطلب اخفاء الفاعليه واطلاق الأدوات السريه التابعه للدوله من اجل المعالجه.

العامل الثانى: رغبه الدوله فى ان تكون فاعله بادوارها التى تقوم بها، وبصفه خاصه فى تنميه مصالحها، وفى مزاحمتها للكبار، وفى الوصول الى مناطحتهم فى مجالات متعدده، خاصه فى مجال البحث العلمى والدراسات العلميه واكتساب الرياده والتفوق فيها، فضلاً عن المكاسب الممارسه.

ويعمل هذين العاملين على بعث الفاعليه عبر ادوات ووسائل كثيره، ويعمل كلاهما على جعل الدوله محور هذه الفاعليه، وبالتالى تكون مؤثره على تطور الدوله وعلى مصالحها، وعلى مكاسبها المتعدده.

وبصفه خاصه ان الدول تواجه مواقف كثيره تتطلب فيها ان تكون لها قدر كبير ومرتفع من الفاعليه، سواء لتأكيد ذاتها، او لتحقيق مطالب جماهيريه عامه بها.

وكلما كانت الدوله فعاله، كلما كانت محققه لاهدافها، وكلما كانت ايضاً محققه لادوارها التى تقوم بها، وهو ما يجعل من نتائج الدور الذى تمارسه الدوله مقياساً ظاهراً لها، سواء فى حركتها، او فى اتجاهها العام.

حيث ان الدول لا تنشأ من فراغ، وانما هناك متطلبات تنهض بها، ومن اجلها الدول[1]، فالتقدم لم يعد خيارا يجوز رفضة، بل اصبح اجبارا يستوجب القيام بمتطلباته ومقتضياته، وهو ما يقتضى ان الدوله كيان ادارى متميز قائم على منهجية علمية تستند الى: التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتنسيق، والتحفيز، والمتابعة من اجل تطوير كل شئ فيها، وهى عملية تقتضى المعرفة الكاملة بهذا الشئ؛ سواء كان ذلك:

- اقتصاديا.
- سياسيا.
- ثقافيا.
- اجتماعيا.
- اداريا.
- سكانيا.
- امنياً.

---

(1) هناك حاجه اساسيه لانشاء الدول يتم بموجبها تأسيس الدوله، وتنميه وتطوير الادوار المسنده اليها، وارتباط هذا التطوير بالظروف والاوضاع التى تحيط بعمليه انشاء الدول، وهو ما يقتضى تتبع الحاجه من اجل اشباع الشعوب، وبصفه خاصه ان الحاجات والرغبات تبحث عن الاشباع، وتبحث عن الادوات والوسائل التى تجعل من هذا الاشباع محوراً اساسياً لدور الدوله، ولحد الادوات التى تظهر هذا الدور، وتعمل على تمويته، وعلى تفعيله، وعلى ايجاد الادوات والوسائل التى تساعد على تحقيق وتنميه هذه الفاعليه.

وهو ما يتصل بجودة الحياة بابعادها وجوانبها المختلفة، وبذلك تحيا الدول، وترتقي، وهي عملية ليست بسيطة او سهلة، حيث تكتسب الدولة فاعليتها من دورها الذي تزداد اهميته في عصرنا الحاضر، وبصفة خاصة من محاربتها للعوز والمرض والجهل في عالمنا المعاصر، ومن وضعها اهداف عليا تسعى اليها من اجل تحقيق رفاهية شعبها.

وهو عمليه مرتبطه بمدى الفاعليه المرجوه، ومرتبطه بصفه رئيسيه بالافراد المتولون القيام بالدور الذي تقوم به الدوله، خاصه ما يتصل برؤيتهم، وبقدرتهم، وبفكرهم، وهو ما يرتبط بكل من الاتي:

- التخلي عن السلوكيات المعيقه للفاعليه.
- التحلي بالسلوكيات الايجابيه الفعاله.
- التحلي بروح الابتكار والبحث عن مجالات الابداع.

لقد ادى ذلك الى بروز مجموعه من المتناقضات من أهمها التناقضات الاساسيه الاتيه:

- متى نشأت الدول؟
- من الذي انشأ الدول؟
- كيف نشأت الدول؟
- لماذا نشأت الدول ؟
- متى تكون الدوله فاعله؟

وقد تم الاجابه عن هذه الاسئله، وغيرها في اطار التوافق الارتباطي بين دور الدوله الذي تقوم به وتمارسه، سواء في اطار العمل المعتاد وبدون ضغوط، او في

نطاق الضغوط المتصاعده عليها، ووفقاً للتطلعات والامال والاحلام التى يضغط بها الشعب على صناع القرار فى الدوله.

وبالتالى تنهض فاعليه الدول من قدرتها على تحقيق اهـداقها، خاصـه تلـك الاهداف الاساسيه التى ترتبط بالحياه، وبالمواقف الصعبه التى تمر بها، خاصه ان الدول تتفاعل من خلال ما تملكه من موارد تسعى بها الى تحقيق الاهداف... وهى عمليه مرتبطه بالفاعليه التى تحتاج فيها الدوله الى ان تكون قادره على اسـتخدام الموارد بالشكل المناسب، وبالتكلفه المناسبه، لتحقيق العائد المناسب، والذى يعـاد استخدامه لتوليد القيمه المضافه الحقيقيه للمجتمع.

ان هذا يقتضى ان تقترف الفاعليه بعوده الدوله الى ممارسه ادوارها، وهو ما يتطلب ان تكون هذه الممارسه محققه لاهدافها، سواء كانت ممارسه علنيه، او كانت ممارسه سريه، وان تتم هذه الفاعليه.

- بالشكل المناسب والمضمون المناسب.
- بالادوات والوسائل المناسبه.
- بالقوى المناسبه والوصول الى النتائج المناسبه.

ان الفاعلية امر مطلوب للدول، وهو ما يعنى امتلاك الدول لقدراتها المختلفة، سواء كانت هذه القدرة هى:

- مزيد من الانتاج بانواعه المختلفه، فضلاً عن تصعيد عمليـات الانتاجيـه والارتقاء بالجوده بشكل دائم ومستمر.
- فاعلية فى التسويق، والوصول الى تنميه معـاملات الاسـواق الحاليـه، والبحث عن اسواق جديده، واكتساب فاعليه التصدير الى الخـارج بـشكل دائم ومستمر.

- كفاءة فى التمويل، والوصول الى تمويل الاسواق الخارجيـه عبـر تقـديم القروض لها، وشراء جانب كبير مـن مـصانعها ووحـداتها الانتاجيـه، والحصول على How Know منها، والسبق بها فى تطوير المنتجات.
- مهارة فى الكوادر البشرية واكتسابها قدرات فنيه انتاجيه، وقـدرات فنيـه تفاوضيه وفعاله لكسب العقود، وابرام الصفقات، وتحويل العارضه منها الى دائمه... فضلاً عن تنميه وتطوير العلاقات لصالح الدوله.
- انسجام وتوافق فى الاعمال المنفذه، وبشكل يحمى هذه الاعمـال ويـساعد على تنميه مجالاتها المتعدده.

وبذلك فان فاعليه الدوله امر محسوس ومرصود، وفى الوقت ذاته فان امتلاك الدوله لنظم الفاعليه يجعلها تعى وتدرك حقائق ما تواجهه، خاصه وان المتغيـرات كثيره ومتعدده ومتباينه ومختلفه، وهى مرتبطه بالعديد من الفرص السانحه، وكـذا بالتهديدات الواضحه التى تشير اليها علامات الخطر الذى تواجهه الدولـه ويـؤثر عليها.

فالفاعليه فى جانب منها قائم على تنميه وتطوير العلاقات الارتباطيه، وعلـى شحذ الهم للاطراف المشاركه فى تحقيق هذه الفاعليه، وفى التغلب علـى العقبـات التى تحول دون انطلاقها.

ان هذا يوضح اهميه ان يتوافر قدر مناسب من الوعى الادراكى الشامل لـدى القائمين على الدوله، وان هذا القدر من الوعى يجنبها الـدخول فـى مغـامرات، ويجنبها الوقوع فى اسر هذه المغامرات... وبالتالى فان وجود الـوعى الادراكـى الشامل سوف يساعد على تحديد الاهداف المنبثقه عن الاستراتيجيه الطموحه التـى اختارتها الدوله.

وهو احد صور الفاعليه الخاصه بالدوله، اى تحديد الاستراتيجيه التى ستتبعها وتقودها الى الوصول الى ان تصبح الدوله فاعله، وبما تحتاجه من سياسات، وبما تقوم به من تكتيكات... وهو ما يتطلب وضوحاً اساسياً وقائماً ما بين:

- الدوله الايجابيه الفاعله.
- الدوله السلبيه المفعول بها.

وبالتالى فان الدوله عندما تقرر ان تكون فاعله يكون لديها القدره على ذلـــك، وعلى تحقيق التتابعات المؤديه الى مزيد من الفاعليه.

ان الفاعلية امر بالغ الاهمية والخطورة معا، فيها تكون الدولة قادرة على بسط سيادتها[1]، وعلى تحديد المجالات، والابعاد الخاصة بهذه السيادة، وهى ابعاد كثيرة تحتاج الى ايضاح المفاهيم المستخدمة.

ان احد جوانب الفاعليه قائم على تحديد المفاهيم المستخدمه من جانب الدوله، خاصه ان وضوح المفاهيم سوف يساعد على استخدامها بالشكل الفعال، وهو مـــا يعنى الكثير من تفاعلات الكلمات والمصطلحات، والتى تستخدم من اجل مواجهـــه المواقف الارتباطيه المتعدده... وهو ما يضيف ابعاداً جديده الى الفاعليه، سواء فى محتواها، او فى مضمونها العام.

فالتطوير الحديث فاعل فى المجتمع، وفى تحويل طاقته الى انتاج يعبر عن ما تملكه لدوله من طاقات تفاعليه هادفه، خاصه ان جهود الدوله تكون موجهه نحـــو تحقيق الاهداف.

---

(1) هناك فرق كبير ما بين بسط السياده على اراضى ومصالح الدوله، وهو حق للدول، وما بين بسط السياده والنفـــوذ والسلطات على الغير، والاعتداء على مصالح الغير، وايجاد المبررات التى يتم الادعاء بها للوصول الـــى ذلـــك، خاصه ان هناك محاولات دائمه ومستمره للعداء مع بعض الدول، والانتقاص من سيادتها، والاعتداء الجارف على مصالحها، ثم محاولات ومؤامرات لازاله النظام الحاكم، والتهديد بالحرب سواء العلنيه او السريه.

وهوما يقتضى معرفة هذه الفاعلية التى تتحدد جوانبها فى الاتى:

- الكفاءة فى استخدام الموارد زتوزيعها على الاستخدامات المطلوبه.
- القدرة على اقتناص الفرص السانحة وتحقيق ارباح متواصله من هذا الاقتناص.
- القدرة على جذب مزيد من الاستثمارات وتوظيفها فى الداخل وتوظيفها بشكل كبير ومؤثر على التطوير والتنميه.
- القدرة على تطوير البحوث والدراسات الى مجالات جديدة ذات مكاسب مؤكده وتزويد متخذى القرار بها فى الوقت المناسب.
- القدرة على كسب اسواق جديدة الى جانب الاسواق التقليدية وطرد شركات عدائية منها والاحلال محلها واستخدام اساليب تسويقيه ابتكاريه لزياده الصادرات.
- القدرة على تغيير مفاهيم كثيرة تحت ضغط الحاجة وحسب المصالح والمكاسب المتحققة وعلى استخداميها بفاعليه كامله من اجل الوصول الى تحقيق الاهداف الموضوعه[1].
- القدره على مواجهه التهديدات والتفاعل معها والخروج منها بأقل الخسائر الممكنه، خاصه ان هذه التهديدات تحتاج الى فاعليه الدوله سواء فى مواجهتها او فى الوقايه منها، او فى اجراء المعاملات التى تحتاج الى قوه الدوله الظاهره والباطنه للتعامل مع هذه التهديدات.

(1) تحتاج عمليه تغيير المفاهيم الى اكتساب الجانب الايجابى للفكر، واستخدام المنظومات الاعلاميه بشكل متكامل، يتم من خلال اجرا التغييرات المطلوب اجرائها على هذه المنظومات، خاصه ان المفاهيم مؤثره على عمليات الاداء الذى يتم فى هذا المجال.

وبذلك تتحدد جوانب الفاعليه الخاصـــه بالـدول، وتتعامــل مـــع متغيراتهـــا ومستجداتها بحيث تعى وتدرك ما هى مقدمه عليه، وما تملكه فى الحاضر من اجل تحقيق المستقبل كما يجب ان يكون، وليس كما يمكن ان يكون.

وهو ما يعنى العديد من الجوانب الهامة مثل:

اولا- الاهداف الفاعلية:

عندما تمتلك الدول فاعليتها تكون قد حققت العديد من اهدافها، خاصه ان الدول فى ظرفياتها المتعدده تكون حريصه على استخدام: الادوات، والعناصر، والفواعل، والعوامل الى جانب السياسات والتكتيكات التى تساعد على تحقيق هـــذه الفاعليـــه، وفى مواقف مختلفه.

فالاهداف احد الشواهد الاساسيه الداله على الدوله الفعاله، وبصفه خاصه:

- نوع الاهداف الموضوعه.
- متطلبات تحقيق الاهداف الموضوعه.
- القدره على تحقيق الاهداف الموضوعه.
- استخدام الاهداف الموضوعه.
- محركات تنفيذ الاهداف الموضوعه.

فالاهداف تستخدم فى حد ذاتها للتدليل على قدرات الدول، وعلى التدليل علـــى كونها فاعله ومحققه للتنفيذ.

وتعد الفاعليه الوسيله الاكبر والسريعه فى انجاز وتحسين الاداء للوصول الى تحقيق اهداف الدوله، خاصه ان الاداء متنوع ومتعدد بشكل كامل ومباشر، خاصه فيما يلى:

- استخدام الادوات.

- استخدام الوسائل.

- استخدام العوامل والعناصر.

التى تؤكد على رساله الدوله، وتحقق اهدافها العامه والخاصه عبر آليات ذات طبيعه خاصه، تؤكد تماسك الدوله ووحدتها، شعباً وحكومــه، وارض فــى اطــار علاقات ومصالح ومكتسبات تم احداثها خلال مراحل متعدده.

وقد تكون الفاعليه ان تكون قوياً فى ذاتك، وان يحس بــك الاخــرين الــذين يملكون ايضاً الفاعليه، ويجعل هذا الاحساس هؤلاء الاخرين يترددون فى ايذائك او التآمر عليك لمعرفتهم انك تملك القوه اللازمه لردعهم والتعامل معهــم، وبالتــالى يتجهون الى صداقتك.

فالصداقه والعداء امران مختلفان، سوا فى الممارسات او فى تناول العلاقــات بين الدول بعضها البعض، وفى استخدامها أدوات معينه، سواء لبناء علاقات قويــه متينه ن او تدمير هذه العلاقات.

وتعمل الفاعليه على زياده القدره الجمعيه للدوله، خاصه ان الدور الجمــاعى الكلى للدوله يتم بشكل مترابط، وتتحقق منه المصالح والمكاسب المتعدده التى تعمل الدوله على زيادتها وتنميتها، وتستخدم الفاعليه فى ادوارها للوصول الى ذلك.

حيث ترتبط اهداف الفاعلية بتحقيق الوعى الادراكى الشامل لــدور الدولــة، وبالتالى بالابعاد والجوانب الارتكازية لهذا الدور، سواء فى محــاورة العامــة او الخاصة، وسواء فى الحاضر او المستقبل، خاصه ما يتصل بعمل وتشغيل اجهــزه الدوله، ومؤسساتها العامله، وما تؤديه كل منها وفقاً للاتجاهات المتــصله بــالاداء التنفيذى لهذه المؤسسات.

وتعمل الفاعليه على اكساب الدول القدره على تحقيق اهدافها، خاصه في استغلال الفرص المتاحه امامها، سواء لتنميه مصالحها او لاكتساب قدرات جديده تساعدها على اداء اعمالها.

وتعمل الفاعليه على تحقيق ما يلي:

- الكفاءه في استخدام الموارد.
- المهاره في استخدام الادوات.
- زياده وتحسين وتطوير الاداء.

وتؤدى الفاعلية الى اكتساب قدرات هائلة فى تنفيذ الاعمال، وفى تحقيق الضوابط والشروط، وفى تيسير سبل مواجهة الازمات، وامتلاك النظم الفاعلة فى هذا المجال الحيوى الفاعل، خاصه ان الازمات التى تواجهها الدوله تحتاج الى جهد متواصل فى سبيل علاجها، وهو ما يرتبط بتفعيل هذه القدرات المتوفره فى الدوله، وما تستطيع ان تحققه من معدلات النمو التى تحققها قطاعات الدوله المختلفه، فضلاً عن الترابط الادائى لمتتابعات العمل التنفيذى الذى تقوم به هذه القطاعات.

وتكتسب الفاعلية قوتها من خلال تحقيقها لاهدافها المختلفة، والتى من بينها ما يلى:

1- حصة الموارد الاقتصادية المتاحة للاستغلال ووضع خطة لاستغلالها.

2- زيادة الربحية الخاصة بهذا الاستغلال وتعظيم العائد منه.

3- جنى المكاسب المتعددة من هذا الاستغلال، وعداله توزيع هذه المكاسب.

4- تعظيم العائد من خلال معالجه مشاكل الفاقد والمهدر والمعيب وغير المستغل وتحسين الانتاج والانتاجيه.

5- تطوير الطاقات الابداعيه الى مستويات قياسيه.

6- الوصول الى ما لم يصل اليه الاخرين فى اكتساب المزايا التنافسية، خاصة فى:

- تسعير المنتجات.
- كفاءة وجودة المنتجات.
- القدرة على تطوير هذه المنتجات.
- المهاره التسويقيه فى التوزيع، واختيار منافذه.
- الخساره التسويقيه فى الدخول الى اسواق جديده.
- تحقيق اكتساح للصادرات الوطنيه فى الاسواق الاجنبيه وبشكل توازنى فعال لنمو القطاعات الاقتصاديه الوطنيه.

7- الاستفاده من الطاقات الابتكاريه الخلاقه فى مجالات متعدده.

ويرتبط تحقيق الاهداف بمدى القدرة على تنفيذها، وهو ما يجعل هذه الاهداف متصله ومرتبطه بجوده الحياه ومستويات معيشه افراد الشعب خاصة ان جودة الحياة هى مقياس عام يتم تاكيدة ويتم تنفيذه فى الاطار العام للوطن، بكافه طبقاته وعناصره.

وباعتباره هدفاً فى حد ذاته تركز على الوصول اليه كافه الدول وبفاعليه كامله فى استخدامها الموارد المتاحه لها.

ثانيا – دور الفاعلية فى تأكيد دور الدولة:

يستدل على الدول بمدى فاعليتها فى مواجهه المواقف المختلفه التى تواجهها، خاصه تلك المواقف لمتشعبه التى تستدعى ان تكون الدوله فعاله... وبصفه خاصه اا ما كانت الدوله لديها من الموارد والامكانات ما تؤهلها الى ان تكون فعاله، وهو ما يوضح لنا ان هناك درجات لقياس الفاعليه هى:

- دوله فعاله (او معتاده الفاعليه).
- دوله اكبر فاعليه (سرعه الاستجابه).
- دوله فائقه الفاعليه.

حيث يصعب ان تكون الدوله فعاله الا اذا قامت بالدور الذى تؤديـــه... ومـــا يربط الفاعليه بالدور الذى تمارسه الدوله، وبصفه خاصه:

- فى الوقت المناسب.
- فى المكان المناسب.
- بالتكلفه المناسبه.

ويتم اخذ نتائج ما قامت به الدول فى الاعتبار عند تنفيذ الاعمـــال المختلفـــه، خاصه ان مصالح الدول العليا تكون مؤثره على الابعاد والجوانب المتعـــدده لهـــذه الاعمال... ارتباطاً بالنتائج، واخذاً فى الاعتبار ما تم استخدامه من موارد.

حيث تحتاج الدول ان تكون فاعله، والفاعليه فيها مرتبطه بكفاءه ودور الدوله المتحقق فى توفير الامن والامان لمواطنيها فى الداخل والخارج، وبتحقيق العـــدل والمساواه والمعامله الكريمه لاى منهم، خاصه ان كرامه الفرد من كرامه الامـــه، وان حسن معامله الفرد هو حسن معامله للامه.

وهو ما يعنى ان هناك علاقات دائمه ما بين استخدام الفرد وبين دور الدولـــه فى صيانه وحمايه افراد شعوبها، وبالتالى المحافظه على كـــرامتهم واحتـــرامهم، وتعهد اداتهم.

حيث لا تستطيع اى دولة ان تستمر الا اذا كانت فعالة، وبـــصفه خاصـــه ان الدول جميعها تهددها الاخطار من كل جانب، وتسعى كافة الاطراف الـــى النيـــل منها، والى ازالتها، والى الاحلال محلها، وهو ما لا يجب السماح به.

سواء كانت مخاطر:

- من اطراف داخليه.
- من اطراف أجنبيه.

وتمثل هذه المخاطر نقاط الضعف فى الدول، خاصه عنـــدما تكـــون هنـــاك مؤامرات تستهدف الدوله، تمارسها كل من الاطراف الداخليه والخارجيه، واقامـــه خطط للاطاحه بالدوله... وهو ما يستدعى وجود الدوله ككيان ادارى له مؤســـساته الفاعله المحققه للعديد من الوظائف التى تواجه بها هذه الاخطار من حيث:

- تجميع البيانات وانتاج المعلومات عن هـــذه الاخطـــار والقـــائمين عليهـــا والمتعاملين معها والاطراف المعلنه، والاطراف المخفيه فيها.
- مواجهه هذه المخططات ووسائل التعامـــل مـــع هـــذا الخطـــر، بابعـــاده وعناصره، سواء الكليه او الجزئيه.
- تحسين الاوضاع واكتساب عناصر وقوه مؤثره على تفاعلات الحركه فى اتجاهاتها المتغيره.

وبالتالى فان معالجه هذه الاخطار، سوف توضـــح حجـــم المـــؤامرات التـــى

تستهدف ازاله الدوله، وتقليص ما تقوم به من ادوار، بل الغاء هذه الادوار بـزوال الدوله.

ويتم التصدى لهذه المؤامرات بذكاء ودهاء وامتصاص تأثيراتهـا المختلفـه، وزياده ترابط افراد الشعب من اجل الدوله، وهو ما يقتضى ان تكون الدوله قويـه وفاعله.

فالدوله فى تفاعلها تقف فى موقف متحرك تهدده الاخطـار، وتتوافـق مـع ارتباطات المصادر، وبالتالى تتحقق فى هذا الاطار عمليات:

- تحديد مناطق الضعف لازالتها.
- تحديد مجالات الخطر لتشتيتها وعدم تركزها والتعامل معها.
- تحديد عناصر التهديد المستقبلى لتحجيمها والنيل منها.

وتستخدم الدول مجالات "القوه" المتوفره لديها[1]، سواء فى حمايه افرادها، او فى حمايه اراضيها وذاتها... وبصفه خاصه ان قوه الدوله هى فى حد ذاتها قـوه لحمايتها من اى اعتداء عليها. حتى ولو اعلنت الحياد... حيث ان اعلان الحياد فى حد ذاته لا يضمن للدوله سلامتها... وهو ما يؤكـد علـى ان الاطمـاع محركـه للدوافع، وان قوه الدوله تنبع من ذاتها، وان قوتها شائت او ابت هى مصدر دفاعها ضد الاطماع..

حيث تظل الدولة فاعلة طالما كانت تسعى الى تطوير ذاتهـا، والـى احكـام العلاقة القوية مع قطاعاتها المختلفة فى اطار تحقيـق تـوازن اداتـى فـى هـذه

---

(1) تتعدد القوه واشكالها المختلفه للدول، خاصه القوه الاتيه: القوه الاستراتيجيه، القوه الجغرافيه، القـوه العسكريه، القوه الامنيه، القوه المعلوماتيه، القوه الاقتصاديه، القوه السياسيه، القوه الثقافيه، القوه الاجتماعيه ...

القطاعات، واستخدام سياسات النمو، والتنمية الاقتصادية من اجل تحقيق ذلك.

وبالتالى ترتبط الدوله بفاعلياتها، وترتبط اكثر بالنشاط الذى تمارسه وبالاهداف التي وضعتها لذاتها، وهى عمليه تحتاج الى استخدام الاداره العلميه للوصول الـــى اقصى درجه من الفاعليه.

ثالثا – مدى ارتباط الدولة وتكاملها:

تحتاج الدول الى ان تكون متكامله سواء من حيث المرافق الاساسيه، او مـــن التشكيلات التنمويه التى تتبعها الدول، اى المؤسسات والمنظمات التى تنشئها الدول، والاستفاده من وظائفها، فى اطار التكامل الادائى لها، وللقطاعات المؤثره على اداء الدوله.

ان الدوله فى افقها العام كيان ادارى فوقى يمارس دوره فى حفـــظ التـــوازن العام لكافه الجوانب والاتجاهات التى تعيش عليها الدول، وبالتالى فان حفـــظ هـــذا التوازن يكون احد الاسس التى تبنى عليها الدول، خاصه ان توازنات الدول هـــى بطبيعتها حركيه تفاعليه تستهدف تحقيق قدر كبير من:

- الاستقرار فى المجتمع.
- النمو التوازنى الحركى فى الاقتصاد.
- الترابط الادائى المنسجم لقطاعات الدوله.

وهى احد الجوانب الاساسيه لفاعليه الدوله، من حيث انعكاس الفاعليـــه علـــى ذات الدوله، وبالتالى تصبح الدوله فعاله من حيث:

- سرعه استخدام الادوات التى لديها.
- سرعه تنفيذ السياسات المطبقه والمستخدمه.

- سرعه التواجد فى مناطق الازمات وادارتها.

وهو ما يجعل من "التكامل" فى الدوله هدفاً اساسياً، ووسيله اساسيه لقيام الدوله بدورها، خاصه ان تكامل الدوله يجعلها قادره على تنفيذ خططها سواء الدائمه او الطارئه اعتماداً على قوتها الذاتيه.

ويعتمد التكامل على فاعليه الاداء الحركى لكافه المنظمات والقطاعات التى تشملها الدوله، وبصفه خاصه تلك المنظمات التى تؤدى اعمالاً متكامله مع بعضها، ويساعد التكامل على القضاء على ما يلى:

- القضاء.
- التعارض.
- التنافر.

القائم بين المنظمات والقطاعات بعضها البعض، ويحقق لها قدر من الاتساام والتوافق الذى تحتاج اليه كل منها.

ويعد تكامل الدوله اساس جيد لنهضتها، خاصه ان اتساع الدول يحتاج منها الى النظر الجيد لامكاناتها ومواردها، سواء تلك الموارد الظاهره، او تلك الكامنه... ويساعد التكامل على تفعيل القدرات الخاصه بعمليات توظيف الموارد والامكانات من اجل زياده مساهمتها فى تنميه القيمه المضافه.

وبصفه خاصه ان الدول عندما تملك فاعليتها تحتاج الى ترابط اجزائها، فكل دوله لديها مؤسسات وقطاعات وتنظيمات تقوم باعمالها وتحتاج الى توافر:

- علاقات ترابطيه بين الداخل والخارج فى كل منها.، وهى علاقات تعمل على تنميه وزياده الاعتماديه المتبادله بين كل من: اجزائها، ومؤسساتها، وتنظيماتها

المختلفه، والافراد العاملين فيها.

- توازنات اتجاهيه حركيه للتوافق مع كل منها، وبصفه خاصه صناعه هـذه التوازنات باحتراف، وبما يؤدى الى ايجاد قوه ائتمانيه فعاله تحققها الدوله وتقـوم بها.

- تفاعل عام فى تأديه المهام الوظيفيه لكل منها، وبما تتطلبه هذه المهام مـن سرعه التنفيذ وتنسيق عملياتها بشكل يؤدى الى جوده التنفيذ.

وبذلك فان الدوله تمتلك من خلال تكاملها قوه تحسين وتطوير اداء وحـداتها التنفيذيه، وهو اداء مؤثر على فاعليه الحركه والتواجد بالنسبه للدوله.

حيث تحتاج الدولة الى ان تكون مترابطة الاجزاء، وبدون فواصل بينها، وهو ما يتطلب وحدة الشعب، والثقافة حول القيادة، وعدم انقسام الدولة الى شيع واحزاب تكمر بعضها بعضا للوصول الى الحكم، وهو ما يتطلب ان تكون مؤسسات الدولـه يتوافر فيها قدر مناسب من:

- التنسيق بين قطاعاتها المختلفه.
- التنافس التعاونى بين هذه القطاعات.
- الارتباط الفاعل بين هذه القطاعات.

وبذلك تملك الدوله مقومات التواجد الفاعل المحرك للارتباطـات، والمؤثـر بالفعل عليها فى اطار الفهم العام القائم للتعاون بين اجزاء الجسد الواحد، من اجـل الوصول الى فاعليه كامله لهذا الجسد حسب الاداء الوظيفى لقطاعاته واجزاءه.

رابعا – التناسق الاداتى للقطاعات الاقتصادية:

كثيراً ما تصاب الدول غير المتناسقه بكافه امراض الترهل وعدم الانسجام بين قطاعاتها الاقتصاديه، وبالشكل الذى يجعل احد القطاعات يطغى علـــى القطاعـــات الاخرى مؤثراً على اداتها بشكل يجعلها لا تؤدى وظيفتها كما يجـــب ان يكـــون، خاصه عندما يكون الوضع مختلاً، ويصبح الامر شديد البشاعه باسباب كثيره مـــن بينها ما يلى:

- اختلال فى النمو.
- اختلال فى عمليات التوسع.
- اختلال فى عمليات الانتشار.

وتؤثر الاحداث الجاريه على ما يتم ويحدث فى المشروع، ســـواءفى الاطـــار العام لتوازنات الدوله، او فى نطاق العمليات الخاصه التى تحرص الدول على القيام بها.

وتحتاج الدول الى قدر مناسب من الاتساق الاداتى بين قطاعاتهـــا المختلفـــه، وهو اتساق مؤثر على اداء هذه القطاعات، خاصه ما يضيف اليه من طاقه فعالـــه فى هذه القطاعات فى الاقتصاد الوطنى.

فهناك اهداف للدول تسعى الىالوصول اليها واهم هذه الاهداف هـــى خدمـــه الاغراض التنمويه للدوله، وهى عمليه اجماليه كليه قائمه على الدفع بمزيـــد مـــن الموارد من اجل هذه العمليات التنمويه، وعلى زياده الجهود المترابطه مـــن اجـــل انجاح تنفيذ الخطط والبرامج التنمويه، وعلى زياده دور التنسيق المسبق مـــع كـــل منها للوصول الى تحقيق نتائج اداتيه محدده، خاصه ان قدر كبير من هذه النتـــائج

مرتبط بالاخرى، وهو ما يعطى دلالات محدده فى عمليات التنسيق الارتباطى اللازم للاداء فى كل منها، وه ما يعنى انه حتى تتقدم الدولة فانها تحتاج الى تنسيق ادائى بين قطاعاتها الاقتصادية المختلفة، خاصة ما بين:

- القطاع العام وشركاته.
- القطاع الخاص وشركاته.
- القطاع التعاونى وشركاته.

وان هذا التنسيق يحتاج الى قدر كبير من الوعي الاداركى بطبيعه كل قطاع منها، وتحديد المدخلات، ونظام التشغيل، والمخرجات التى يقوم بتقديمها، ويتم النظر الى القطاعات الاقتصاديه من خلال هذا التناسق فى اطار علاقات الارتباط القائمه.

خامساً – توظيف الفاعليه:

يتم توظيف الفاعليه بعده مستويات اساسيه خاصه ان هذه الفاعليه قد تكون مستتره تمهيداً للقيام بعمل معين لا يرغب فى الاعلان عنه، وبصفه خاصه ان الدول تكون لديها امور تحتاج فيها الى توفير درجه من درجات السريه والخفاء حتى تؤثر فى الجو والمناخ العام، والوصول الى تحقيق الاهداف المحدده.

وتحتاج كل دوله من الدول الى اظهار فاعليتها من خلال فرض اثار الفاعليه على نتائج الاداء، وعلى تكامل قطاعات الدوله، واقتصادها الوطنى... فى شكل ايجابى مؤثر على كافه ردود افعال، والافعال التى تحدث على المستوى الاقتصادى العام بالوطن.

وهى تناقضات ارتباطيه باوضاع التميه الاقتصاديه المستدامه من حيث:

- عمليات معالجه المهدر والعاطل والفاقد المدمر فى كثيـــر مـــن الوحـــدات الاقتصاديه، كأحد اسباب التخلف الاقتصادى.
- عمليات اكتساب الجداره الاقتصاديه وتحسين نظم العمل والتشغيل بـــشكل يؤدى الى اكتساب فاعليه الوجود الحقيقي للدوله.
- عمليات الابتكار للوسائل والادوات والاساليب الفعاله لزياده عمليات النمو المؤثر على حركه الاقتصاد واتجاهاته الاساسيه.

وهى فى الوقت ذاته احدى المحددات الاساسيه للفاعليه، سواء فى القيام:

- بالتخطيط.
- بالتنظيم.
- بالتنسيق.
- بالتحفيز.
- بمتابعه تنفيذ هذا الدور.

وهو ما يقتضى اداره علميه رشيده، حتى يأتى التنفيذ بالمستويات المطلوبه.

ونتوظف الفاعليه من خلال التأثير المشترك بينها وبين بعضها الـــبعض فـــى شكل دوله لها قدراتها، ولها مواردها التى سوف تستخدمها، ولها دورها الذى تقوم به... وتتوقف الفاعليه على حسن اختيار الافراد المنفذين لبرامجها، وكذلك القيادات الاداريه المشرفه على هذا التنفيذ، فى اطار مترابط، حتـــى يـــأتى الاداء منـــسجماً ومؤثراً على تفاعل الخطوات المتخذه.

وهى جميعها تحتاج الى توظيف والى وعى ادراكى شامل بكافه المجالات التى تحرص وتقوم عليها، وبالتالى فان أستخدام الفاعليه كمؤثر عام على الاداء الوظيفى لكافه قطاعات الدوله ومؤسساتها وتنظيماتها يؤدى الى نتائج مؤثره ليس فقط على

الاداء، ولكن ايضاً على توازنات الحركه، وعلى اتجاه هذه الحركه... وهو ما يحتاج الى تفعيله عبر عمليات النمو والتوسع والانتشار.

ويتم دارسه الوسائل المستخدمه فى الفاعليه، سواء من اجل:

- تأسيس منهجيه الفاعليه المستخدمه.

- تنفيذ الفاعليه فى كافه عمليات التنفيذ.

- قياس النتائج التى تم التوصل اليها.

وهو ما يعنى ان الفاعليه عمليه دائمه ومستمره، يتم فيها تطوير اداء الاعمال والوصول منها الى تطوير الادوات والوسائل المستخدمه، وهو ما يعنى ان بيئه الاعمال يتم ايضاً تطويرها بشكل دائم ومستمر وفقاً للفاعليه التى تم استخدامها.

ان هذا الدور تتعهده دائماً الدول، من اجل حمايه ذاتها من اوضاع الانتكاسه، خاصه اذا ما احيبت بحاله من الترهل، او سيطر عليها احد الفاسدين... وهو ما يعنى ان قدره الدوله على تجديد افرادها، وعلى مراجعه ما يقوم به هؤلاء الافراد تجعلها قادره على تحقيق أهدافها.

ويتم استخدام الفاعليه فى تنشيط وتحفيز كافه القطاعات وفى زياده ارتباطاتها الداخليه والخارجيه حتى تقوم بالمهام الموكله اليها، وبصفه خاصه فان الفاعليه تعنى استخدام كافه الموارد والامكانيات المتاحه بطريقه فعاله للوصول الى الاهداف الموضوعه، وهو ما يعنى ان وزارات الدوله ستكون عنصراً مؤثراً فى زياده هذه الفاعليه الارتباطيه..

المبحث الحادى عشر

ما هى منهجية عودة دور الدولة ؟!

ترتبط مناهج اعاده الدوله لممارسه ادوارها بالواقع الفعلى العملى الذى يحيط بالدوله، ويحيط بالوظائف والادوار التى تقوم بها، سواء من حيث الهدف العام، او من حيث الاهداف الخاصه، وهو ما يجب الاحاطه به ومعرفته مــن خــلال الاداء التوازنى المرتبط بالدوله وبمؤسساتها العامله.

وتكون عمليه اختيار المناهج من اهم الارتباطات التى سوف تحــدد الاتجــاه العام لهذا المنهج، وتحدد معه الاساليب والادوات المستخدمه، خاصه ان هذا المنهج يعمل على تحديد الاقتراب من تأسيس هذه الاليات بعناصرها المختلفه حيث كثيــراً ما تكون الاسباب مؤديه الى تحقيق نتائج معينــه، والتــى تقــاس عبــر الادوات والوسائل المستخدمه، خاصه فى مجال عوده الدوله الى ممارستها ادوارهــا، وقــد تفاعلت عوامل كثيره من اجل اظهار اوضاع ومواقف معينــه، واضــافت ابعــاد وجوانب الى الدوله، والى ما تقوم به وتؤديه من ادوار، سواء على المستوى العام الاقتصادى، او السياسى، او الاجتماعى، او الثقافى، او الامنى... الخ، وهو ما دعا الى استخدام مناهج متطوره لها طابعها العام الابتكارى، سواء فى تأسيس أو اعاده تأسيس الدول، وبالتالى فقد عرفت دول العالم ثلاث انواع من المناهج هى:

- مناهج تقليديه سبق ان استخدمت وجربت وتفاعلت.
- مناهج غير تقليديه حديثه بدأ فى تجربتها واستخدامها لاعاده الدوله.
- مناهج ابتكاريه تفاعليه حديثه يتم ابتكارها واستخدامها للوصول الى اعــاده الدوله.

وتمتلك هذه المناهج قدرات فاعله من اجل الوصول الى شكل الدوله المطلوب

الوصول اليه، خاصه ان الدول لا تنشأ لذاتها، ولكنها تنشأ عبر مواقف تاريخيه مؤثره، سواء بتفاعل الاحداث، او مجريات الحوادث المتصله بها.

وقد استخدمت هذه المناهج باسلوبين يتم تفاعلهما وفقاً للاوضاع والمواقف التى تعيشها الدول والشعوب، خاصه مع عمليات الاندماج والوحده، ومع عمليات التأقزم والانقسام، وهذين الاسلوبين على النحو التالى:

- الاسلوب الاول: التدرجية، اى تنفيذ عودة الدولة بشكل تدريجى، ووفقا لعدة مراحل تتابعية يتم من خلالها العمل التدريجى لعودة الدولة... وهو اسلوب مؤسسى قائم على عمل المؤسسات التى تنشئها الدول.

- الاسلوب الثانى: فورية، اى بشكل فورى كامل، ومن خلال استخدام اقصى درجات العنف والتهديد به، والاطاحة باى تعارض او معارض وهو ما يعنى ان هذا التعارض للتدرجيه يتم تصفيته بشكل ثورى عنيف، وهو اسلوب يرتبط بكل من الزعامه التاريخيه وبالموقف الذى تطلب عوده الدوله.

ويتم حساب حجم المخاطر المرتبطة بكل منهج، والوقوف على ما يحدثة فى شكل ومضمون الدولة، وهى عمليات بالغة الخطورة والاهمية، خاصة ان هناك العديد من الجوانب والابعاد التى تحتاج الى حسابات دقيقة، يتم اجرائها حتى يتم التوصل الى المنهج المناسب.ومن خلال التفاعل الحيوى للدول، وهو ما يرتبط بالعديد من الجوانب التى تحكم وتتحكم فى اختيار وتجربه المنهج الذى ستنشأ به الدوله[1]، او سيتم اعادتها لممارسه الدور الخاص بها، اى على النحو التالى:

---

(1) الدوله لا تنشأ كامله، خاصه فى البدايات الاوليه، سواء من حيث/ الادوار، او الوظائف، او المهام التى تقوم بها، ويتم بالتدريج انشاء كل منها وفقاً للظروف والاوضاع التى تمر بها الدول، وهو ما يفرض من البدايه وجوداً حذراً لكنه فعال للدول، وهو ايضاً يحتاج الى وظائف اساسيه تقوم الدوله بعملها، ثم التطرق الى فرعيات هذه الوظائف وفقاً لاختصاصاتها والموارد التى تكون محدده لها، فضلاً عن الاهداف الموضوعه لكل منها.

اولاً – اختيار منهج عوده الدوله:

يتوقف اختيار المنهج المستخدم فى اعاده دور الدوله علـى المرحلـه التـى وصلت اليها الدوله فى اختفائها، وهى مرتبطه بنظام الحكـم الـذى يتوسـع فـى اختصاصاته، او يوازن ما بين تطلعاته الشخصيه، ومقتضيات الابقاء على الدوله، وهو ما يعلى ويضيف الى اختيار منهجيه اعاده الدول الى دورها، وهى عمليه تكاد تتوقف على ابتكارات تفاعليه، تستخدم جديداً يتصل بالعديد من المجالات، خاصـه فيما يلى:

- مقدار الضغط الذى مارسه نظام الحكم من اجل اخفاء دور الدوله، والتغطيه على ما يقوم به هو من ممارسات.
- مقدار الضغط الذى تقوم به القوى الشعبيه من اجل اقامه دوله قويه فعاله، لها ادوارها ولها فاعليتها.
- مقدار الضغوط الخارجيه من اجل الاستجابه للتطلعات المنتظره من الدوله الناشئه، وسواء كانت هذه الضغوط ايجابيه، او كانت سلبيه التـأثير علـى عوده الدوله لممارسه ادوارها.

ويتم الاعتماد على مناهج اعاده دور الدوله، او انشائها من خلال الاوضـاع العامه التى تواجهها الدول، وتقوم بتنفيذها بعد الضغوط المتصله بالحاجه، وتحـت ضغوط افراد شعبها، وهو ما يرتبط بمدى التوافق والتوفيق فى اختيار هذا المنهج، وبصفه خاصه من بين المناهج: التقليديه، وغير التقليديه، والابتكاريـه الارتقائيـه التفاعليه على النحو التالى:

المنهج الاول - الاختيار من بين المناهج التقليديه:

وهى مناهج ذات فاعليه كبيره تعتمد على التدريجيه، وقائمه علـى اسـتخدام التوقيتات المعياريه القياسيه لانشاء الدول، ومتابعه ما يتم تنفيذه، واسـناد المهـام، وبشكل توافقى يتناسب مع الاوضاع والظروف التى تنشأ فيها الدوله تدريجياً ويتم الاختيار من خلال المناهج التقليديه الاتيه:

1- الاختيار لبعض عناصر الدوله بالتدريج تحت ضغط من افراد الشعب، وهو منهج ارتباطى توافقى يعتمد على توجيه الشعب للنظام الحاكم ليعيد للدوله دورها... ويتوقف هذا الامر على مقدار ما تستطيع هذه العناصر القيام به.

2- نقل نموذج خارجى لتطبيقه فى الداخل، ويتم ذلك من خلال سيطره النظام الحاكم واهتدائه بالنماذج الخارجيه من اجل تحسين اوضاع الدوله، خاصه فى عمليات الامن والتعليم والصحه... الخ.

3- انشاء تدريجى للوظائف الاساسيه، والتوسع فيها من خلال عمليات اسـناد المهام والحصول على نتائج عمل الوظائف.

ويقوم هذا المنهج التقليدى على اعتبارات عديده من أهمها كفاءه العاملين فـى الدوله واجهزتها، ومقدار ما يحصلون عليه من اعداد وتدريب مـن اجـل القيـام بالوظائف والمهام المطلوبه.

ويعيب على هذا المنهج انه يقع اسير لعنصر الوقت وعنصر الحاجه فى انشاء الدوله، وفى القيام بالمهام الاساسيه لها.

المنهج الثانى – الاختيار من بين المناهج غير التقليديه:

وهى مناهج لها طبيعتها الخاصه من حيث انشاء الدوله، واعاده انشاء الدوله، واسناد المهام لها، ودورها الذى تمارسه... والذى يحتاج الى استخدام مبادئ الاداره العلميه من: تخطيط، وتنظيم، وتوجيه، وتحفيز، وتنسيق، ومتابعه... وبصفه خاصه ان وظائف الدوله يتم استخدامها بشكل فعال ومؤكد النجاح من اجل دعم قدرات الدوله ومساندتها، ويقوم المنهج الثانى على استخدام المناهج الحديثه مثل:

1- منهج الضغط الديمقراطى الذى يحدد شكل الدوله ودورها ووظائفها عبر اجراءات ديمقراطيه.

2- المنهج التوافقى الارتباطى الوظيفى، حيث تفرض الدوله من خلال وظائفها التى تمارسها وتقوم بها.

المنهج الثالث – المنهج الابتكارى التفاعلى:

وهو منهج يعتمد على التوافق السريع مع طبيعه الموقف الذى تعرضه القوى الاجنبيه على الدوله، ومع الارتباط بالاحداث الضاغطه على ايجاد الدور الذى، تمارسه الدوله وتقوم به.

حيث يؤدى ذلك الى استخدام المناهج الاتيه:

1- منهج الفعل المؤثر على صناعه الدوله واعاده دورها.

2- منهج رد الفعل الدافع لعوده الدوله الى دورها.

3- منهج افتعال الحوادث لعوده الدوله الى دورها.

وما بين استخدام اى من هذه المناهج يتم انشاء الدول او اعادتها الى دورها الذى تمارسه وتقوم به.

وبصفه خاصه ان المناهج هى اقترابات فعاله تستخدم من اجل زياده دور الدول، وفى اختيار السياسات المتعلقه بها، او فى اجراء التحفظات المعتاده، خاصه عند اقتراب الدوله من القيام بوظائف خطره وفق للمنهج المستخدم.

حيث تستند عملية اعادة دور الدولة الى رؤية ممتدة المدى لمستقبل الامة التى نشأت الدولة من اجلها، والى احساسها الذاتى باهمية وخطورة الدور الذى يمكن ان تقوم به، والى التهديدات التى ستواجهها من جانب الدول والقوى المعادية لها(1).

ان هذا يوضح ان المناهج التى سوف يتم اختيارها، هى مناهج فارضه لادواتها، خاصه ان هذه الادوات قد تقترب من حدود معينه لا تحتاج الدوله الى اظهارها الان.

وهو ما يحتاج الى فهم متكامل لمنهجية عودة الدولة لممارسه دورها، خاصة ان القوى المتربصة بها كثيرة، لكنها رغم ادعائها بالقوة ضعيفة، ويمكن التغلب عليها بسهولة ويسر، وهو ما يجب الاحاطة به ومعرفته... فالدولة هى اساس للتقدم، تعمل به ومعه ومن اجله وهى بذلك فاعلة محققة لهذا التقدم.

ان الوعى الادراكى الشامل يؤكد على ضروره قيام الدوله ايا كان المنهج المستخدم فى انشائها – بالدور الذى تمارسه الدول، وهو ما يحقق لها توازنها

---

(1) – يستند هذا الى كثيرمن الاشياء، حيث ان الدول التى لم تراع الامم والعناصر والاجناس التى تكونت منها تفككت وانهارت، ودارت حرب بينها بشدة، ولعل اقربها جمهورية تشيكوسلوفاكيا، والتى تفككت الى عدة دول، وادت الحروب فى البلقان الاوروبى وتدخل الدول الكبرى الى انشاء دول جديده بعد اختفاء وتلاشى الدول القديمه، وادى التفكك الرهيب لدوله الاتحاد السوفيتى الى نشوء دول اخرى، والى قيام الحرب أهليه بينها، بل ان انقسامات كثيره مؤثره على شعب الدوله الواحده قد احدثت تأثيراتها فى هذه الدول .

الاداتى، خاصه ان هذا التوازن يعد دافعاً لقيام الدوله بادوارها، وهو فى الوقت ذاته سبباً فى تحقيق اهدافها العليا، وبصفه خاصه ما يلى:

- تأمين الامن والاستقرار والسلامه للوطن.
- تفعيل عمليات التوظيف والتشغيل لكافه عوامل الانتاج المتاحه.
- تطوير عمليات التحسين وبشكل دائم مستمر لتحقيق التنميه المستدامه.

وهو ما يتطلب منهجية اساسية لدور الدولة، يقوم عليها هذا الدور، سواء فى استطلاع امال الجماهير، او فى اختيار وسائل لتنفيذها، او فى القيام بتحقيقها، وبصفة خاصة ان هناك جهود متكاملة لعودة دور الدولة، وبصفة خاصة من خلال كل من الطبقة الوسطى، والطبقة العمالية، والذين يمارسان ضغوطهما المتواليه على نظام الحكم القائم من اجل اعاده دور الدوله، وزياده فاعليتها..

ان القراءة الهادئة التى تبعد عن الانفعال سوف تطالب بعودة دور الدولة من اجل المحافظة على سلامة التوازن الاجتماعى، ومن اجل استقرار المجتمع، ومن اجل نمو هذا المجتمع، فضلا عن المحافظة على مصالح افراد المجتمع، وتحقيق امال كل منها، وهو ما يتحقق بدون الانحياز لاى فئة... بل يؤخذ الجميع فى مصالحهم وامكاناتهم.

ولا يقف دور الدولة عند الاشراف فقط، بل يتعداه الى التدخل العاقل المدرك لابعاد هذا الدور، والذى يقع ما بين الحاجة والضرورة... وكلاهما كثير ومؤثر فى دولة نامية تسعى جاهدة للخروج من دائرة الفقر والعوز والمرض والجهل الذى ترزخ داخلة لفترة طويلة... وهو ما يفترض تأثيراً مشدداً للحاجه الى دور الدوله، خاصه ان هناك قصور واضح فى النظام الحاكم الذى لن يستطيع تلبيه تطلعات الشعب، خاصه مع تعدد الاحتياجات، وتنوعها بشكل كبير فى عالمنا المعاصر.

ان هناك دورا اساسيا يجب القيام به، خاصة فى اختيار منهجية عودة الدولة، وهو دور يحتاج الى ذكاء كبير، خاصة ان هناك تكاليف يجب تحملها، وهــو مــا يؤسس الى ما يلى:

- حجم الاضرار الخاصة بكل منهج.
- حجم المكاسب الخاصة بكل منهج.
- حجم التكاليف الخاصه بكل منهج.

وتستخدم هذه العناصر الثلاثه فى اختيار اى من هذه المناهج، خاصه ان عوده دور الدوله قد استلزم ضروره عاجله فى اطار المتغيرات والمستجدات ذات التأثير المباشر على الدوله.

ان حجم كبير من المخاطر التى تتطلب مواجهتها ليس بالدوله، ولكن بتفعيــل امكانات وموارد هذه الدوله، خاصه ان الانظمه الحاكمه وحدها لا تستطيع مواجهه هذه الاخطار[1].

ان هناك حجم كبير من المخاطر التى تتطلب مواجهتها ليس بالدولــه، ولكــن بتفعيل امكانات وموارد هذه الدوله، خاصه ان الانظمه الحاكمه وحدها لا تــستطيع مواجهه هذه الاقطار[2].

---

(1) كثيراً ما تكون هذه الانظمه قاصره عن متابعه تطور الاخطار التى تواجهها الدول، وبصفه خاصه اذا ما كانــت الاطماع فيها ضخمه، ومواردها التى تستخدمها كثيره ومتعدده ومتنوعه ... وهو ما قد يدفع العديد من القــوى الى التجمع من اجل الاحاطه بكل من الدوله، ونظام الحكم القائم فيها، وباستخدام بعض العناصر المناوئــه مــن شعبها، وبعد النجاح يتم التخلص من هذه العناصر واستبدالها بآخرين.

(2) كثيراً ما تكون هذه الانظمه قاصره عن متابعه تطور الاخطار التى تواجهها الدول، وبصفه خاصه اذا ما كانــت الاطماع فيها ضخمه، ومواردها التى تستخدمها كثيره ومتعدده ومتنوعه ... وهو ما قد يدفع العديد من القــوى الى مجتمع من اجل الاحاطه بكل من الدوله، ونظام الحكم القائم فيها، وباستخدام بعض العناصر المناوئــه مــن شعبها، وبعد النجاح يتم التخلص من هذه العناصر واستبدالها بآخرين.

وهوما يقتضى معرفة كاملة بالمهام التى ستتكفل بها الدولة، كما يتطلب تحديد الادوات والوسائل والطرق التى ستكون متاحة وميسرة للقيام بهذا الدور، سواء كان هذا له طابعه الاقتصادى، والسياسى، والاجتماعى، والثقافى، والصحى، والتعليمى، والامنى... وهو ما يعنى ان ضرورات كل منهم مؤثره وفعاله على عوده للدوله لممارسه دورها..

وبذلك فان الدولة تاخذ دورها الذى تصارع عليه، من اجل تحقيق امال كافة الطبقات فى المجتمع، سواء الطبقة الثرية التى لا ترغب فى ان تبعد السلطة والنفوذ السياسى عنها، او الطبقة الوسطى التى تحمل قيم المجتمع وتدافع عنه، او الطبقة العمالية التى طال حرمانها من كل شئ.

وبالتالى فان تقارب الطبقات وتزويب الفوارق بينها هى مهمه الدوله، والتى يجب ان تتم وفقاً لمناهج ارتقائيه تعمل عى رفع مستويات المعيشه، وعلى زياده الحراك الاجتماعى، وعلى تيسير التنقليه الاجتماعيه بين هذه الطبقات..

ان هذا يقتضى تحديد شكل التوازن الحيوى بين مصالح هذه الطبقات، والحفاظ على قوة الدفع الذاتية لدى كل طبقة منها، وبالتالى الحصول على العديد من المزايا التنافسية التى تستطيع الدولة وحدها القيام بها، واهمها استقرار المجتمع الذى سينعم به الجميع... بدلا من الصراع الذى سوف يفرض عليه.. دفع مزيد من الدماء والارواح وتحمل المليارات من الاموال التى تذهب جفاء وهباء.

ان هذا الصراع استلزم وجودالدولة كقوة توازن، مؤثرة وفاعلة، وتقوه استيعاب لهذه الضغوط المتتاليه، والتى تقوم باعاده توظيف هذه الضغوط بعد امتصاصها لها سواء فى التعاملات او فى العمليات التى يتطلبها فهم واع مدرك لخطورة السلطة والقوة والنفوذ الذى ينتقل من الدوله الى الطبقه الثريه التى تلتهم كل شئ، ولا تبقى على شئ للطبقات الاخرى... وهو ما يرتبط برفض كامل له... وبالتالى فان التأثير المتبادل لكل من:

- مركز الدوله.

- قوه الدوله.

- فاعليه الدوله.

تكون عناصر مؤثره، سواء في اجراء التفاعلات، او اجراء المعاملات بأشكالها، وقواها المتعدده.

وهو ما يحتاج الى تحديد الابعاد والجوانب التي تسعى الى تزويب الفوارق بين الطبقات، واستخدام وتوسيع نطاق الطبقه الوسطى، وباعتبارها الحافظه لقيم المجتمع، والمحدده لاتجاهاته...

ويسعى المجتمع الى احداث شكل من اشكال التوازن الحركى عبر وجود الدوله... وهو توازن حيوى حركى فعال، يتم به ومن خلالة احداث قدر كبير من المسئوليات، وتنفيذ قدر اكبر من السلطات التنفيذية، وهى سلطات في حقيقتها دافعة لتحريك هذه القوى الثلاث لتعمل جميعا في صالح المجتمع.

وهى ما يقتضى توازناً اتجاهياً حيوياً فى احداث الدافعيه فى كل من: السلطات: التشريعيه، والتنفيذيه، والقضائيه في اطار التكامل فى السلطات التى تتمتع بها الدوله، وفى الوقت ذاته تعميق استقلال هذه السلطات بشكل علمى دقيق.

ان هذا التناسب الادائى فى وظيفه السلطات الثلاثه يحتاج الى وعى ادراكى شامل بجمله الحقائق التى تنص على كل من الاتى:

- تكامل السلطات الثلاثه.

- استقلاليه السلطات الثلاثه.

- النزاهه والشفافيه والمحاسبه الادائيه للسلطات الثلاثه..

وهو ما يجعل الدوله فاعله ومؤثره ومحققه لاهداف تواجدها، ومقققه في الوقت ذاته اداتها، وبشكل منظومي مؤثر على جهودها المتتاليه للتنميه الشامله المستدامه.

ثانياً – تبني مفهوم الدولة المتطورة:

تحتاج الدول الى تبني مفهوماً قياسياً من اجل التطوير، خاصه انها تمتلك القدره على تطوير ذاتها، واستخدام المؤثرات الارتباطيه المؤثره على استخدام الموارد والامكانات المتاحه، وبذلك تصبح الدوله قابله للتطوير، وبصفه خاصه في:

- المؤسسات القائمه.
- الوظائف القائمه.
- المهام القائمه.
- المجالات والابعاد الخاصه بكل وظيفه ومهمه من المهام.
- الادوار التي تقوم عليها الدوله وتحققها.

وهو مفهوم حديث يرتبط بعوده الدوله لممارسه دورها، وبفاعليه كامله، وهو مفهوم يخضع للتطور ويفرض الانسجام معه، خاصه مع مؤامرات الخارج والداخل، والتي تستهدف النيل من الدوله، وتستهدف القضاء عليها، وتفكيكها، واستعاده دور القبيله في صراعها مع القبائل الاخرى في المجتمع[1]... وبالتالي

(1) يرتبط الصراع والتطاحن بمزيد من التكاليف التي تتحملها القبائل، وبزياده دور القبيله تزداد هذه التكاليف وبصفه خاصه نشأه عقيده الثأر التي تزمع الى المزيد من الثار وتضم القتلى من الجانبين، وتضم تكاليف اجراء التحالفات، وتأجيج عناصر الصراع الطبقي والفئوي، بتأكيد صراعات العنصريه التي تدمر الدول، وهي صراعات لها احداثها التاريخيه، ولها ايضاً المدلول المستقبلي لما تحققه هذه الصراعات.

يقضى على فرص تكوين ما يلي:

- الوحده المجتمعيه.

- التجانس المجتمعي.

- التألف التوافقى المجتمعي.

وبذلك يملك المجتمع قوة الاراده فى اعاده دور الدوله، وفى تحقيق فاعليه ممارساتها، وبالتالى فان حرص الدوله على تطوير ذاتها يؤدى الى تفعيل دور الدوله، والى تحقيق اهدافها العامه والخاصه.

خاصه ان التطور هو احدى السمات الخاصة بدور الدولة، وهو اعداد، وتجهيز لمرحلة جديدة، خاصة ان الدولة ككيان ادارى معنوى له القدرة على تحديد المفاهيم والتطلعات الخاصة به...حيث يحتاج الامر الى تبنى لمفهوم الدولة المتطورة، وهو ما يتطلب وعيا ادراكيا شاملا بهذا المفهوم، واحاطة بابعادة وجوانبة، حيث ان اقامة الدولة لا يستند الى اى مفهوم تقليدى، بل يحتاج الى مفهوم حديث، والى دور بالغ الاهمية لممارسة للدولة... وهوما يقتضى فكرا وعملا دائم التطوير لتصحيح هذا المفهوم وتصويبة.

ان هذا يقتضى ان يتم وبفاعليه كامله ما يلي:

- تزويب مفاهيم القبيله، ومفاهيم الفئه، فى اطار مفهوم الدوله الذى يتسع مفهومها بشكل دائم ومستمر ليستوعب كافه كافه المفاهيم الاخرى.

- ان تستخدم الدوله مفهومها العام لاستيعاب كافه المفاهيم الاخرى الخاصه بكافه الفئات، وان تحتوى كل منها، وبشكل يحافظ على وحده المجتمع، وعلى تجانسه.

- ايجاد الاتساق الحيوى، والتناسق الاداتى، سواء فـى المخاطبـه، او فـى التعبير عن وحده المجتمع، وعن اصالته، وعن عناصر قوته.

وهو ما يقتضى ايضاحاً لطبيعه عمل الدوله وتوضيحاً لمفهومها خاصه فـى الاطار الحاكم والمتحكم لدورها على النحو التالى:

- الاطار الوظيفى.
- الاطار القيمى.
- الاطار الاخلاقى.
- الاطار التوازنى.
- الاطار التفاعلى.

خاصة ان السعى دائما يكون من اجل التطوير، سواء كان هذا التطوير متصلا بالوظائف، او كان متصلا بالاعمال، او كان متصلا بعدد الافراد والوظائف التـى يعملون بها.

ان هذا يعمل على توضيح ان هنالك مفهوماً للدوله، يتم توسيعه، او تـضييقه، لكنه فى النهايه قائم على اسس مرجعيه اساسيه لدور الدوله، ووظائفها، ومهامها... والدور الذى تقوم به، سواء على المستوى:

- الاستراتيجى.
- السياسى.
- التكتيكى.

وهو ما يتطلب ان يكون هذا الدور واضحا ومحددا ومفهوما من قبـل جميـع الافراد، والمؤسسات العاملة بالدولة... حيث ان فهم هذا الدور، هو الذى سيقرر ما تقوم به الدولة الحديثة من اجل شعبها، وهو ما يحدد كيفية الوصول الى هذه الدولة الحديثة الفاعلة والمتفاعلة، وبالتالى فان تحديد المهام التى ستقوم بها الدولة سيكون عنصرا فاعلا فيها، وهو الذى سيؤدى الى ايضاح الادوار التى ستقوم بها الدولة من اجل احداث التقدم، ومن اجل التطوير المطلوب.

ثالثا – تطوير الاليات الكافية لعودة دور الدولة:

تتفاعل الدول مع آليات كثيره، وبصفه خاصه من اجل تطوير ذاتها، ويكـون دافعها الى تطوير الآليات المستخدمه، وبذلك تصبح قضيه التطوير عاكسه ذاتها فى تحقيق التقدم، وهو احد النتائج الرئيسيه لتطوير عاكسه ذاتها فى تحقيق التقدم، وهو احد النتائج الرئيسيه لتطوير الدول... ان هذا يساعد على جعل عمليـات التطـوير تستند الى قوه دفع ايجابيه، وهو ما يتحقق من خلال عمليات شعبيه التطوير حيـث يمارس المد الشعبى تأثيره على اختيار هذا التطوير، وتحديد العناصر المختلفه التى يستند اليها، وهو ما يجعل من عمليات التطوير للآليات عمليات:

- متقاربه.
- متوافقه.
- مستهدفه.

حيث يتوقف عوده الدوله على مجموعه من الاليات الدافعه لعوده الدوله الـى ممارسه دورها، خاصه فى الدفاع والامـن، والـصحه، والتعلـيم، والاقتـصاد، والسياسه، والثقافه... وهى جوانب اساسيه فى ممارسات الدول.

وهو ما يستدعى توافقاً عاماً، ليس فقط فى الاليات المستخدمه فى ذاتها، ولكن ايضاً فى تحديد العناصر ذات التأثير على الممارسات التى تقوم بها الدوله فى هذه المجالات...

وبالتالى فان تحديد انواع الاليات يكون وفقاً للحاجه اليها، ووفقاً لمـــا تؤديــه وتقوم به هذه الاليات، خاصه ان هناك اتجاهاً توافقياً ضاغطاً للممارسات التى تتم وتحدث، وهو ما يجب اخذه فى الاعتبار عند تطوير هذه الاليات، وعنــد تــوفير ضغوط الحافز فى التطوير.

وهى آليات متطوره يتم استخدامها وفقاً لمقتضيات الموقف، حتى تستعيد الدوله دورها... وتتم الممارسات باستخدام هذه الاليات على درجه كامله مــن الــشفافيه، وتحت نظر كافه المؤسسات والمنظمات والافراد التى تتكون منها الدول، خاصــه الاليات الاتيه:

- آليات التعامل مع الدول الاخرى ذات الظروف المشابهه.

- آليات التعامل مع الدول الكبرى، ما يتفرع عنها بالنسبه للدول الــضعيفه، وان كانت اعتبارات الحجم لاحقه.

- آليات ايجاد الادوار المحققه لدور الدوله، وما تسمح بتكوينه واستخدامه فى طار التوافق الاداتى لكل منها..

وتستخدم هذه الاليات وفقاً لمقتضياتها وبالتناسب مع الاوضاع الخاصه بالدوله، وهى عمليه ذات طبيعه خاصه، وفى الوقت ذاته ترتبط بعده مصائر، ســواء فــى تأكيد ذاتها، او فى استخدامها المطلق للتناسب مع الاوضاع التى تواجهها..

حيث يتطلب الامر تطوير آليات كافية لعودة الدولة، خاصة ان هناك مقاومــة من جانب قوى استفحلت اثناء غياب الدولة، وهى بطبيعتها تحتاج الى هذا التطوير،

سواء فى:

- نوعية الاليات المستخدمة.
- عدد الاليات المستخدمة.
- طبيعه الاليات المستخدمه.

وبذلك فان عوده الدوله لممارسه دورها يتطلب فرض شروط اساسيه على بعض القوى، وهى آليات يتعين ان تتصف بالعديد من الخصائص من أهمها: النزاهه، والصدق، والفاعليه، كما يتعين ان تكون مؤثره بحكم انها تستعيد للدوله دورها، خاصه ان الدوله لها دورها، ولها فاعليتها المستخدمه، وما تفرضة من صلاحيات وتعززة من مسئوليات متطورة فى هذا الخصوص[1].

رابعا – اقامة المؤسسات التى يعتنقها وجود الدولة:

حتى تستطيع ان تقوم الدوله بمسئولياتها ووظائفها، تحتاج الى انشاء كيانات اداريه أصغر تتولى نيابه عنها وباسم الدوله القيام بهذه الوظائف، خاصه ان لكل مؤسسه منها ما يلى:

- قوتها وسلطتها المستمده من قوه وسلطه الدوله.
- فاعليتها فى تنفيذ ما تراه لازماً لتنفيذ وظيفتها.
- جاهزيتها للاستخدام والتنفيذ بمجرد ظهور الحاجه الى ذلك.

---

(1) يعد استعاده الدوله لدورها فى تحقيق الامن لذاتها ولافراد شعبها ما يعطى للدوله دوراً اساسياً وهاماً، وهو ما يعنى ايضاً استخداماً لاليات بسط السياده، واستخدام النفوذ، واستخدام السلطات، وحيازه آليات القوه، والتى لا تستخدم الا لضروره وهو ما يعنى ان نفوذ الاشكال الاخرى لا يعطى تأثيراً فعالاً، بل لضروره، وهو ما يعنى ان نفوذ الاشكال الاخرى لا يعطى تأثيراً فعالاً، بل هو يعطى محاولات إيجابيه خاصه، وهو ما يحتاج لاظهاره لدور : القبيله، الاسره، الفرد ... والذى تنوب عنه وتتناوله الدوله فى كافه عملياتها العامه.

وتحتاج الدول لممارسه دورها الى وجود مؤسسات كافيه تحقق لهـا فاعليـه الاشراف على كافه الشؤون الخاصه بالدول، خاصه ما تمثله مـن فاعليـات، اى انشاء كل من: الوزارات، المصالح، المؤسسات، الهيئات، المنظمات... فعن طريقها تمارس الدوله فاعليتها وتأثيرها وهى مؤسسات ذات اطار عام فائد مؤثر على قيام الدوله بالادوار المطلوب القيام بها، وبصفه خاصه ان الاداء الوظيفى لكـل منهـا عنصر مؤثر على الاداء العام للدوله... وبالتالى فان انشاء هذه المؤسـسات يـأتى لتلبيه حاجه ضروريه لمواجهه الضغوط المتتاليه على الدوله، والموجهه اليها بشكل كبير.

وهو امر اساسى وضرورى تحرص الدول عند عودتها الى ايجادة والـشاء، وهو ما سوف يؤدى الى اختفاء كافة النزاعات والصراعات، خاصـة اذا مـا تـم اعدادة بشكل علمى سليم، ولم يتم من خلال عمليات احكام السيطرة، بل يـتم مـن اجل الوصول الى تفاعلات حقيقية ومادية ملموسة.

وبصفه خاصه ان ادوات كل من: الامتصاص، والاستيعاب، والاحتواء والتى تستخدمها اجهزه الدول تكون فاعله ومؤثره الى حد كبير، خاصه انها تتعامل مـع كل من:

- البطاله والعطاله السائده فى المجتمع.
- الفقر بكافه صوره واشكاله.
- الجهل بكافه صوره واشكاله.
- المرض بكافه صوره واشكاله.
- العشوائيه بكافه صورها واشكالها.

بالاضافه الى الامراض الاجتماعيه الخطيره المنتشره فى المجتمـــع، وهـــى امراض تحتاج الى توجه كامل لمعالجتها، خاصه ان وجود هـــذه الامـــراض فـــى المجتمع امر سوف يؤثر على حركه ودافعيه الاداء والانجاز المتحقق.

وبذلك تستطيع الدول ان تخطط، وتنظم، وتوجه، وتتابع تنفيذ كل شئ فيهـــا، خاصه ان تفاعلات مجتمع الدوله، تختلف عن تفاعلات الفرد ايا كان... وهو مـــا يحتاج الى ان تعمل الدوله على عده مستويات: اهمها ما يلى:

- المستوى العام الكلى الجمعى للمجتمع.
- المستوى التوافقى العام للمجتمع.
- المستوى الذى بلغته الطبقات الدنيا والوسطى فى المجتمع.

وهو ما يعنى ان الدوله تتعامل مع المجتمع لحل مشاكله، وليس لزيـــاده حـــده هذه المشاكل، وبالتالى فان المتغيرات والمستجدات الناشئه ستكون مؤثره على القوه والقدره التنفيذيه للدوله.

حيث تحتاج الدولة الحديثة الى وجود العديد من المؤسسات التى تجعلها قادرة على تنفيذ سياساتها المختلفة، وهوما يتطلب ذكاء كبير، سواء فـــى اختيـــار هـــذه المؤسسات، او فى اعمالها، او فى اختيار الافراد او العاملين فى هذه المؤســـسات، وهو اساس جيد للحكم على مدى كفاءة عودة الدولة، وعلى مدى قدرتها على تحقيق اهدافها العامة والخاصة التى من اجلها تم انشاء واعادة دور الدولة.

خامسا – تعزيز دور الدولة:

حتى تستطيع الدوله ان تؤدى الادوار التى حددتها، فانها تحتاج الى مسانده كل من:

- المجتمع بكامله.
- الاطراف الدوله ذات العلاقه.
- الاشخاص من اصحاب النفوذ.

وهو ما يجعل من الدوله اداه تأثير بالغه الاهميه، وبصفه خاصه ان ممارسات الدول تحتاج الى الحصول على تأييد افراد شعبها، وعدم معارضه الاطراف الدوليه لهذه الممارسات.

وتحتاج الدوله الى تعزيز ومسانده كامله من الشعب فى عمليات استعاده دورها، والذى تم استخدام ادوات التفكيك والمؤامرات الخارجيه من اجل احكام السيطره على مجريات العمليات والمعاملات، بحيث لا تنشأ الحاجه الى هذا النوع، والتدخل السافر من جانب نظام الحكم لقتل الدوله، او تغييبها عن ما يتم ممارسته من هذا النظام... خاصه بعد ان تكون التهديدات والاخطار التى عانت منها قد تحققت، ونجح اعداء الدوله فى تنفيذ مؤامراتهم.

وتحتاج عمليات المسانده الى توفير كل من الاتى:

- المسانده الماليه لدور الدوله فى اطار تأديه ودفع الالتزامات المقرره.
- تقديم الدعم المادى والمعنوى لكافه المبادرات التى تقوم بها الدوله.
- اظهار التأييد والمسانده بشكل دائم ومستمر من اجل تفعيل الدور الذى تقوم به الدوله ومؤسساتها.

ويتم التأييد بشكل مباشر علنى، وهو ما يعنى ان هناك تلازماً اساسياً ما بين التفاعلات الدوليه المؤثره على الدوله، وما بين التفاعلات الداخليه المؤثره عليها، وكلاهما يحتاج الى وجود الدوله، ويحتاج الى ممارستها لادوارها.

حيث يرتبط دور الدولة بعمليات تعزيزة، ومن لا يتطور، يتجمد، ومن يتجمد ينكمش، ومن ينكمش يختفى عن الوجود... وهو ما يتطلب تعزيز دورالدولة، وهى عملية اساسية يحتاج اليها كل من التطور الطبيعى لدور الدول، وهى أساس جيد لاكتساب فاعلية كبيرة فى هذا الدور.

ويتم تعزيز الدولة من خلال:

- زيادة الصلاحيات.
- زيادة المسئوليات.
- زياده حجم الاعمال.

وبالتالى تتناسب كل منها مع ما تؤديه الدول من وظائف متعدده ومتفاعله وهو ما يعنى ان الدوله عندما تقوم بادوارها تقوم بها فى اطار الوظيفه الخاصه بها، وهو ما يستدعى وضوحاً عاماً فى هذه الوظيفه، وعدم الحاق اى اعمال بها لا تتم فى اطار هذه الوظيفه.

وهو ما يعنى ان الدوله تتطور وفقاً لمسئوليات اساسيه، وهو ما يجعل من عمليات اقزمه الدوله جريمه مؤثره على كافه التطورات التى تتم فيها، خاصه ان اقزمه الدول عمليه مستهجنه، وهو ما يحتاج الى التفرقه ما بين:

- نظام الحكم القائم فى الدوله وما يحققه من منافع ومكاسب على حساب الدوله وادوارها.

- الدوله ككيان اداري فاعل ومؤثر على حركه المؤسسات وعلى الدور الذى تقوم به كل منها.

وهو ما يتطلب قدرا كبيرا من الوعي الادراكي الشامل باهمية دور الدولة، وباهمية تعزيز هذا الدور، وهو ما يفترض مسانده افراد المجتمع، خاصه استخدام الاعلام الذى يدعم ويساند دور الدوله.

وبالتالى فان عمليات انكماش دور الدوله يرتبط بالموقف الاقتصادى الذى تكون فيه، خاصه عمليات الانفاق على دور الدوله الذى تقوم به، وما يحتاج اليه من صور مختلفه من الدعم والمسانده الجوهريه، سواء الماديه او المعنويه، وهو ما يستدعي تحديد الاولويات التى تتم وتحدث فى تحديد دور الدوله، وبالتالى الاتفاق على دور الدوله، وممارساته التى يقوم بها... وبالتالى يحتاج الامر الى مراجعه لما يتم ويحدث تحت دعاوى الخاصخصه، والتى استخدمت من اجل تدمير آليات عمل الدول.

ويتم التعزيز من خلال ما يلي:

- المؤتمرات الشعبيه المسانده.
- الاجتماعات الحزبيه المسانده.
- الاعلام المسئول المساند.
- المنظمات الحكوميه والمدنيه المؤيده.
- اصحاب الرأى من الافراد.

وتقدم المسانده بشكل علني واضح، ومن خلال الادوار التى يقوم بممارستها كل منهم، خاصه ان عمليات التأييد تستدعي تحمل تكاليف هذا التأييد وفي شكل

اجماع قيادى مؤثر على تفاعلات الحركه، وعلى القوى المساندة لدور الدولـه ووجودها.

ان هذل يحتاج الى وعى ادراكى شامل وكبير ومؤثر بتفاعلاتـه واتجاهاتـه العامه والخاصه، وهو ما يرتبط وجوداً بالاحساس العام لدور الدوله وتفاعلات هذا الدور.

المبحث الثانى عشر
المحافظة على تناقضات المجتمع

يعد المحافظه على الاستقرار احد الاهداف الرئيسيه للدول، خاصه ان الاستقرار عنصر لازم من اجل النمو، ومن اجل متطلبات التنميه، واجراء عمليات التخطيط والتنظيم، والتوجيه، والمتابعه... فى اطار كلى عام متكامل.

ويرتبط الاستقرار بطبيعه التيارات الفكريه السائده فى المجتمع، وبمدى توافقها مع الاتجاه العام السائد فى هذا المجتمع، ومدى لمكانيه تقاربها من اجل الوصول الى افضل السبل للحياه معاً، وهو ما يحتاج الى حصار لكافه الافكار المتطرفه فى المجتمع، ساه ما بين:

- افكار اليمين المتطرفه والشاذه.
- افكار الوسط بين الاتجاهات المختلفه.
- افكار اليسار الثوريه العنيفه.

واستخدام كل منها، خاصه ان انتاج الافكار يؤثر على السلوك العام الاتجاهى، وعلى التصورات التى يتم تبنيها، والتعامل معها وفق الطبيعه الانطلاقيه لكل منها.

وهو ما يعنى السماح بوجود الاختلاف الطبيعى بين افراد الامه وهو ما يعنى ان وجود الاختلاف الناجم عن:

- اختلاف الافكار.
- اختلاف الاراء.
- اختلاف وجهات النظر.

- اختلاف العقائد.

- اختلاف الاتجاهات.

وهى اختلافات طبيعيه تساعد على تحقيق حيويه المجتمع، لا ان تدفع به الى التناحر والتضارب، بل تدفع به الى فهم وتفهم الآخر، وتقبل ثقافه الآخر، وبالتالى إستيعاب هذا الخلاف فى اطار نمو حركه المجتمع.

وهو ما يعنى استخدام صنيع الوحده، وصنيع التعاون، وصنيع المشاركه وهو ما يعنى ان الاختلاف لا يعى ابداً الصراع، بل يعنى الوحده، مثله فى ذلـــك مثـــل فريق كره القدم، لكل فرد فيه مركزه، ولكل فرد فيه اداءه... وهو يصبب جميعاً فى اطار المصالح العليا للفريق، ويحافظ على وحدته.

وتستطيع الدوله عبر تبنيها ثقافه الاختلاف، ان تحول الجميع الى مـــشاركين، يحل فيهم التعاون، حيث ترتبط الدوله بصفه اساسيه "بالاستقرار" الذى يساعد على بدء جهود التنميه الشامله فى كافه قطاعات الدوله، ويساعد على نجاحهـــا، وعلـــى استدامتها، وعلى زياده فاعليه الدوله باتجاهها العام نحو التقدم والازدهار... وهـــو مطلب اساسى ورئيسى تعمل الدوله من اجل تحقيقه.

خاصه ان اهتمامات الافراد مختلفه / رتفضيلاتهم مختلفه، واشباعاتهم مختلفه، وميولهم ايضاً مختلفه سواء كانت:

- سياسيه.

- اقتصاديه.

- اجتماعيه.

- ثقافيه.

- ارتباطيه.

ولما كان الاستقرار يتطلب انتظام المجتمع فى تحقيق ارتباطاته الفاعله ويؤسس فى الوقت ذاته قدرات نحو تحقيق الاهداف الموضوعه، فان حدوث عدم رضا الافراد، او سخطهم عن نظام الحكم يؤدى الى التوتر، ويؤدى الى اضطرابات، قد تزداد مع غليان افراد المجتمع، وبما يصل الى الثوره التى تطيح بنظام الحكم.

وبذلك فان الدوله تعمل على تدريب التناقضات، كما انها تلجأ الىالوسائل السلميه التى تضيف الى المجتمع وسائل الترويب المشتركه، والتى تعمل على التخفيف من حده التناقضات، بوضع اسس للتعاون والمشاركه، وايجاد اهتمامات مشتركه بين المتناقضين بعضهم، مع الابقاء على التناقضات الاصليه واخفاء حدتها.

ولما كان الاستقرار يختلف عن الثبات، حيث يسمح بوجود تفاعلات لحركه المجتمع، فأن هذه الحركه يجب ان تستوعب التناقض الطبيعى لهذا المجتمع... وان كان التعامل مع هذا التناقض يحتاج الى سياسات تعمل على حل هذا التناقض وأهمها:

- سياسات للتوافق.
- سياسات الامتصاص.
- سياسات الاستيعاب.
- سياسات الاحتواء.
- سياسات الحوار التفاعلى.

وبالتالى يتم التعامل بشكل حيوى من اجل حل طبيعه هذا التناقض، خاصه ان التعامل مع التناقضات يحتاج الى تصنيف هذا التناقض مثل:

- تناقض حاد متطرف.
- تناقض شديد.
- تناقض دائم ومستمر.
- تناقض يمكن تغييره.
- تناقض معتدل.
- تناقض ضعيف.
- تناقض وقتى ظرفى مرحلى.

وبعد هذا التصنيف يتم وضع خطه لتزويب حده التناقض مع الابقاء على اطرافه، وبصفه خاصه من خلال استخدام اساليب العمل المشترك، واساليب التعاون، واساليب الاستغراق فى تنفوذ مشروعات تمويه جديده... ويتم معالجه القاده وأصحاب دعوه التناقض من اجل ايجاد قاده معتدلين وليس متطرفين... من اجل التعبير السلمى عن التناقض من اجل المحافظه على استقرار المجتمع.

وبالتالى فان الاستقرار دافع لوجود الدوله، ودافع لوجود حركه المجتمع، حيث يعد المحافظة على استقرار المجتمع احد الدوافع الاساسية لقيام الدول، وهو ما يتطلب جهدا فاعلا لتحقيق هذا الاستقرار، وهو احد المتطلبات الاساسية التى تدل على اهمية وجود الدولة، وضرورتها، خاصة ان الدول الحديثة تعمل على تنمية هذا الاستقرار، وعلى المحافظة على توازنات القوى، وعلى تواجدها الحيوى، وهو عنصر فاعل يتعين توفيرة من اجل ضمان النمو والتوسع والتنمية المتوازنة،

وبصفة خاصة ان المجتمعات الحديثة متناقضة فى كثير من عواملها [1]، وشديدة الاتساع فى هذا التناقض الذى ينمو ذاتيا، وتتوالد معه طاقات فى هذا التناقض، وهو ما يحدث مع تنامى حدة الاختلافات، ومع عدم السماح لاصحاب اى راى بالاعتداء على اصحاب الراى الاخر، بل ان لكل منهم الحق فى التعبير عن راية، دون المساس بحرية الاخرين، ودون الاعتداء عليهم، بل ان حصولة على هذا الحق يعد بمثابة حقوق للاخرين، يدافع عنها الاخرين مثل دفاعهم عن حقوقهم الذاتية.

وبذلك يصبح التناقض اداه لظهار لحمله حقائق موضوعيه من اجل جعل التناقض خادم لاستقرار المجتمع، وبالتالى تصبح عمليه المحافظه على هذا التناقض الاساسى الجيد للعمل التعاونى المشترك الذى يشارك فى صنعه الجميع، وهو ما يدعن كل من:

- العمل الجماعى المشترك.
- التعاون فى كافه المشروعات الجديده.
- الابقاء على العقلاء من الاطراف المختلفه.

وبالتالى فان الحصول على هذا الحق يعطى ذات الحق بكافه جوانبه لجميع افراد المجتمع، بكافه طوائفه، وبكافه افراده، وبالتالى فان شيوع مبادئ:

- العداله. - تكافؤ الفرص.
- الشفافيه.

---

(1) يرتبط التناقض باختلاف الرغبات والنوايا والاهداف التى تتعدد وتتنوع باختلاف البشر وباختلاف العناصر الحاكمه والمتحكمه فى انماط تفكيرهم، وفى انماط سلوكهم، وفى اختلاف التطلعات والامال الخاصه بكل منهم، وهو ما يستدعى تحويل الاختلاف والخلاف الى قوه فاعله من اجل التكامل والتعايش السلمى بين كافه الاطراف وتحويل العمل المشترك الى اداه جيده لتحقيق وتفاعل التناقض الحيوى واستخدام كافه الطرق للوصول الى ذلك..

يساعد على تحقيق الاستقرار الذى تحتاج اليه الدوله لتأكيد فاعليتها فى تحقيق عنصر الرضا عنها من جانب افراد المجتمع، وبصفه خاصه ان الافراد يعملـــون وفقاً لكل من تخصصاتهم، واتجاهاتهم، ميولهم، رغباتهم، وهى رغم اختلافهـــا، الا انها ايضاً متكامله، وان هذا التكامل سوف يتم تدعيمه من خلال عمل الدوله التـــى تضيف جديداً الى مشروعات المجتمع..

وهو ما يتطلب بالضروره ما يلى:

اجتثاث، وايجاد طبقه من الاثرياء الذى يعملون على تزاوج المال بالثروه.

اولا – السماح بظهور التناقضات:

يظهر التناقض باختلاف الافراد، وهو ما يعنى ان لكل فرد تأثيره الخاص فى المجتمع الذى يعيش فيه، ويعمل فيه، ويحيا فيه... ويظهر هذا التناقض مع تعـــدد اهتمامات الافراد، وميول، ورغبات، واحتياجات كل منهم... فضلاً عن تطلعـــات وامال واهداف كل منهم، ووسائله وادواته التى سيستخدمها لتحقيق هذه الاهـــداف، والسياسات التى يستخدمها، يعيش اى مجتمع من المجتمعات اوضاعاً تفترض قـــدراً كبيراً من التناقض، خاصه ان المجتمعات يجتاحها تيارات عديده ما بـــين تيـــارات يمينيه متطرفه متخذلقه تسعى الى اجتثاث، وايجاد طبقه من الاثرياء الذى يعملـــون على تزاوج المال بالثروه، وبين تيارات اشتراكيه متطرفه تسعى الى سيطره العمال على الانشطه الاقتصاديه الممارسه... وبين هذين التيارين تتواجد تيارات تتعارف على بعضها البعض، وترغب فى ازاحه الاخر، وترغب فى السيطره، ويـــستخدم كافه الوسائل من اجل الوصول الى ذلك... وبالتالى لا يوجد امامها سوى التعامـــل مع الاخر... والتفاعل معه... واستخدام اساليب التعايش والتواجد، والارتباط للذات

وللآخر... وهو ما يظهر من التناقضات التى تجتاح المجتمع، وتؤثر عليه، وتساند بعضها البعض.

خاصه التناقضات الاتيه:

– التناقضات الرأسماليه الاجتماعيه التي تعطي للفقراء جانب من ثروه المجتمع وتسمح لهم بالتحرك سلمياً نحو السلطه مع الابقاء على قوه وتأثير الطبقه الرأسماليه وسيطرتها على كافه وسائل الانتاج من اجل زياده تكريس الثروه، ومن اجل زياده السطوه والنفوذ.

– التناقضات الاشتراكيه الجديده التي تتيح للرأسمال الخاص ان يعمل في المجتمع مع الاحتفاظ بكافه الحقوق العماليه، وزياده تأثير طبقه العمال، وسيطرتهم على وسائل الانتاج.

– التناقضات الدينيه الصادمه للسلوكيات المضاده للدين، ولسيطره رجال الدين على السلطه وتزعمهم بوسائل الدعوه، والسيطره على الاخرين واستخدام الاتباع والمريدين والمؤيدين، وبشكل صارم قاطع.

وقد ادت هذه التناقضات الى ظهور نوازع متعدده في مجالات مختلفه، والى تحول المجتمعات الى صراعات متعدده، اسدت سبل الحياه، وادت الى عدم الاستفاده من الكفاءات والعلماء، وادت الى انعزال بعض القوى المؤثره في تغيير المجتمع.

وبالتالى فان الدوله تمتلك من خلال اظهار مساوئ هذه التناقضات وايضاح خطوره اخضاع الدوله لاى طرف منها دافع للتعامل مع وحل للمشاكل والازمات التى تودى الى كراهيه الافراد لنظام الحكم، والى عدم رضا عن هذا النظام حيث يعد السماح باظهار ذاته، والتعبير عن نفسه اساس شرعية التناقض، وهو فى هذا

الاطار تناقض يطور ذاته مع اكتسابة شرعية التواجد المؤثر، وهـو مـا يـسمح باعلانة وظهورة بشكل شرعى وعلنى كبير.

وهو ما يدفع الى منع تكون المنظمات الـسريه، وبالتـالى عـدم اسـتخدام المؤامرات، وعدم استخدام الوسائل القمعيه، والمحافظه بالتالى على:

- سلامه المجتمع.
- تجانس المجتمع.
- تكافؤ المجتمع.

وتستخدم سياسات التكامل، والتعاون، والمشاركه من اجل زياده فاعليه وحيويه المجتمع، ومن اجل تدعيم ومسانده تطوره.

ويتركب التناقض اساساً من الاختلاف، ومن المعارضه التى تتم بين اصحاب المصالح، وبين المتطلعين للحصول على هذه المصالح، وهو تناقض حيوى وفعال يصيب المجتمع، وبالتالى فان السماح بوجوده يساعد علـى حيويـه المجتمعـات، ويساعد على نمو المكاسب والمصالح... لكن لا يجب السماح بوجـود التطـرف واستخدام العنف، خاصه ان مولدات الحقد والتطاحن الـشديد، تـؤدى الـى هـذا التطرف، وتعمل على افساد حاله الاستقرار القائم فى المجتمع.

وبالتالى فان تواجـد التنـاقض، والتعامـل معـه بعمليـات: الامتـصاص، والاستيعاب، والتوافق، والاحتواء، يكون فى اطار وجود الدوله التى تحافظ عليـه، وليس الصدام معه والتخفيف من التطرف، وقياده الدوله نحو الاعتدال، وهـو مـا سوف ينعكس علي فاعليه الدوله، وعلى قوتها، وعلى استمرارها.

اى السماح شرعيا بوجود الاخر، وهو ما يعنى ان التناقضات عنصر اساسى لطبيعة البشر، حيث ان لكل منهم اتجاهاته، ولكل منهم توازناتـه، ولكـل مـنهم حساباته العامة والخاصة، وبالتالى فان دوافعهم مختلفة، ومصالحهم مختلفة، وهو ما يؤدى الى ظهور التناقضات الاختلافية بينهم وفيهم، ومن خلال هـذه التناقـضات يظهر الراى والراى الآخر، ويتم التوافق بالاختيار بينها من جانب افراد المجتمع.

وتحتاج عمليه التناقض الى:

- اظهار هذه الجماعات حتى لا تلجأ الى العمل السرى.
- اداره الحوار معها حتى لا تلجأ الى الاعمال الصداميه المسلحه.
- تحقيق التفاعلات الارتباطيه بأهميه التعاون مع الاخر.

وتقوم النظم الديمقراطيه باستيعاب هذه الجماعات وتوظيفها لتكون دافعه للدوله ان تتطور، وان تتوسع فى اختصاصاتها والادوار التى تقوم بها وهو ما يعنـى ان صندوق الانتخاب هو الذى سيقرر مدى أهميه وشـعبيه هـذا التنـاقض، ومـدى ارتباطه، خاصه ان المجتمع كفيل باستيعاب التناقضات المختلفه، واحتوائها ويعـد السماح بظهور التناقضات امر لازم للقضاء على عناصر السرية، وفى الوقت ذاته تحديد القياسات العامة لهذه التناقضات، فضلا عن معرفة من من الافراد يؤيد هـذا التناقض، ومن يعارضة... وبالتالى ازاله كافه صور التوتر الدافع لعدم الاستقرار، وهو ما يعنى ان السماح بظهور التناقضات امر لازم لاستقرار المجتمع، ومحققـاً ايضاً للتفاعل السليم من افراده، ويشجع على التجانس، فضلاً عن ما يحققـه مـن انسجام بين افراد المجتمع..

ثانيا – السماح بنمو الوسطيه لاستيعاب التناقضات:

تعد الوسطيه حاله قائمه التناقضات القائمه فى المجتمع، وهى وسطيه اداتيه تعما على استيعاب مزيد من التناقضات الحيويه فى اطار التناقضات القائمه فى المجتمع، وهو ما يحتاج الى:

- السماح بادخال تناقضات جديده.
- السماح بتوسيع التناقضات الحاليه.
- ازاله التطرف فىالتناقضات القائمه.

وهو ما يرتبط بالجهود المتطوره لجعل المجتمع يستوعب كافه التناقضات، خاصه من خلال استخدام الوسطيه الفاعله فى حركه المجتمع.

وتعد الوسطيه السلاح الفعال لاستيعاب كافه الحركات، والسماح ايضاً بنموها، والسماح ايضاً بتفاعلها، والسماح بزياده درجه التأثير الشعبى لاطرافها... وهى عمليه ذات اطار عام كلى يتفاعل مع حركه المجتمع ومع زياده افراده.

حيث تحتاج التناقضات الى وجود الدوله العادله المؤسسه للوسطيه والمحافظه عليها، خاصه ان التناقضات فعاله الى درجه توجيه القوى المؤسساتيه والتنظيميه السائده فى الدوله، خاصه ان الوسطيه عندما تنمو تسمح باستيعاب تناقضات المجتمع.

ومع وجود الدوله يزداد تقارب التناقضات، ويزداد التفاؤل بالقدره على تنميه الوسطيه، خاصه ان الافكار عندما تتصادم، يحدث شكل من اشكال التوافق والتآلف والانسجام بينهم عن طريق ما يلى:

- الحد المشترك القائم بين هذه الافكار.

- حل التناقضات القائمه بين الافكار بعضها البعض.

- تحقيق الاقتراب الفكرى فى اطار التعاون والتواجد.

وبالتالى يتم حل مشاكل التناقض القائمه، واستيعاب التطرف ايا كان بالسماح باعلانه وتواجده... وهو ما يعمل فى الوقت ذاته على انجاح محاولات احداث التقارب الفكرى بين الافكار بعضها البعض من خلال ادخال اطراف هذه الافكار فى مشروع مشترك يتم مشاركه كافه الاطراف فيه، ومن خلال العلاقت الطيبه معهم يتم ادخال تعديلات كثيره على افكارهم، وايجاد فكر مشترك وسطى قائم يستوعب كافه الافكار المتطرفه.

ويتم السماح بنمو الوسطيه لاستيعاب التناقضات من اجل تنميه المجتمع، ومن اجل تحديد اتجاهاته، ومن اجل سياده سمو افكار الافراد، فضلاً عما يقوم به هذا التناقض من اظهار الافكار التى تؤثر على سير الحكومات وعلى اتجاهها، وبالتالى تحقيق التفاعل الحيوى بين هذه التناقضات دون السماح بأى مشاكل تحدث فى المجتمع وتؤثر عليه.

خاصه ان الاحداث المتصاعده التى يظهرها هذا التناقض ويقودها بشكل فاعل مؤثر تحرك ردود الافعال، وهو ما يجعل الفكر سابق للفعل، ويجعل من نتائج الافعال تغيير الافكار... وبالتالى فان الاتجاه الى الوسطيه يمثل اداه امتصاص جيده للافكار المتطرفه.

وهو امر لازم وضرورى لمعرفة تاثير وأثر ما تحدثه، وبصفه خاصه عندما تظهر التناقضات فانها تحتاج الى مؤيدين مساندين لها، ومعضدين وفقا لاتجاهاتها، وهو ما يتطلب نموا وازديادا فى اعداد الافراد الذين يحملون هذه التناقضات، ونموا وازدياد فى المؤيدين لها، وهو ما يعنى ان تطور التناقض يحتاج الى السماح له

بالنمو والتوسع وفقا لراى افراد المجتمع، ولا يجب ان يحجر عليه الا اذا كان مدمرا له... وهو ما يجب تحديده خاصه ان التناقض الجوهرى يؤدى الى فهم واستيعاب حركه واتجاه المجتمع، واتجاه افراده، وفى الوقت نفسه فان تدافع الافكار مع هذا التناقض يسمح بحدوث التغيير، حيث يكون الاتجاه العام السائد فى المجتمع هو تأييد او معارضه هذا التناقض او ذاك، وبالتالى يسيطر فهم واستيعاب التناقض على المجتمع... وهو ما يتوقف على قدره الدوله على استيعاب التطرف الشديد فى هذا التناقض، وتوظيفه من اجل حسن نمو المجتمع، وعدم الانسياق وراء هذا التطرف، وفى الوقت نفسه ايجاد الوسطيه القائمه على انسجام المجتمع وتوافقه الكبير على هذا الفكر او ذاك واحداث التقارب بين الافكار بعضها البعض.

ثالثا - المحافظة على توازن المجتمع بتناقضاته:

تعيش المجتمعات ما بين التوازن، وما بين الاختلال، حيث يؤدى الاختلال الى دفع التوازن الاداتى... وبالتالى فان التوازن هو الحاله السائده فى المجتمع، وهو توازن حركى تدافعى وتفاعلى يتحقق من اجل انسجام المجتمع، ومن اجل توافقه مع الاتجاهات العامه للاداء المتحقق من افراد المجتمع، ومن تأثير هذا الاداء على المجتمع، يعد التوازن احد المطالب الاساسيه فى اى مجتمع من المجتمعات، فضلاً عن ان متطلبات البناء تفترض وجود قدراً مناسباً من هذا التوازن الاداتى، وبالتالى فان تحقيق معدلات من النمو يحتاج الى احداث هذا القدر من التوازن الحركى الاداتى فى كافه مؤسسات الدوله، وبالتالى فان اى اختلال يحتاج الى استعاده التوازن الحركى الاداتى... ولا يجب ان يسمح باستمرار هذا الاختلال لوقت طويل، حتى لا يؤدى ذلك الى انفجار تناقضات المجتمع، حيث يحتاج اى مجتمع للمحافظة الكاملة على توازناته الحركية الاتجاهية نحو استراتيجية التنمية

المتواصلة، وبالتالى فان احلام المجتمع وطموحاته تتحقق بافضل السبل، وافضل الوسائل، وافضل الادوات، وافضل الطرق.... وبافضل السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الحركى والمحافظة عليه.

ويتطلب الامر فهماً ووعياً ادراكياً شاملاً بأهميه وضروره هذا التوازن، خاصه فى تحقيق معدلات نمو حركيه فاعله، وهو ما يحتاج الى اظهار، خاصه ان الجوانب الامتصاصيه للتوازنات الاتجاهيه العامه تكون لها فاعليه كبيره فى تأمين نمو المجتمع.

وبالتالى فان هناك آليات تعمل على ما يلى:

- تحقيق التوازن الحيوى فى المجتمع.
- المحافظه على هذا التوازن الحيوى.
- استعاده التوازن الحيوى عند حدوث اختلال.

وبالتالى فان تعاملات التوازن تنظر الى القوى السائده فى المجتمع، ومن خلال هذا التوازن الحركى يتم استيعاب التناقضات السائده فى هذا المجتمع، ويتم امتصاص تأثيراتها المختلفه، خاصه تلك التأثيرات السلبيه المسببه للعديد من مشاكل النمو، ومشاكل عدم الاستقرار.

وبالتالى فان هناك قدر كبير من تفاعلات الدوله مرتبط بهذا التوازن المنشود، خاصه ان كثير من اهداف الدوله يتحقق مع توافر هذا التوازن، وبصفه خاصه فى معدلات النمو والتنميه للقطاعات الاقتصاديه الثلاثه، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... ومن خلال نشر مشروعات كل قطاع منها.

فضلاً عن النمو المتوازن فى المجالات الاخرى، خاصه المجالات السياسيه، والثقافيه، والاجتماعيه، والامنيه المؤثره على الشكل العام للدوله.

رابعاً – اضطهاد السماح للاخر بالتطور والتفوق:

تحتاج الدول الى كل فرد من افراد المجتمع لان يعمل، وان يشارك بفاعليه كامله فى تحقيق الاهداف العليا للمجتمع، خاصه ان القوى المختلفه عندما تتوحد وتتجه خطواتها نحو تأسيس منهجيه ايجابيه تساعد على تيسير النمو والتنميه المتواصله والمستدامه، حيث يعانى اى مجتمع فقير من فقر رهيب فى الكوادر المفكره التى تعطى له افكار التقدم والرقى، فضلاً عما يمارس ضد هذه الكوادر لدفعها الى الهجره الدائمه او المؤقته [1]، خاصه محاولات:

- الطمس.
- الرفض.
- التسفيه.
- التزهيق.
- التصفيه.
- الاطاحه.
- السخريه.
- الاعاقه.
- التجنين والاصابه بالعته والجنون.

وهو ما يجعل هذه الفئه من ابناء الوطن فى اوضاع قلقه تتصف بدرجه كبيره من عدم الارتياح... وبصفه خاصه ان احاطه هؤلاء المفكرين بافراد غير مؤيدين، وغير مقتنعين بهم، سوف يؤدى ذلك الى عدم سلامه العلاقات الوظيفيه القائمه فى هذا المجتمع... وتكون اوضاع طارده للعلماء والمفكرين.

وبالتالى يفقد المجتمع احد القوى الرئيسيه للتطوير، ويحدث فيه شرخاً عميقاً مؤثراً على:

- الدافعيه نحو التطوير.

---

(1) يعد نزيف العقول من اخطر التهديدات التى تواجه المجتمعات، خاصه المجتمعات الفقيره، والتى تعمل على طرد ابنائها الى الخارج، وتمارس ضدهم عمليات القهر والتخلف، وتمارس ضدهم كافه العمليات التى تؤدى الى هجرتهم الى الخارج، وفى الوقت ذاته فان مغريات الدول الكبرى تكون مؤثره على جذب هذه العقول للحياه فيها، خاصه مع توافر الامكانيات والموارد الكافيه للانفاق على البحث العلمى الذى يقومون به..

- الاهداف العليا للتطوير.

- الامكانيات اللازمه للتطوير.

ويصبح التطوير مجرد تقليدا اعمى لما وصلت اليه الدول الاخرى، ويصبح التطوير مجرد نماذج منقوله عن الاوضاع القائمه في الخارج.

وبالتالى فان المجتمع فى ظل وجود الدوله يتيح لهؤلاء العلماء مناخاً وجواً افضل لممارسه العلم... كما انه يتيح لكل فرد من الافراد ان يحقق حلمه وطموحه.

حيث يحتاج كل طرف من الاطراف في الدوله الى ان ينمو ويتوسع فى كافه المجالات المحققه لذاته، وهو فى ابعاده وجوانبه يستهدف: الافضل، والاحسن، والارقى، وهو فى هذا السعى يحتاج الى وعى ادراكى شامل بحقائق تفرضها عليه متطلبات النمو والتوسع والازدياد، خاصه ان ارتباط كل منها بالتفاعل الحيوى لنمو المجتمع يفترض وجوداً السماح بهذا النمو والتوسع والازدياد... وهو ما يعنى ان كل فرد لديه القدره والرغبه على السعى نحو تحقيق تفاعلات النمو والتوسع والازدياد، وهو ما يعنى ان السماح له مرهوناً بالسماح للآخر.

وبذلك فان التناقض القائم فى المجتمع يصبح احد السبل من اجل التقدم والتفاعل، خاصه ان التطور القائم فى المجتمع يعمل تأثيره وينتج اثره، سواء على الافراد او على النظم، او على الادوات والوسائل والطرق والاساليب... الخ.

وبالتالى فان احد الحلول الاساسيه لمشاكل التناقض القائم فى المجتمع يرتبط بالسماح لهؤلاء الافراد بالنمو والتوسع، وعدم معارضتهم او محاربتهم، بل ان جانب كبير من مشاكل المجتمع يمكن ان يساهموا فى ايجاد الحلول المناسبه لها.

وبالتالى فان السماح للفرد بالتواجد يعنى ايضاً السماح للاخر بالتواجد، وان منعطفات التوافق مترابطه تؤدى الى زياده الاحساس بالآخر باعتباره القاسم

المسترك من كل شئ.

وهو ما يؤكد على ان احترام الآخر، والاستماع اليه، وبذل كافه الجهود مـن اجل حل مشاكله، هو فى الحقيقه حل لجميع مشاكل المجتمع، مع الاخذ فى الاعتبار ن خده التطرف سوف يتم استيعابها فى اطار المجموع العـام لافـراد المجتمـع، واتجاهات كل منهم، وان التقارب الذى سيتم احداثه هو تقارب دائم ومستمر وفعال.

حيث ان الآخر هو جزء اصيل من المجتمع، وان السماح له بـالتطور والتفـوق عنصر اصيل فى تنمية المجتمع بكافة عناصرة واجزاءه، ودون ان يحدث طغيان يدمر العلاقات القائمة فى هذا المجتمع، وهو ما يرتبط ارتباطا قويا بوجود الدولة التى يجـب ان تحمى، وتحافظ على الوجود والنمو الحركى لتفاعلات وتوازنات المجتمع، ويتم ذلك من خلال السماح للاخر بالتطور والنمو والتوسع، ودون ان يطغى او يحتكر او يـدمر الاخرين، خاصة اذا ما كان يملك ادوات النفوذ والمال والسيطرة.

ويقوم ذلك على استخدام الآخر فى ايجاد المشروعات التنمويه المتعدده، وهوو ما يعنى جعل الآخر عنصر فعال فى اطار المجموع العام لافراد المجتمع، بحيـث يتم الاستفاده منه بشكل علمى وعملى كبير، وجعل المجتمع اداه امتصاص فعالـه لامتصاص التطرف الذى يحدث لدى هذا الآخر.

وتعتمد فلسفه مشاركه الآخر، وتحويله الى متعاون على الطبيعه البشريه التى تعى وتضافر كافه الافراد لديها، خاصـه ان الخطر الذى يهدد الدوله يرتبط فى كافه نواحيه بهؤلاء الافراد، وبمختلف انتماءاتهم وولائهم وعقائدهم[1].

---

(1) يعد مواجهه التطرف الذى ينشأ فى المجتمع من خلال السيطره على افراد المجتمع، ومن خلال جعل الارتباطات التوافقيه بين افراده دافعه للوحده والتعاون والمشاركه، وجعل افراد المجتمع فاعلين فى تطويره وفى نموه وفـى توسعه.

خامسا – تحقيق السلامة المجتمعية بشكل دائم ومستمر:

لا يستطيع اى مجتمع من المجتمعات ان يحقق نمواً متواصلاً من غير ان يكون متمتعاً بالامن والاستقرار، وهو ما يطلق عليه مصطلح "السلامه المجتمعيه"، وهى سلامه لكل افراد المجتمع، ووسائله، ومنظماته العامله فيه وترتبط السلامه المجتمعيه بافراد المجتمع، والذى يعمل على نبذ الخلاف القائم بينهم، وعلى امتصاص اى تأثيرات سلبيه تحدث فيهم، وبالتالى التعامل معهم وفق المسلمات البديهيه المشتركه، والتى تقاس بالسلامه المجتمعيه، وتجلو المجتمع من اى ازمات او مشاكل.

حيث ان السلامه المجتمعيه عنصر اساسي ورئيسي، وهى هدف لا تستطيع اى قوة تحقيقة سوى الدولة، وهى هدف دائم ومستمر مرتبط بوجود الدولة، ويرتبط بفاعليتها الكاملة، خاصه ان هدف الاستقرار القائم فى المجتمع هو هدف اساسى تحتاج اليه الدول من اجل مواصله عمليات النمو والتوسع، وهى عمليات يتحقق من خلالها اهداف التنميه المتواصله، وهو رهن عنصر الرضا الذى يشعر به افراد المجتمع تجاه الدولة، والتى تساعد على جعل عنصر الرضا قائم لدى هؤلاء الافراد، وبالتالى فان عنصر الرضا هو عنصر تتواصل قائم لدى كل من الفرد بذاته، والمجتمع الذى يعيش فيه... وهو ما يجعل هناك تأثير متبادل بين الطرفين:

وبالتالى فان ضمان السلامة المجتمعية، هو الامان لعمليات:

- جذب الاستثمارات الاجنبية.
- توطين الاستثمارات المحلية.
- زيادة معدلات النمو بشكل متواصل.

- تحقيق الواعدية الايجابية لافراد المجتمع.

- زيادة فاعلية افراد المجتمع.

- تحقيق الترابط الحيوى بين افراد المجتمع.

- تحقيق الاعتمادية المتبادلة بين مؤسسات المجتمع.

وبالتالى فان السماح بالنمو المتوازن لكافه افراد المجتمع، ومنظماته، ومؤسساته يساعد على حيويه المجتمع، ويدفع الى نمو قدره المجتمع على حفظ ذاته، وعلى امتصاص التوترات المتصاعده، وعلى احداث حاله من الرضا بين افراد الشعب، وحمايته من عناصر هدم الاستقرار.

ان هنالك تناقضات حاده مؤثره على عنصر الاستقرار، وهى تعمل على احلال عنصر الغضب والسخط لدى افراد الشعب، وزياده درجه التوتر لديهم بما يحدث ثوره فى المجتمع.

ان هذا يدفع الى التأكيد على ان "السلامه المجتمعيه" احد الاسس الجوهريه اللازمه لصنع مناخ الاستقرار الدافع لتطبيق مناهج النمو المتسارعه فى تنميه هذا المجتمع.

ان أحد ابعاد السلامه المجتمعيه هى جعل "الامن" اساس النجاح الدائم القائم فى المجتمع، وهو امن له ابعاده التى يقوم عليها، خاصه:

- امن الافراد.

- امن المبانى والمنشئات.

- امن المعلومات.

- الامن القومى الشامل.

وبالتالى فان وجود الدوله يجعلها تحقق هذا الامـن، ويجعلهـا تحقـق هـذا الاستقرار، وبفاعليه كامله، خاصه الامن الوقائى الذى يتنبأ بمواضع الخطر، ويبادر فوراً بمعالجتها قبل حدوث الخطر الامنى.

ان هذا كله يضع ابعادا وجوانب اساسية على دور الدولة، ويعطى لها مفهوما واضحا، خاصة ان كافة محاولات "قتل الدولة " أو"خنقها" ادت الى طغيان الحاكم، والى تجبرة وجبروتة، الى استبداده، والى الفساد بكافة اشكالة والوانه، سواء كـان فسادا سياسيا، او كان فسادا اقتصاديا، او كان فـسادا اجتماعيـا، او كـان فـسادا قضائيا... فضلاً عن الفساد الاخلاقى المدمر لكل شئ...

ان هذا يضع امامنا خريطة طريق لضرورة ان توجد الدولة، وان تحافظ كافه القوى المجتمعيه عليها، وان تعمل على زيادة معدلات نموها، وان تعمل على جعل ارتباطها الفاعل مرهون بتحقيق التوازنات الحركية الايجابية الفاعلة داخل المجتمع، خاصة ان التوازن الحركى هو صفة الحياة المستقرة الفاعلة، وهـو امـر حيـوى واساسى للدول التى ترغب فى احداث النمو، وفى التوسع، وفى تحقيق التفـاعلات الارتباطيه المؤثره على حركه الاستثمار... ان هذا الجانب هو احد العناصر التـى تحتاج الى جعل الاستقرار احد المعالم الاساسيه للمجتمع، وهـو هـدف اساسـى ورئيسى للدوله.

خاتمة

لما تعد المسأله مجرد تفرقه شكليه او موضوعيه بين نظام الحكم، وبين الدوله التي تحمي وتحوي وتصون، بقدر ما استطاعت ايجاده وصناعته، وزياده تكريسه واستخدام مهارات وفاعليات متطوره من اجل الوصول الى الاهداف الموضوعه، وهو احد العناصر اللازمه لاظهار أهميه ودور الدوله.

فقد جرت العديد من المحاولات التي طمست وجود الدول في ظل غياب اسرى عن الوجود، وعن ممارسه الادوار، وحل محل الدوله نظام حكم يقوم باحلال نفسه محلها، والتسمي باسمها والقيام ببعض وظائفها، وقد كشف التزوير الذي حدث عبر مواقف متأزمه، خاصه ان الازمات التي حدثت كانت شديده لا تستطيع الا الدول حلها، واهمها مشاكل:

- البطاله والعطاله وعدم وفره الوظائف.
- الفقر والعوز والبؤس.
- الجهل وعدم وجود نظام تعليمي فعال.
- المرض وعدم وجود نظام سليم لمعالجته.
- التزمت وانتشار التطرف والارهاب.

ان هذا يوضح بشكل رئيسي ان الدوله نظام اساسي وفعال يتم تأسيسه من اجل الوصول الى تحقيق اهداف بالغه الاهميه لصالح الشعب، وهي في الواقع نظام اداري يتسم بالكفاءه، والعداله ويتم بالفاعليه الكامله.

فقد عرفت الشعوب والامم في مختلف الحضارات وجود الدولة [1]، ووجود مؤسساتها، وعرف الخبراء كيف تقام الدول، وانها وجدت لاسباب اداتية يتم القيام بها، وهو ما يعني ان الدول وجدت لتبقى، يزيد دورها وفقا ومقتضيات طبيعية دافعة لهذه الزيادة... وبالتالي لا ينقص دورها بعد ازدياده، حتى مع الضغوط التي تعمل على تقليص الدول... وتقليص ادوارها المختلفة، خاصة في مجال الامن، والمجال العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي... الذي تمارسه، وتقوم به.

ان هذا الفهم الاجمالي لدور الدوله يحتاج الى تفاصيل ارتباطيه، كما انه يحتاج الى ايضاح، خاصه ان اهميه الدوله لا تتضح فقط من وجودها، بل ايضاً تتضح من اخطار عدم الوجود.

وبذلك فان اظهار ما تقوم به الدول من اجل شعوبها هو ام يساعد على توليد الضغوط الشديده لتحويل الغضب الشعبي الى اداه تعرض وجود الدوله، وتفرض فاعليتها وقوتها، وتفرض ايضاً سطوتها وفاعليتها، سواء بحكم الدور الذي تقوم به حالياً، او بحكم متطلبات هذا الدور وما يمكن ان تقوم به مستقبلاً.

ان غياب الدوله يعد مؤامره تشارك فيها دول ومنظمات خارجيه تستهدف الدوله، وتمارس ضغوطها من اجل ازاله عناصرها، وتقويض دعائمها... وهي عمليه خطيره، خاصه اذا ما استخدمت عناصر داخليه من اجل هدم الدوله ومن اجل تحويل مجتمعها المسالم الى فئات، والى احزاب، والى طبقات، والى عناصر متناحره، يدور

---

(1) الدوله كيان اداري فاعل له شعب، وله اقليم، وله سياده ... كما ان له تمثيل، وله اعتراف، والدول بذلك تعي وتدرك حقائق التواجد في عالمنا المعاصر، وتعرف متناقضات التوافق مع ازماته وكوارثه، والدوله بذلك عنصر مؤثر ومتأثر بالعديد من المتغيرات الحياتيه والمستجدات والتي ترتبط بالتوازنات العامه للحركه الفاعله المؤثره بتناقضاتها العديده.

بينهم صراع مسلح، وتقوم بينهم حرب ثأريه لا يكون فيها طرف منتصر.

. ان حرب التناحر هى نتيجه منطقيه لعدم وجود الدوله، وهى حرب متسعه شاسعه تجمع بين افراد الفريق الواحد عند اصطدام المصالح بين افراد الشعب وظهور قله مستأثره بالثروه والسلطه، وظهور امتعاض وغضب شديد، واعتراض من جانب الكثره... وهو ما يؤدى الى انقسام الشعب الى عده فئات، وطبقات، وعناصر... ضد بعضها البعض.

ان فناء الدولة ياتى من خلال تفكيكها.. من خلال اثارة النعرات القبلية، واثارة العناصر والاعراق الاثنولوجية، واثارة الخلاف خاصه فى الاقل الخاص الجزئى... وهو ما يجب التحوط منه والحذر من احداثه، خاصه ان الدول لا تعيش فى فراغ، بل انها تحيا وتعيش فى متناقضات وصراعات عديده، بعضها داخلى والآخر خارجى، وهى صراعات متأججه تدعمها وتغذيها مؤامرات متسعه ـ يتم ممارستها بشده.

وهى مؤامرات تدفع اليها وبها وفيها قوى متحفزه، للانقضاض ومتنمره من اجل الا جهاز على الفريسه، يتم اعدادها خارجياً من رجل القيام بهذا الدور الذى تدربت عليه، ويتم تجهيزها للقيام به.

ان التاريخ الانسانى يظهر لنا بما لا يدع مجال للشك، كيف اختفت دول بعد ان تلاشت قوتها، وبعد ان نجح اعدائها فى تفكيك روابط واواصر ارتباطها، وتحويل الولاءات والانتماءات العامة الى خاصة [1]... وهو ما يجب التنبة اليه،

---

(1) تستخدم فى ذلك نظريه الدفع الذاتى للشهوات لدى النظام الحاكم، خاصه ما يتصل بسلوكياته، واحاطته بطبقه من الفاسدين، فضلاً عن اعتبارات التوريث، واستغلال نقاط ضعفه فى ارباك مؤسسات الدوله التنفيذيه، وفى قتل الدوله من اجل اشباع هذه الرغبات، وتستخدم فى ذلك ثقافه الانتهاز، وثقافه انتهاك الحرمات، وثقافه الاستيلاء على كل شئ عليهم، واعتبارهم حشرات تباد وتقتل لعدم ضرورتها وعدم احقيتها..

والاحاطة بابعادة، وبجوانبة... وبصفة خاصة مخاطرة وتهديداتـه... ان حروبـا كثيرة قد اشتعلت، ودارت بين ابناء الوطن الواحد... بـين الاخـوة نتيجـة لهـذا التفكيك... نتيجة للعنصرية... نتيجة للشعور السائد بالدونية... نتيجة للاضطهاد... نتيجة للظلم... فالظلم هو مفجر الثورات، وهو دافـع قـوى مـن اجـل تحقيـق العدالة...ان الثورات العنيفه التى اجتاحت العديد من دول العـالم كانـت بـسبب الشعور بالظلم الفادح، وقد دفعت هذه الدول الثمن الكبير من اموالها، ومن نفـوس ابنائها نتيجه هذه الثورات... وبالتالى فان تحقيق العدل سوف يؤدى الى التخفيـف من التوتر والضيق والغضب المؤثر فى عمل الاضطرابات والثورات.

وهو ما يجعل من دور الدولة اساسى ورئيسى فى ضوء سلطاتها العامة التى تقوم بها، سواء كان ذلك متمثلا: فى السلطة التشريعية، او الـسلطة التنفيذيـة، او السلطة القضائية... فى اتساق دائم ومستمر، وهو ما يحتاج الى فهم كامل لطبيعـه هذه السلطات، والى ضرورة استقلالها... ولا يجب ابداً السماح بأى فساد فـى اى منها... بل التعامل باستقلالها ونزاهه مع كل منها... فالحرص علـى الاسـتقلال يكون دافعاً لحسن قيام كل منها بوظيفتها.

ان هذا يوضح بما لا يدع مجالاً للشك ان هناك اسس رئيسيه لحكم الدوله، وان اساس هذا الحكم قائماً فى صلبه على العدل، وان عداله الدوله امر اساسى ورئيسى ومنزه عن اى غرض من الاغراض.

وبالتالى فان تحقيق العدل هو اساس رئيسى لقيام الدولة، وهو ركن اساسى من اركان حكمها... وهو ما يظهر من خلال ظلم اعداء الدولة عند انسلالهم من خلال:

- اشاعة الظلم بكافة اشكاله والوانه فى المؤسسات التى يشرفون عليها.
- اشاعة التباين والاختلاف بين الافراد والدخول فى نزاع معهم.

- سيادة الجهل والحماقة فوق العلم والكفاءة، وسياده اوضاع ظالمه.

- اشاعه التداخل بين السلطات التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه فى تحد عميق مع استقلالهم، واستخدام تعارض المصالح الشديد بين كل منها والآخر.

- افساد العلاقات بالرشاوى واكل مال الناس بالباطل واضاعه الحقوق لكافه افراد المجتمع.

- تمييع المسئوليات، وتمييع السلطات الوظيفيه، وعدم وجود اجهزه رقابيه حقيقيه لتصحيح الاوضاع.

ان المقارنة الهادئة بين الانظمة المختلفة للشعوب، سوف تظهر ان تقدمها كان نتيجة لوجود الدولة، ولقيامها بدورها، وان هذا التقدم الذى بلغته يعود فى شكلة العام الى حسن قيام الدولة بدورها، وبذلك فان للدول دور اساسى فى رقى وتقدم شعبها، وفى اكتسابها مكانة لائقة لهذا الشعب، وفى حصولة على مستوى حياة جيدة، وهى عملية اساسية فى سيادة الدول... وهو امر ملموس فى تحقيق كرامه كل من الفرد والمجتمع، خاصه ان كرامه الدوله هى فى الاساس كرامه شعبها.

وهو ما يعنى ان الكرامه الانسانيه عمليه اساسيه قائمه ومستخدمه ومطبقه بشكل كامل، وان الحرص العام على اظهارها سوف يساعد على اختفاء ظواهر الاستعباد والظلم الشديد الذى يعانى منه افراد الشعب، ومؤسساته، ومنظماته.

وبالتالى فان وجود الدوله سوف يحقق المساواه بين افراد الشعب وسوف يتيح الفرص المتكافئه بين افراده، وسوف يجعل من كرامه الفرد كرامه للمجموع.

فلا توجد سيادة لشعب منقسم على ذاته، بينة وبين بعضه البعض صراع مرير، والظلم قائم فيه، ما بين طغيان السادة وخنوع العبيد... وهو ما يحدث فى كثير من دول العالم التى تجتاحها الاضطرابات والثورات العنيفه.

وتظهر أهميه وجود الدوله من خلال الامن الذى توفره لافراد الشعب، وهو مطلب اساسي للطبقه الوسطى من المجتمع، حيث يمثل لها الامن حاجه انسانيه اساسيه لا تستطيع الا الدوله توفيره

وهو ما يظهر بشده عندما يرغب النظام الحاكم واتباعه فى اشاعه روح الفوضى، وفى ارهاب افراد الشعب، وشغله الى حين هروبه الى الخارج بالاموال التى استولى عليها.

ان هناك دورا ملموسا وفعالا فى تامين الدول لذاتها، وفى توفيركافة متطلبات الامن الداخلى والخارجى لها، وان هناك ارتباط قوى بين مستويات الامن المختلفة، اى:

- مستوى الامن للافراد.
- مستوى امن المبانى والمنشئات.
- مستوى امن البيانات والمعلومات.
- مستوى الامن القومى الشامل.

يضاف الى ذلك ابعاد وجوانب اخرى لتحقيق وظيفة الدولة، وتحقيق فاعليتها وتفاعلها، وبذلك تصبح الدولة كيان ادارى مستقل، قادر على ادارة ذاته، سواء من خلال: التخطيط، او التنظيم، او التوجية، او التنسيق، او التحفيز، او المتابعة، كما ان تفاعلات الدوله فى ايجاد الوظائف العامه والمتخصصه تجعل منها فاعله على كافه المستويات، خاصه فى:

- فتح مجالات جديده يتم فيها التوظيف بشكل شامل ومتكامل لكافه العاطلين عن العمل.

- ايجاد المشروعات الجديده والدفع بالاستثمار الى مجالات جديده تعمل على زياده عدد الشركات بمختلف الانشطه التى تمارسها.
- تحقيق الفاعليه الكامله لكافه القطاعات من اجل تحقيق العماله الكامله، والنمو، والتوسع بشكل اجمالى مضطرد.
- ويتحقق بوجود الدوله التفاعل الانسانى من اجل تحقيق التقدم، ومن اجل الوصول الى تحقيق التنميه الاقتصاديه المستدامه، وهو ما يرتبط بهذا القدر المتناسب من التفاعل لحقيقي من اجل الوصول الى التقدم بكافه جوانبه ومجالاته المتعدده.

وبذلك فان الدولة حقيقه اساسية ولازمة للتفاعل الانسانى، وهى بذلك مطلب اوجدته حاجة للشعوب، واوجدته طموحاتها التى تظهر وتتداول وتفعل الكثير، سواء بحكم موقعها، او بحكم دورها، او بحكم الاحداث المحيطة بها، مؤثرة ومتاثرة بالاحداث والحوادث، فاعلة ومتفاعلة فى الجو المحيط بها، وهى تعطى مدلولات لسعيها نحو التقدم، خاصة ان هذا السعى هو احد الاسس القوية لتماسك الدولة[1]، ودافع قوى للتمسك بها، وبذلك فان للدولة رسالة تقوم بارسالها، سواء الى قواها الذاتية الداخلية، او الى الاطراف الاجنبية المحيطة بها، وهى رسالة تؤكد ان للدولة دور فاعل فى تحقيق تقدمها، وان هذا التقدم لا ينصب على المجال الاقتصادى

---

(1) استخدمت بعض انظمه الحكم تنميه التخلف من اجل الابقاء على التخلف الشديد الحادث فى نظام الحكم وفى افراد الشعب، وفى الحياه، وهو ما يؤدى الى تصعيد حاله من التوتر والغضب الشديد الذى يؤدى الى الثوره ضد هذا الاستبداد والطغيان وقد ارتبطت هذه الانظمه التنميه باستخدام التخويف واستخدام الارهاب فى اشاعه الخراب الاقتصادى، واستخدام الترويع الاقتصادى، واستخدام البلطجيه والشبيحه والقطاه فى فرق الارهاب، والترويع الامنى ... ويعد استخدام طائفه من المجرمين من اجل ترويع افراد الشعب أحد اساليب تغييب الامن ... والتى تستخدم فى عديد من الانظمه المستبده لفتره محدوده ويتم التغلب عليها من خلال اعاده هيكله الامن، وتعديل نظامه.

فحسب، بل يمتد الى كافة المجالات التى يقاس بها تقدم الدول.

ان هذا الدور يبرز أهميه وضروره استعاده الدولـه لادوارهـا، وان مـن الضرورى التصدى لكافه المحاولات الخاصه بطمس واخفاء هذا الدور، خاصـه ان ادوار الدوله مرتبطه فى ادائها ببعضها البعض... بحيث تؤثر احداها فى الاخرى، وبالتالى فان عدم القيام باى منها يعمل على انهاء دور الدوله.

وهو ما يقتضى وعياً ادراكياً شاملاً من جانب المسئولين عن الدولـه، وعـن تقدمها، وعن ارتقائها، وعن تحقيقها التقدم المنشود... وهى جهود لا تتم الا بمعرفه الدول، والتى تعمل على بعث نهضتها من خلال تحقيق اهدافها.

ان هناك رغبة حقيقية جارفة وفاعلة فى تسييد الدول، وان اسـتخدام الـذكاء الانسانى فى الحروب يؤدى الى:

1- انسلاخ بعض الدول عن حقيقتها، وعن واقعها، وافزمتها الى حد تقييد قوى الفعل فيها ليصبح هذا الفعل داخلها، والغاء الدولة لدورها الخارجى، تمهيدا لالغاء دورها الداخلى، وبالتالى اقزمتها داخليا بعد ان تم تهميشها خارجيا، وهودور تمارسة قوى خارجية، متغطرسة، تملى ارادتهـا علـى الـدول صغيرة الحجم، وهو ما يتطلب وعيا ادراكيا شاملا باهمية دور الدولة.

2- اقزمة الدول لذاتها، وموافقتها على قيام افراد بوظائفها، وعدم ممارسـتها لادوارها، وقبولها للاحكام القبلية، والتى تقسم الدولة، وفقا للمصالح الخاصة بكل قبيلة منها، وبالتالى انعدام سلطة الدولة، وتضاؤل ممارستها التى تقوم بها، وحدوث امتداد لسلطة القبيلة، وتسييدها، سواء محليا او خارجيا.

3- تضاؤل وظائف الدولة الى درجة ابتعادها عن الحلم القومى الطموح الـذى تسعى الى تحقيقة، وهو ما يقلص دورها بشكل اساسى، ويؤدى الى فقـدها

هذا الدور... خاصه عندما تتحول الى الجانب الشخصى السئ لنظام الحكم وعمليات الافساد الاقتصادي والسياسى والاجتماعى والثقافى والامنى السائد فى الدوله، وتحوله الى نظام الحكم المتغطرس المستبد وتجاهل افراد الشعب.

4- نشوء علاقات شاذة وغريبة لسيطرة افراد بذاتهم على النشاط والاعمال، وتقنينهم لمجموعة من القوانين التى تراع مصالحهم، وانصياع الدولة لهم، فى تحد سافر، وعداء دائم للشعب الذى يزداد توتره تمهيداً لانشقاقه واعلان ثورته(1).

5- تضاؤل دور الدولة فى تشكيل النظام العام مع ازدياد دور الافراد، والقبيلة فى هذا الدور، وتصارع كل منهما على حيازه اكبر نصيب من المكاسب التى يتيحها لهم نظام الحكم.

وبذلك فان الدول قد تدفع الى ازمة دورها تمهيداً لالغاءه، وهو امر خطير للغاية لا يجب ان يتم او يسمح به، بل ان اعتبارات القيام بالوظيفة الاساسية للدول، تتطلب كثير من الجهود التى تقوم بها الدولة ككيان ادارى مستقل فعال، يستمد فاعليتة من اداء هذه الوظائف، ومن حسن قيامة بها، وان اى تطوير يعتمد على مدى رؤية وواقعية متخذى القرار فى الدولة، ومدى احساسهم وتفاعلهم مع هذا الدور، وخطورة الدور الذى يمارسونة.

وبذلك فان الدولة تكتسب اهميتها القصوى من خلال قيامها بدورها، وان هذا

---

(1) حيث لا يكون هناك اى اعتبار المؤهل العلمى، ا الخبره العمليه، او عنصر السن فى تحد سافر لكل شئ، وفى استخدام افراد لا يملكون حتى الموهبه من اجل تكبير عناصر الكين الادارى للدوله، ومن اجل زياده الضغط على افراد الشعب، والذى يصل الى درجه الغليان فى ظل اصراره على معطيات هيكل القيم والمبادئ العليا للمجتمع، والتى يقوم هؤلاء الافراد بهدمها، مما يفجر نيران الغضب التى تلتهم كل شئ.

الدور هو الذى يحدد طبيعة وعلاقات الحكم فى قطاعاتها الثلاث: القطـاع العـام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... وبالتالى فان ارتهـان دور الـدول قـضية اساسية للمصالح والمكاسب التى تسعى اليها، وهى ما يحكم ويتحكم فى دور الدولة، وفى طبيعة ومجال هذا الدور... وهو ما يعنـى ان ممارسـات الـدول مرتبطـة بالاهداف التى تسعى الى تحقيقها... وان التقدم فى كافة ابعادة وجوانبة امر اساسى تسعى اليه الدول.

وبهذا فان للدوله دوراً اساسياً فى خلق وايجاد الوظائف المنتجه من اجل تعيين افراد شعبها، وفى الوقت نفسه تأسيس منهجيه فعاله فى اثابه هؤلاء الافراد، وفـى وضع اليه جيده ومناسبه فى ربط هؤلاء الافراد من اجل وضع ما يلى:

- حد ادنى فى المرتبات يكفى للحياه الحره الكريمه.
- حد اقصى للمرتبات لا يجب السماح بتجاوزه.

وبالتالى فان الدور الاقتصادى أهميه خاصه فى تأسيس العلاقـات الوظيفيـه الخاصه بالدوله.

ان حيوية دور الدولة هو العنصر الرئيسى لها، وان هذا الدور فـى حقيقتـه رهين حجم المعارف الخاصة بكل نشاط من انشطة الدول، وهو فى الوقـت ذاتـه يظهر لنا بوضوح، ان الدول تعيش وتحيا وفقا للدور الذى تمارسة، ووفقا للمنهجية الاساسية التى اختطتها فى هذه الممارسة.

وهو ما يقتضى ان حجم المعارف التى تملك الدولة توفيرها من خلال اجهزتها المختلفة اكبر من قدرات الافراد، واكبر من قدرات القبائل....

ان الوعى باهمية دور الدولة هو الذى سـيقود انـشاء الدولـه، وتطورهـا، وتوسيعها خلال المستقبل، وهو الذى سيعيد للدولة دورهـا، خاصـة ان مخـاطر

الافزمة سوف تؤدى الى ممارسات خاطئة لدور الدول، وهو ما يبرر الهجوم على هذا الدور... وهو ما يحتاج الى فهم وادراك واسع المـــدى لطبيعـــة دور الدولـــة، ولاهمية هذا الدور، سواء فى ايضاح حقوق المواطن، او فى ممارسات هذه الحقوق داخل الوطن.

ان تفاعل الدوله مع الخطر الخارجى، وممارستها الدور الـــذى يعمـــل علـــى تحجيم هذا الخطر، وعلى وضع آليات التعامل مع هـــذا الخطـــر، وعلـــى وضـــع الترتيبات العلاجيه لدرء هذا الخطر، واستخدام كافه الوسائل لمعالجه احتمالاته، فى تطور اساسى لدور الدوله فى الوقايه من الاخطار.

ان الدولة فاعلة بهذا الدور، وهى اساس للعمل الذى تحتاج اليه وتتعامـــل بـــه ومعه وفية، وهو مقياس لنجاحها فى اداء وظيفتها التى تقوم بها.

ان هذا يحتاج الى بذل الجهود من لجل الارتقاء، خاصة ان هذا يقتضى وعيا ادراكيا بهذا الدور، وبممارسات هذا الدور، وهو ما قد يراه بعض الافراد انتقـــاص لذاتهم، وهو فى الواقع ليس انتقاص، ولكن وهو الاهم بناء هذا الـــدور، وتـــوفير متطلبات تواجدة، وهو ما يعنى الكثير.

ان هذا الكثير الذى يحدث فى ادوار الدول، هو امر طبيعى اقتضته مراحـــل الضرورة والحاجة، وكلاهما اساس وجود الدول، وهو ما يتطلب وعيـــا ادراكيـــا شاملا، وفهما موسوعيا لطبيعة عمل الدول، واخـــذا بمتطلبـــات تـــوفير الحاجـــة والضرورة.

ان حجم اليقين الخاص بدور الدولة سوف يعكس ذاته واهميتـــة مـــن خـــلال الاتى:

1)رؤية فعالة واسعه المدى ممتدة الى المستقبل وتحدياته، وهى رؤية لازمـــة

للقوى الفاعلة لمعرفة توازنات واتجاهات هذا المستقبل، واحتمالاته، ومـا يتواجد فيه من فرص وتهديدات ونقاط قوه ونقاط ضعف، وبالتالى تحديـد المجالات الحيويه التى سيتم تطويرها.

2) معرفة كاملة بظروف الحاضر بتهديداته، وكيفية التغلب عليها وتجاوزهـا والتعامل معها وبها وفيها، واستخدام المناهج العلميه من اجل الوصول طاقه انتاجيه فعاله قادره على العبور الى المستقبل بخطى جيده وفعاله.

3) علم كامل بما حدث فى الماضى واحاطة كاملة بالاعداء والاصدقاء، ومـا يمكن ان يقوموا بتقديمة، ومدى وفـائهم بتعهـداتهم، او مـدى التعويـل والاعتماد عليهم، وبصفه خاصه فى تفعيل قضايا الحاضر من رجل تحقيق اداء افضل وارقى فى المستقبل.

وهو ما يتطلب احاطة ومعرفة كاملة بالاوضاع والظروف الحاكمة والمتحكمة فى ما يتم ويحدث فى الانشطة المختلفة التى تمارسها الدولة.

ان هذا الفهم الهادئ لدور الدولة سوف يساعد على زيادة فاعليتها، وفى تنمية هذه الفاعلية، خاصه ان اكتساب هذه الفاعليه يحتاج الى تضافر الجهود من اجـل تحقيقها، وهو ما يدفع الى ما يلى:

- تحقيق التعاون بين كافه الاطراف.
- زياده المشاركه بين كافه الاطراف.
- تعزيز الفاعليه بين كافه الاطراف.

ان القوى المتربصة بدور الدولة كثيرة، بعضهم اعداء خارجيين يطمعون فى الاستيلاء عليها وتوجية خيراتها لمصالحهم، والبعض الاخر اعداء داخليون، وجدوا

ان مصالحهم الخاصة ترتبط بالاجنبى الدخيل، واغتراف المال الحرام الذى يسيل مع الفتات التى يلقى بها اليهم.

ان هناك قدرا كبيرا من المعرفة التى تحيط دائما علاقات الدولة بافراد شعبها، وهى علاقات مستمدة من تاريخها، ومن انشطتها، ومن تجارب خاضتها الدول، واكتسبت كل منها عناصر التقدير والاحترام والاتباع.

ان هناك اهمية خاصة بالوعى الادراكى الشامل لاهمية وضرورة وجود الدولة، وهى عملية اساسية لاحداث التفاعل الحيوى حول هذا الدور، وامتلاك اسباب وجوده المتفاعل، وهو ما يجعل من الاحداث صانعة لدور الدول، كما ان الدول صانعة للاحداث، وهوما يظهر لنا بوضوح مقدار فاعلية الدولة، ومقدار الاحساس والشعور باهمية دورها.

ان هناك رؤية يجب ان تسود، وهى ان الدول قادرة على تحقيق امنها، وتحقيق تقدمها، وهى عمليه تخضع لمنطق الفاعليه الذى يسود ويسيطر على كافه الاتجاهات التى تتبناها الدوله، وتقوم بها، وتقوم باخضاعها لسلوكها العام وتصرفاتها... وبالتالى فان التناقض الجوهرى الذى ينشأ نتيجه غياب الدوله مع التوجهات العامه للاهداف والطموحات الموضوعه يكشف الزيف الذى تعمل الانظمه على ايجاده، وتضع مع ذاتها فى الوقت ذاته سلوكيات جديده قائمه على ضروره اعاده الدوله، واستخدام كافه الوسائل من اجل تحقيق ذلك، والتشبس بالاهداف والطموحات الخاصه بالدوله، وبنظام الحكم فيها [1].

---

(1) يحتاج الامر الى تأسيس منهجيه تفاعليه بين وجد الدوله كدوله، وبين وجود نظام الحكم القائم فى الدوله، وهى منهجيه قائمه على الاسناد والاعتماد بشكل اساسي على جعل نظام الحكم يخضع فى سلوكياته وتصرفاته لكافه القوانينوالتشريعات، وان يكون خادماً للشعب، وليس متسلطاً على افراده وان يعمل على زياده غنى وفاعليه افراده.

ان هذا التناقض الجوهرى هو الذى يفجر العديد من الطاقات الابتكاريه من اجل اعاده بناء الدوله، ومن اجل اختيار السبل الخاصه ببناء الدولـه من جديد، واظهار أخطار غياب الدوله، واظهار المخاطر التى تستهدف التعامل مع الكيان الادارى فى ظل عدم وجود الدوله، وبالتالى تؤدى الى هشاشه نظام الحكم الذى سريعاً ما ينهار نتيجه هذا الغياب المفتعل للدوله، وهو ما يضيف ابعاداً جديده للمخاطر والتهديدات التى تدمر وتؤدى الى هذا التناقض الجوهرى.

ان بدايه اظهار أهميه وجود الدوله ينشأ من حجم التهديدات التى تواجهها، وهى تهديدات تتراوح ما بين عدم قيام الدوله بادوارها، وما بين اختلال الدولـه، وسلبها سيادتها، وهو ما يحتاج الى الكثير من الجهود من اجل تحقيق ذلك، خاصه ان هناك اوضاعاً أشد قسوه مؤثره على هذا التناقض المتحقق فى ظل غياب الدوله... ووجود نظام هش بديل يعبر عن الكيان الادارى المفترض وجوده فى ظل هذا الغياب[1].

ان هذا يضيف الى أهميه وجود الدوله ابعاداً هامه تحتاج كل منها الى ايضاح وتفعيل، خاصه ان تفعيل دور الدوله يعطى لها قدرات اضافيه جديده، ويعطى لها ابعاداً وجوانب اضافيه اكثر أهميه من اجل تحقيق الفاعليه الكامله، سواء فى الدفاع عن ذاتها، او فى تحقيق الرفاهيه ومستوى جوده حياه افضل لشعبها... فالدوله كيان ادارى فعال، له دوره متناهى الاهميه والضروره، ليس فقط فى الجوانب الحياتيه،

---

(1) كثيراً ما يؤدى الكيان الادارى القائم فى ظل غياب الدوله الى ازمه شديده، خاصه فى ظل اوضاع ماكره وخبيثه، وفى ظل اطماع شديده ورغبات عارمه فى اختلال الدول، وفى الحصول على المكاسب والارباح، وهو ما يعنى ان نجاح المؤامرات الخارجيه مرتبط بطبيعه نظام الحكم الذى تم استخدامه للتآمر على الدوله، والاستيلاء على ثرواتها، واستخدام الارهاب الشديد من اجل الوصول الى هذه المكاسب، وحرمان الشعب منها، وهو ما يضع مبدأ عام يؤثر على توازنات الدول، وعلى اتجاهات هذه التوازنات..

ولكن ايضاً لما يمكن ان يستهدفه فى المستقبل، خاصه ان تنميه الامكانات والموارد كفيل باطلاق طاقات هائله للوصول الى صوره المستقبل، كما يجب ان تكون، وهو ما يرتبط اساساً بوجود الدوله.

ان هذا يؤكد بما لا يدع مجال للشك ان استخدام الشائعات، واستخدام الفزاعات، واستخدام الاساليب البشعه من اجل استبدال نظام الحكم بنظام حكم آخر بديل... لا يغنى عن وجود الدوله... فوجود الدوله يقضى على الشائعات، ويضع اطار عام يحمى من المؤامرات الخبيثه... خاصه ان الدوله فى هذه الحالـه، هـى عباره عن عقل جماعى يزيد من درجه الوعى والادراك الشامل بحقائق العصر، وبمدى اتساع الرؤيه امام هذه الدوله.

ومن الفهم العميق لاهميه دور الدوله فى مجتمعاتنا الحديثه، وهو ما يبطل اى محاولات لانهاء وجود الدوله، ويحث بشكل مباشر على اعاده دورها، ليس فقط باعتباره الدور الاشرافى العام على القطاعات الاقتصاديه الثلاثه: العام، والخاص، والتعاونى ... ولكن باعتباره الموازن لعمليات النمو والدفع الاستثمارى، واداه تحقيق معدلات مناسبه للتنميه الاقتصاديه المتوازنه، واداه اضافه الجديد المبتكر الى رصيد الدوله القائم.

ان عوده الدوله، سوف يدفع بكافه مقومات الاقتصاد، سواء التقليديه، او غير التقليديه الى الاخذ باسس وقواعد اقتصاد الابتكار، واضافه الاقتصاد الابداعى اليها من اجل تحسين قوى الاقتصاد الوطنى، ومن اجل تفعيله بكافه مقوماته الاساسيه والفرعيه.

فوجود الدوله اساسى وضرورى من اجل تحقيق الاهداف العليا للمجتمع، ومن اجل حل مشاكله، ومن اجل ضرب الفساد والافساد.

ان هذا يحتاج الى وعى ادراكى شامل، والى فهم عام متبادل بأهميــه الــدور الذى تقوم به الدول والحكومات، والى أهميه التفعيل الذاتى الذى تحدثه الدول فــى الاقتصاد الوطنى، وبأهميه الزياده المضطرده فى جوده الحياه، وفى تنميه المصادر الابتكاريه الناجحه لهذه المقومات، وبأهميه زياده الطاقه الابداعيه المتولــده عــن جهود الدوله فى تأكيد وتنميه الاعتماد على المنهج الاقتصادى المناسب، الذى يوفر توازنات اقتصاديه اساسيه بين القطاعات الثلاثه (عام / خاص/ تعاونى) من اجــل الوصول الى انتاج متناسب، وفاعليه متحققه... فضلاً عن تحقيق معدلات مناســبه من النمو والابداع والابتكار... فضلاً عن تحقيق قــدر مناســب مــن الاســتقرار الاقتصادى الذى يفرضه وجود الدول، وتفرضه سياسات وقوانين عادله، ويفرضه تعاون مشترك بين جميع العاملين فى المشروعات.

ان هذا يرتبط ارتباطاً قوياً بعده مقومات اساسيه أهمها ما يلى:

- الفهم العام لدور الدوله.
- الوعى الادراكى الشامل بأهميه هذا الدور.
- الوظائف التى تؤديها الدوله.
- المرحله التى بلغتها الدوله فى العلاقات الوظيفيه داخل الوطن.
- الكوادر لتى تضطلع بالمسئوليه فى الدوله.

ان هذا يضيف الى ابعاد وجوانب دور الدوله، ويحدد منطلقاتهــا الاساســيه، ويعيد اليها دورها الطبيعى فى تحقيق النهضه الكامله لها... خاصه ان لكــل دور معادلاته الكميه التى تحتاج دائماً الى توصيف، والى تعريف، وهو ما يستوجب فهماً وادراكاً كاملاً لعده حقائق اساسيه هى:

- ان هناك كميات تفترض وجود الدوله، وتفترض نظاماً قياسياً واعداً من اجل تحقيق التقدم المنشود، وبشكل فعال.
- ان هناك عناصر تحدد عمل الكميات المؤثره على شكل الدوله المحدده، كما انها في الوقت ذاته تحدد الاتجاهات التي تأخذها من اجل مستقبل افضل.
- ان هناك عوامل تعمل ويتسع مداها من اجل تحسين صوره وشكل الدوله، تزيد من اهميه وضروره ممارستها لادوارها التي تقوم بها.

وبالتالي فان الدوله في هذا الاطار فاعله في ذاتها عبر الكميات المتداخله، وهو ما يقتضي التعامل مع الدوله عبر هذه الكميات، خاصه ان هذه الكميات تتضمن عناصر عديده من اهمها رفع الكفاءه، وزياده الفاعليه، وزياده التأثير المتبادل بين قطاعات الدوله بعضها البعض من اجل الوصول الى تحقيق الاهداف الموضوعه.

ان هذا يتيح استخدام العديد من معدلات التوازن الاتجاهي المؤثره على دور الدوله، والى استخدام هذه المعادلات بالصور المطلوبه التي هي عليها، خاصه ان التحليل الكمي سوف يساعد على اظهار اهميه هذه الكميات المستخدمه، وبالتالي ضروره الاستجابه لكافه الضغوط الممارسه من اجل استعاده الدوله واستعاده ادوارها.

فجانب من هذه الكميات يتصل بكل من:

- الناتج القومي الاجمالي.
- الناتج المحلي الاجمالي.
- الدخل القومي الاجمالي.

- الدخل المحلى الاجمالى.

- الصادرات التى تحققها الدوله.

- الواردات التى تستخدمها الدوله.

- فوائض الموازنه واتجاهاتها التنمويه.

ان هذا التصور لدور الدوله يعد مدخلاً هاماً فى تحديد الكميات المتداخلـه، سواء في السلطه التنفيذيه، او فى السلطه التشريعيه، او فى السلطه القضائيه.

ان هذا الاطار الذى اقدمه الى القارئ، هو اطار عام ابتدائى من اجل التوافق اللازم للتعايش الذى يتم بعوده دور الدوله... وهو مدخل يعتمد على عـده علـوم اساسيه تم الاستناد الى مراجعها، وارجو من الله ان يوفقنى فى اعداد مزيـد مـن المراجع القادمه باذنه، والله الموفق لحسن السبيل.

د. محسن أحمد الخضيري

فهرس محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
المبحث الثامن – ما فوائد وجود الدولة ؟!................................	170
اولا – المحافظة على التوازن الادائى الحيوى للاقتصاد وتفعيل مواردة وامكاناته..................................	176
ثانيا – تفعيل التوازن الادائى الحركى الحيسوى فى الاقتصاد	178
ثالثا – اكتساب مزايا تنافسية فى الاقتصاد تقودة بقطاعاته الثلاثة الى مزيد من التقدم	180
رابعا– الوصول الى فاعلية تاكيديه لقطاعات الاقتصاد الثلاثة فى اطار وعى ادراكى شامل بكل من الفرص والتهديدات	183
خامسا – اكتساب فاعلية التواجد بكافة ابعادة وجوانبة ومراميه	186
المبحث التاسع – من يقوم باعادة دور الدولة ؟!	190
اولا – دور الشعب فى اعاده دور الدوله..........................	195
ثانيا – دور النخبه فى اعاده دور الدوله............................	199
ثالثا – دور الاعلام فى اعاده دور الدوله............................	201
رابعاً – دور الطليعه الثوريه فى اعاده دور الدوله	203
خامساً – دور الاحزاب السياسيه فى اعاده دور الدوله................	206
المبحث العاشر – ما هى فاعلية الدولة ؟!	209
اولا– اهداف الفاعلية	217
ثانيا – دور الفاعلية فى تاكيد دور الدولة	221
ثالثا – مدى ارتباط الدولة وتكاملها..............................	224
رابعا – التناسق الادائى للقطاعات الاقتصادية	227
خامساً – توظيف الفاعليه...	228

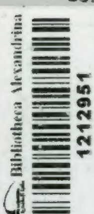
الموضوع	الصفحة

مطابع الدار الهندسية



صدر أيضاً للناشر

الاستخبارات التسويقية	أ.د. محسن أحمد الخضيرى
صناعة الأسواق	أ.د. محسن أحمد الخضيرى
اقتصاد الفقاعة وفقاعة الاقتصاد	أ.د. محسن أحمد الخضيرى
حرب المعلومات	أ.د. محسن أحمد الخضيرى
دور الشركات عابرة القارات في الصين	د. ابراهيم الأخرس
الاقتصاد الإبداعى	أ.د. محسن أحمد الخضيرى
تمويل التنمية المحلية	د. السبتى وسيلة
خصخصة المصارف والبنوك	أ.د. محسن أحمد الخضيرى



إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

١٢ شارع حسين كامل سليم - ألماظة - مصر الجديدة - القاهرة - ت: ٢٤١٧٢٧٤٩
فاكس ٢٤١٧٢٧٤٩ - ص.ب: ٥٦٦٢ هليوبوليس غرب - رمز بريدى: ١١٧٧١
Website : www.etracpublishing.com
E-mail : etraccom@gmail.com